موقف ابن السراج من آراء المازني
في كتاب "الأصول في النحو"
عرض ودراسة

إعداد الدكتور

الشحات أحمد بدوي السماحي

أستاذ اللغويات المساعد، كلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنين بالقاهرة، جامعة الأزهر الشريف

موقف ابن السراج من آراء المازني في كتاب "الأصول في النحو" عرض ودراسة"

الشحات أحمد بدوي حسين السماحي.

قسم اللغة العربية، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني: alshhatalsmahy0@gmail. com

ملخص البحث:

يُعد كتاب الأصول في النحو لأبي بكر ابن السراج من الكتب القيمة في النحو العربي، وهو يحتل مكانة مرموقة بين مؤلفات أكابر النحاة، فقد أثنى عليه القدماء ووصفوه بأجل الأوصاف، وهو أهم كتاب نحوي يصل إلينا بعد الكتاب لسيبويه والمقتضب للمبرد، وهو كتاب موسوعي حشد فيه مؤلفه رحمه الله تعالى الكثير من أقوال الكوفيين وتعليلاتهم، وآراء البصريين وتوجيهاتهم، مَعنيًا بتوثيق المادة العلمية، ونسبة الآراء إلى أصحابها، وهذا جعل الكتاب مصدرًا موثوقًا لدراسة آراء السابقين ومذاهبهم.

وأبو عثمان المازني واحد من هؤلاء الذين نقل عنهم ابن السراج وبنى على آرائهم كتابه " الأصول"، فأردت في هذا البحث أن أبين موقف ابن السراج من آرائه التي اعتمد عليها في كتابه، وقد اقتصرت في هذا البحث على الآراء التي كان لابن السراج موقف منها سواء بالقبول أو الرد، أما الآراء التي ذكرها استئناسا ولم يكن له منها موقف فلم أعول عليها.

واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي، حيث تتبعت آراء المازني في كتاب الأصول في النحو لا بن السراج، واقتصرت على الآراء التي كان لا بن السراج موقف منها، ووقفت عليها بالدراسة والمناقشة مبينا آراء النحاة فيها، معتمدا على الكتب الأصيلة، مع الموازنة بين العالمين الجليلين.

وقد أثبت البحث أن ابن السراج لم يكن مجرد ناقل لآراء المازني، فهو يناقشه فيها، ولا يتردد في إبداء رأيه ولو كان ذلك مخالفا لآراء من نقل عنه، ويخرج عليه، ولا يحجم عن تأييد أقواله واستحسانها أو تقبيحها واستبعادها حتى كانت أقواله وأحكامه وآراؤه إلى جنب أقوال المازني وآرائه

وأحكامه دالة على أنه لا يقل عنه شأنا، ولا ينقص فكرا وعلما وأصالة.

كما أظهر البحث أن ابن السراج اعتمد في مواقفه على أصول ثابتة، وأسس معروفة ومحل اتفاق بين النحاة.

كذلك أثبت البحث أن ابن السـراج لم يكن موفقا في كثير من مواقفه من آراء المازني، وأن كلا منهما بنى رأيه على ما راق له وثبت عنده، ولأن الحق أحق أن يتبع فقد وافق البحث ابن السراج أحيانا وخالفه أحيانا أخرى.

الكلمات الافتتاحية: المازني- ابن السراج- كتاب الأصول- موقف- آراء- اعتراض- ترجيح.

The Attitude of Ibn Al- Sarraj towards Al- Mazni's Views in his Book "The Principles of Syntax"

An Expositional Study

By: Al- Shahat Ahmed Badawi Hussein Al- Samahi
Department of Arabic Language
Faculty of Islamic and Arabic Studies for Men in Cairo
Azhar University

Abstract

"The Principles of Syntax" by Abi Bakr Ibn Al- Sarraj is one of the valuable books in the field of Arabic syntax. It is also reputable in between the other writings of the great Arab grammarians. In addition, the ancient authors described it beautifully as it is considered the most important book of syntax after Sibawayh's book and Al- Mubrad's *Al- Muktadab* "The Succinct". "The Principles of Syntax" by ibn Al- Sarraj is an encyclopedic book in which the author (May Allah have mercy on him) has accumulated a great deal of Kufis' sayings and justifications as well as the views of the scholars of Basra and their guidelines, documenting the scientific material, relating the views to their owners and these characteristics turned the book into a reliable source where the views and schools of the formers can be studied. Abu Othman Al- Mazni is one of those whom Ibn Al- Sarraj considered as a source to derive his knowledge from and based his views as stated in his book "The Principles of Syntax". Accordingly, the researcher is keen on displaying the attitude of Ibn Al- Sarraj towards the views on which he relied in his book and the research is confined only to the views towards which Ibn Al- Sarraj has taken a stance whether accepted or refuted them. As for the views Ibn Al- Sarraj stated exceptionally but did not take a clear stance towards them, the research has not relied on them. The research has applied the inductive and analytical approaches as it traces Al- Mazni's views towards which Ibn Al- Sarraj has showed a stance in his book "The Principles of Syntax". The research has investigated and discussed those views highlighting the views of other grammarians relying on original books and keeping balance between the two great scholars. The research has found out that Ibn Al- Sarraj was not just a conveyer of Al- Mazni's views. He discusses those views uncovering his attitude even if it was adversary to those from whom he conveyed knowledge. Ibn Al- Sarraj did not refrain from supporting his views or devaluating them even if they were on the side of Al- Mazni's sayings. Ibn Al- Sarraj's views and rulings proved him to be of equal importance and value to Al- Mazni. The research has also found out that Ibn Al- Sarraj, in his attitudes, has relied on fixed principles and well- known rules identified by the grammarians. Finally, the research has proved that Ibn Al- Sarraj was not lucky

in many attitudes towards Al- Mazni because each one of them has based his views upon what came to his mind and was confirmed. As a matter of fact, the right should be followed and that is why the research has occasionally agreed with Ibn Al- Sarraj but otherwise it has disagreed with him.

Key words: Al- Mazni, Ibn al- Sarraj, *The principles of Syntax*, attitude, views, objection, preponderance.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العلمين، أحمده حمد الشاكرين، وأصلي وأسلم علي سيد المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد

فكتاب الأصول في النحو لأبي بكر ابن السراج يُعد من الكتب القيمة في النحو العربي، وهو يحتل مكانة مرموقة بين مؤلفات أكابر النحاة، فقد أثنى عليه القدماء ووصفوه بأجل الأوصاف مثل قولهم: "أصبح المرجع إليه عند اضطراب النقل واختلافه"، وقولهم: "كان النحو مجنونا فعقله ابن السراج بأصوله "، ونصوا على أنه " أول كتاب جمع أصول العربية"، وهو أهم كتاب نحوي يصل إلينا بعد الكتاب لسيبويه والمقتضب للمبرد، وهو كتاب موسوعي حشد فيه مؤلفه رحمه الله تعالى الكثير من أقوال الكوفيين وتعليلاتهم، وآراء البصريين وتوجيهاتهم، مَعنيًا بتوثيق المادة العلمية، ونسبة الآراء إلى أصحابها، وهذا جعل الكتاب مصدرا موثوقا لدراسة آراء السابقين ومذاهبهم. وأبو عثمان المازني واحد من هؤلاء الذين نقل عنهم ابن السراج وبنى على آرائهم كتابه " الأصول"، وإن ما شاع من أخبار المازني وما ذكر عنه ليدل دلالة لا مراء فيها على أنه عالم حري بالدراسة جدير بالتقويم. فهو علم من أعلام العربية، وإمام من أئمة النحو، وشيخ من شيوخ اللغة. فأردت في هذا البحث أن أبين موقف ابن السراج من آرائه التي اعتمد عليها في كتابه، هذا وقد جعلت عنوان البحث: " موقف ابن السراج من آراء المازني في كتاب الأصول في النحو" عرض ودراسة. فابن السراج لم يكن في كتابه جامعا فحسب، أو حاطبا بليل، بل كان ناقدا حصيفا، يدلي برأيه، ويعمل فكره، وكان يتخير من الأعاريب أجودها، ومن الأوجه أسلمها، ومن التراكيب أحسنها، ومن العبارة أبينها.

وقد اقتصرت في هذا البحث على الآراء التي كان لابن السراج موقف منها سواء بالقبول أو الرد، أما الآراء التي ذكرها استئناسا ولم يكن له منها موقف فلم أعول عليها.

منهج البحث:

تقوم هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي، حيث تتبعت آراء المازني في كتاب الأصول في النحو لا بن السراج، واقتصرت على الآراء التي كان لا بن السراج موقف منها، ووقفت عليها بالدراسة والمناقشة مبينا آراء النحاة فيها، معتمدا على الكتب الأصيلة، مع الموازنة بين العالمين الجليلين.

الدراسات السابقة:

لم أعثر على دراسة سابقة تناولت موضوع البحث " موقف ابن السراج من آراء المازني في كتاب الأصول في النحو" والدراسات التي عثرت عليها هي:

١ – أبو عثمان المازني ومذاهبه في النحو والصرف، للباحث/ رشيد عبد الرحمن العبيدي، بحث نال به صاحبه درجة الماجستير من كلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٦٢ م، وهي دراسة اهتم فيها الباحث بحياة المازني ومذهبه وذكر آرائه النحوية والصرفية، وهي آراء بعيدة عما ذكرته في هذا البحث محل الدراسة، ولا يوجد تشابه بين البحثين إلا في ترجمة المازني فقط.

٢ – أثر العامل في آراء ابن السراج النحوية في كتابه الأصول في النحو، للباحث/ سعد بن ساعد بن هاشم اللهيبي، بحث نال به صاحبه درجة الماجستير من كلية اللغة العربية جامعة أم القرى عام ٢٠١٦ م، وهي دراسة تناولت أنواع العامل عند ابن السراج وأثره في تراكيب الجملة والتقديم والتأخير والاحتجاج والترجيح ونحو ذلك. وهذه الدراسة لم تتطابق مع دراستي إلا في الجانب النظري فقط.

٣ – منهج ابن السراج ومذهبه النحوي من خلال كتابه الأصول في النحو، للباحثة/ ازدهار عبد الرحمن السيد إبراهيم أبو الغيث، بحث نالت به صاحبته درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية جامعة أم درمان الإسلامية عام ٢٠١٠م، وهي دراسة اهتمت بأصول النحو وأدلته، وتطور مصطلح الأصول، وارتباط أصول النحو بأصول الفقه، كما تناولت القضايا التي تبين منهج ابن السراج ومذهبه النحوي. وهذه الدراسة لم تتطابق مع دراستي إلا في الجانب النظري فقط.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات الآتية:

يُعد المازني من العلماء الذين أكثر ابن السراج النقل عنهم في كتابه الأصول في النحو، وبنى على آرائه كتابه، فما موقف ابن السراج من آرائه؟ وهل كان ابن السراج ناقلا فقط؟ أم أنه كان ناقلا وناقدا؟ وما رأيك في موقف ابن السراج؟

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن تكون الدراسة مهيكلة على النحو التالي:

المقدمة: وفيها حمد الله والثناء عليه، والحديث عن أهمية الموضوع ومنهجه.

التمهيد: تعريفات مختصرة.

المبحث الأول: موقف الترجيح والاختيار، وفيه سبع مسائل:

المسألة الأولى: حكم "كان" إذا وقعت بعد "إن" الشرطية.

المسألة الثانية: حذف العائد المتصل المنصوب بالوصف من صلة (أل)

المسألة الثالثة: الإخبار في باب التنازع.

المسألة الرابعة: الإخبار عن خبر " كان ".

المسألة الخامسة: الإخبار عن المبدل منه.

المسألة السادسة: العامل في الفاصل بين " أمّا" و"الفاء".

المسألة السابعة: علة حذف الياء من "استحييت".

المبحث الثاني: موقف التضعيف والاعتراض، وفيه سبع مسائل:

المسألة الأولى: بناء " أي " الموصولة المحذوف صدر صلتها.

المسألة الثانية: علة بناء " مثل " في قوله تعَالَى:﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾

المسألة الثالثة: حذف المفعولين الثاني والثالث بين الجواز والمنع.

المسألة الرابعة: تقديم التمييز على عامله.

المسألة الخامسة: عطف المجرد من (أل) على المضاف إليه المقترن بـ (أل)

المسألة السادسة: الإخبار عن المصدر.

المسألة السابعة: ما حُذِفَ من الزوائدِ مِن بناتِ الثلاثةِ مما أوائله ألف وصل في التصغير.

المبحث الثالث: الأسس التي بنى عليها ابن السراج مواقفه:

الخاتمة: وبها أهم نتائج البحث.

المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

التمهيد

تعريفات مختصرة

التعريف بالمازني[(١)]:

هو بكر بن محمد بن بقية من بني مازن الشيبانيين، من أهل البصرة، بها مولده ومرباه، وأكب منذ صباه على حلقات النحاة واللغويين البصريين، كما أكب على حلقات المتكلمين، ولزم الأخفش، وأخذ عنه كتاب سيبويه، حتى إذا توفي هو والجرمي أصبح عَلَم البصرة المفرد في النحو والتصريف.

ويُجْمع القدماء على أنه كان أعظم النحاة في عصره، وقد عاش يدرس لطلابه كتاب سيبويه، وصنَّف حوله تعليقات وشروحا، منها: تفاسير كتاب سيبويه والديباج في جوامع كتاب سيبويه. وألف في علل النحو كتابا، وخص التصريف بكتاب شرحه ابن جني سماه المنصف، وقد طبع بالقاهرة. ومن مصنفاته كتاب ما يَلحن فيه العامة وكتاب الألف واللام وكتاب العروض وكتاب القوافي. واختُلف في سنة وفاته، والراجح أنها كانت سنة ٢٤٩ للهجرة.

وكان المازني فطنا ذكيا ومناظرا ألمعيا، وعقد له الواثق والمتوكل مناظرات بينه وبين علماء عصره، ظهر فيها فضله وخصب عقله وقوة ذهنه وملكاته، مما جعله يُفحم مناظريه دائما بالحجج القاطعة. وله آراء طريفة كثيرة يتناقلها النحاة، وعناية المازني بالنحو ومسائله لا تقاس في شيء إلى عنايته بالتصريف، وقد ألف فيه كتابا وَسَمه بهذا الاسم، شرحه ابن جني، وهو كتاب نفيس جمع فيه موضوعات التصريف المتناثرة في كتاب سيبويه، ونظَّمها لأول مرة وصاغها صياغة علمية متقنة إلى أبعد حدود الإتقان، ونراه يقول بعد إيراده كثيرا من أمثلة "أبنية" الأسماء والأفعال المجردة والمزيدة: "إنما كتبتُ لك في صدر هذا الكتاب هذه الأمثلة "الأبنية"؛ لتعلم كيف مذاهبُ العربِ فيما بنتْ من

(١) – ينظر ترجمة المازني في: نزهة الألباء ص١٤٠، وتاريخ بغداد ٧/ ٩٣، ومعجم الأدباء ٧/ ١٠٧، وإنباه الرواة ١/ ٢٤٦، والفهرست ص٩٠، وطبقات القراء لابن الجزري ١/ ١٧٩، وشذرات الذهب ٢/ ١١٣، وبغية الوعاة ص٢٠٢، والمدارس النحوية ١/ ١١٥ – ١٢٢.

الأسماء والأفعال، فإذا سُئلت عن مسألة فانظر هل بنتِ العرب على مثالها، فإن كانت بنت فابْنِ مثل ما بنت... وسأصنع لك من كل شيء من هذا الباب رسما تقيس عليه ما كان مثله"[١].

التعريف بابن السراج[٢]:

هو أبو بكر محمد بن السري، كان من أحدث تلاميذ المبرد سنا مع ذكائه وحدّة ذهنه، وعكف على دروس أستاذه، متزودا بكل ما عنده من أزواد نحوية ولغوية. وعُني بجانب ذلك بدراسة المنطق والموسيقى، وتحول بعد موت المبرد إلى حلقات الزجاج يعبّ منها وينهل، ثم استقل عنه بحلقة كان يؤمّها كثيرون في مقدمتهم السيرافي، وأبو علي الفارسي وعليه قرأ كتاب سيبويه. وكان يُعنَى عناية واسعة بعلل النحو ومقاييسه، وفيهما صنّف كتاب الأصول الكبير، انتزعه من كتاب سيبويه وأضاف إليه إضافات بارعة، ويقال: إنه جعله تقاسيم على طريقة المناطقة. ولم يكتف فيه بآراء سيبويه، فقد ضم إليه كثيرا من آراء الأخفش الأوسط والكوفيين موازنا ومقارنا.

وله وراء كتاب الأصول مصنفات نحوية مختلفة، منها كتاب مجمل الأصول وكتاب الاشتقاق وشرح سيبويه وكتاب احتجاج الفراء. وما زال يفيد طلابه بعلمه الغزير، حتى توفي سنة ٣١٦ للهجرة.

وكان يعنى بالقياس عناية شديدة جعلته يهاجم من يعتدّون بالشواذ والنوادر، داعيا إلى إسقاطها حتى لا يحدث اضطراب في المقاييس النحوية والصرفية[٣]. وفي هذا ما يدل على نفاذ بصيرته، إذ تنبه إلى أن الأساس في كل قاعدة علمية أن تطرد، وأن يحكم على كل ما يخالفها بالشذوذ، لا أن يُتخذ قاعدة مستقلة كما يصنع ذلك الكوفيون، فإن ذلك من شأنه أن يعطل القواعد النحوية والصرفية ويصيبها بالشلل لمجرد وجود بيت شاذ عليها أو كلام محفوظ بأسانيد ضعيفة. وكأنه كان يرى أنه

---

(١) - ينظر: المنصف ١/ ٩٥.

(٢) - ينظر ترجمة ابن السراج في: نزهة الألباء ص١٨٦، وتاريخ بغداد ٥/ ٣١٩، ومعجم الأدباء ١٨/ ١٩٧، وإنباه الرواة ٣/ ١٤٥، وشذرات الذهب ٢/ ٢٧٣، واللباب ١/ ٥٤٧، ومرآة الجنان ٢/ ٢٠٣، وبغية الوعاة ص٤٤، والمدارس النحوية ١/ ١٤٠ - ١٤٤، ونشأة النحو ص١٤٢.

(٣) - المزهر ١/ ٢٣٢.

يكفي أن ينص على شذوذه، وألا يحاول أحد تأويله أو تخريجه كما كان يصنع أساتذته البصريون، ويشبه صنيعهم بصنيع القصاص وضعفة أصحاب الحديث في تصحيح ما يقوم كذبه، أو على الأقل شذوذه بالقياس إلى القواعد الفقهية المقررة(١).

كتاب الأصول في النحو(٢):

احتل كتاب الأصول مكانة مرموقة عند النحاة؛ فهو كتاب "غاية في الشرف والفائدة، وهو أشهر كتب ابن السراج، فقد بلغ من الشهرة أن نُسِب ابن السراج لكتابه الأصول للتعريف به(٣).

ونُعِت كتاب الأصول من بين مصنفات ابن السراج بأنه أحسنها وأكبرها وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه، جمع فيه أصول علم العربية، وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب، ويمثِّل هذا الكتاب مرحلة مهمة من نضوج النحو حتى قيل عنه: " ما زال النحو مجنوننا حتى عقله ابن السراج بأصوله(٤).

ومما يد ل على أهمية هذا الكتاب اهتمام النحاة به، وكثرة المصنفات حول هذا السفر، ذكر بعضها حاجي خليفة في كتابه كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون(٥).

ويُعد كتاب الأصول في النحو ثالث أهم كتاب نحوي يصل إلينا بعد الكتاب لسيبويه والمقتضب للمبرد، وهو كتاب موسوعي تناول فيه صاحبه أبواب النحو والصرف، مع الاهتمام بتوثيق المادة العلمية، ونسبة الآراء إلى أصحابها، والحكم عليها في كثير من الأحيان، إلا أنه لم يهتم بإبطال حجج

---

(١) – المدارس النحوية ١/ ١٤٣.

(٢) – ينظر الحديث عن كتاب الأصول بشيء من التفصيل في بحث مقدم إلى جامعة أم درمان الإسلامية إعداد الباحثة: ازدهار عبد الرحمن السيد إبراهيم، وعنوانه: " منهج ابن السراج ومذهبه النحوي من خلال كتابه الأصول في النحو": ص ٨٦– ٨٩ ، وبحث آخر مقدم إلى جامعة أم القرى من إعداد الباحث : سعد بن ساعد بن هاشم اللهيبي وعنوانه: "أثر العامل في آراء ابن السراج النحوية في كتابه " الأصول في النحو" ص٢٢ –٢٤ .

(٣) – شذرات الذاهب ٤/ ٧٩.

(٤) – معجم الأدباء ٦/ ٢٥٣٥، ٢٥٣٦.

(٥) – ١/ ١١١.

المخالفين، وقد بين في باب النفي بـ "لا" حيث قال بعد عرضه الآراء فيها مبينا المنهج الذي سار عليه في كتابه: "وفي جميع هذه الأقوال نظر، وإنما تضمنا في هذا الكتاب الأصول والوصول إلى الإعراب، فأما عدا ذلك من النظر بين المخالفين فإن الكلام يطول فيه ولا يصلح في هذا الكتاب، على أنا ربما ذكرنا من ذلك الشيء القليل"(١).

(١) - الأصول ١/ ٣٨١.

المبحث الأول

موقف الترجيح والاختيار

وفيه سبع مسائل:

المسألة الأولى: حكم "كان" إذا وقعت بعد "إن" الشرطية.

تختص "إنْ" الشرطية وأخواتها بالمستقبل، فلا يكون شرطها ولا جزاؤه بمعنى الماضي، ولا بمعنى الحال.

فإذا جاء في موضع الشرط أو الجزاء ما هو حال أو ماض بلفظ «كان» أو غيرها أُوِّل، وهو مذهب الجمهور، واختلفوا في كيفية التأويل على قولين:

الأول: أن يحمل على أن أداة الشرط متعلقة بفعل مستقبل هو الشرط أو الجزاء في الحقيقة، ولكنه حذف اختصارا واستغناء عنه بانصباب الكلام إلى معناه، وذلك قولك: إن أحسنت إلى أمس فقد أحسنت إليك اليوم، والمعنى: إن تبين إحسانك أمس تبيّن إحساني اليوم. وهذا القول هو الذي انتصر له ابن السراج وقرره ونسبه إلى المازني حيث قال: "فالتأويل عندي لقوله: إنْ كنتَ زرتني أمسِ أكرمتُك اليومَ، إنْ تكن كنتَ ممن زارني أمسِ أكرمتُكَ اليوم وإن كنت زرتني أمس زرتُكَ اليومَ، فدلتْ "كنت" على "تكن" وكذلك قوله عز وجل: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[1] أي: إنْ أكنْ كنت "أو" إنْ أقل كنت قلته، أو أقر بهذا الكلامِ، وقد حكي عن المازني ما يقاربُ هذا"[2].

فحرف الشرط دخل على فعل مستقبل محذوف أي: إن أكن كنت قلته، أي إن أكن فيما يستقبل موصوفا بأني كنت قلته فقد علمته ففعل الشرط محذوف مع هذا وليست "كان" المذكورة بعدها هي فعل الشرط.

قال ابن هشام: "وأما قوله تعالى {إن كنت قلته فقد علمته} فالمعنى إن يتبين أني كنت قلته"[3].

---

(١) – المائدة آية ١١٦.

(٢) – الأصول ٢/ ١٩٢،١٩١.

(٣) – شرح شذور الذهب ١/ ٤٣٩، ومغني اللبيب ١/ ٣٦٩.

القول الثاني: أنه لا حذف في الكلام، بل الفعل المذكور يؤول من حيث المعنى بالمستقبل بأن يكون لفظه ماضيا ومعناه مستقبلا، وهو قول ابن الضائع فإنه قال: " {كنت} بعد {إن} مقلوبة المعنى إلى الاستقبال ومعنى: {إن كنت} إن أكن فهذه التي بعدها هي التي يراد بها الاستقبال لا أخرى محذوفة"(١).

وقال ابن عصفور: " ومن اعتذر عن هذا(٢) بأن قال: إن الذي سوغ ذلك دخول أداة الشرط على "كان"؛ لأنها تخلصه للاستقبال، فكأنه قال: إن يكن قميصه قُدَّ من قبل، فاعتذاره باطل؛ لأن "كان" هنا ماضية لفظا ومعنى، ألا ترى أن ما كان من ذلك قد ثبت واستقر"(٣).

وذهب أبو العباس المبرد (٤) إلى أن (كان) تبقى على مدلولها من المضي ولا تغير أدوات الشرط دلالتها عليه فيجوز بلا تأويل كون الشرط ماضي المعنى بلفظ «كان» دون غيرها، فإنه قال: وما يسأل عنه في هذا الباب قولك: إن كنت زرتني أمس أكرمتك اليوم، فقد صار ما بعد «إن» يقع في معنى الماضي، قيل للسائل: ليس ذا من قبل «إن» ولكن لقوة «كان» وأنها أصل الأفعال وعبارتها جاز أن تغلب «إن» فتقول: إن كنت أعطيتني فسوف أكافئك، فلا يكون ذلك إلا ماضيا، وقال تعالى: (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ)، والدليل على أنه كما قلت وأن هذا لقوة «كان» أنه ليس من الأفعال ما يقع بعد «إن» غير [كان] إلا ومعناه الاستقبال، لا تقل: إن جئتني أمس أكرمتك اليوم. وتبعه في ذلك الرضي وأبو حيان.

قال الرضي: "اعلم أن " إن " يكون شرطها في الأغلب مستقبل المعنى، فإن أردت معنى الماضي، جعلت الشرط لفظ " كان" كقوله تعالى: " إن كنت قلته... "، " إن كان قميصه... " وإنما اختص ذلك

(١) – ينظر: البرهان ٢/ ٣٥٧، ٣٥٨.

(٢) – يعني دخول "إن" الشرطية على "كان" في قوله تعالى: " إن كان قميصه...".

(٣) – شرح الجمل١/ ٣٦٨.

(٤) – لم أجد قول المبرد هذا في المقتضب ولا في الكامل، بل نسبه إليه ابن السراج في الأصول ٢/ ١٩١، وتبعه في ذلك عدد من العلماء منهم الرضي في شرحه للكافية ص ٩٤٢، و الزركشي في البرهان ٢/ ٣٥٧، ٤/ ١٢٧، وابن مالك في شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٩٢، ٩٣، وأبو حيان في ارتشاف الضرب ص ١٨٨٧ ، والسيوطي في همع الهوامع ٢/ ٥٥١.

بـ " كان "؛ لأن الفائدة التي تستفاد منها في الكلام الذي هي فيه: الزمن الماضي فقط، وذلك لأنها تدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصيصه يعلم من الخبر، نحو: كان زيد منطلقا، فمطلق الحدوث يستفاد من الخبر؛ لأنه يدل على تعيين الحادث، ويستحيل تعين الحادث من دون مطلق الحدوث، فمعنى: كان زيد قائما، في الزمن الماضي زيد قائم، فـ " كان " مدلوله هو الزمن الماضي فقط، ومع النص على المضي لا يمكن استفادة الاستقبال، هذا من خصائص " كان" دون سائر الأفعال الناقصة، لأن " صار" يدل على الانتقال الذي لم يدل عليه خبره، وكذا باقيها، ثم إن " كان " إذا كان شرطا، قد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي، نحو: إن كنت قلته، وإن كان قميصه... وقد يكون متحقق الوقوع فيه، نحو زيد وإن كان غنيا إلا أنه بخيل، وقد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع وإن كان بغير لفظ " كان" لكنه قليل بالنسبة إلى "كان"... وكون "كان" للشرط في الماضي مذهب المبرد، وهو الحق، بدليل قوله تعالى: " إن كنت قلته... "[١]

وقال أبو حيان: الماضي ينتقل بعد حروف الشرط إلى معنى المستقبل، إلا "كان"، إذا كان خبرها ماضيا، فإن حرف الشرط لا ينقلها عن المضي، وفي التنزيل: " إن كنت قلته" [٢].

ولم يصوّب ابن السراج ما ذهب إليه المبرد في هذه المسألة، وردّه عليه فقال:

"وهذا الذي قاله أبو العباس لست أقوله، ولا يجوز أن تخلو "إن" من الفعل المستقبل لأن هذا نقض الكلام وما وضعت له، وأوّل " كنت" في الآية بـ " أكن " [٣]. قال الرضي عن رد ابن السراج وكلامه: وهو ظاهر الفساد؛ لأن هذه الحكاية إنما تجري يوم القيامة، وكون عيسى قائلا ذلك أو غير قائل إنما هو في الدنيا، وأيضا يحوز التصريح بقولك: إن كنت أعطيتني أمس فسوف أكافئك اليوم، وقوله تعالى: " إن كان قميصه قد... " ظاهر في المضي"[٤].

---

(١) – شرح الكافية للرضي ص ٩٤١.

(٢) – تذكرة النحاة ص ٤٨٤.

(٣) – الأصول ٢/ ١٩١، ١٩٢.

(٤) شرح الكافية ص ٩٤٢.

ويرى الزركشي أن ما ذهب إليه المبرد وغيره ضعيف لبنائه على أن " كان" للزمان وحده، والحق خلافه، بل تدل على الحدث والزمان كغيرها من الأفعال وقد استعملت مع إن للاستقبال قال تعالى {إن كنتم صادقين} [1].

موقف ابن السراج من رأي المازني:

تبين مما سبق أن ابن السراج حكى عن المازني أنه لا يجيء فعل الشرط بلفظ " كان" إلا بالتأويل، وهذا التأويل يكون بتقدير فعل مستقبل محذوف يكون هو فعل الشرط، فتكون أداة الشرط قد دخلت على فعل مستقبل لفظا ومعنى، ورد ابن السراج المذاهب الأخرى، ومع ذلك فإني أرى والله أعلم أن ما نُسِبَ إلى المبرد ووافقه عليه الرضي وأبو حيان من جواز وقوع " كان" فعل شرط بلا تأويل، مع بقائها على معنى المضي هو الراجح، وأن هذا مختص بـ"كان"؛ وذلك لأن "كان" أم الباب ويتوسع في الأمهات ما لا يتوسع في غيرها، وأن الأصل عدم التأويل وعدم الحذف. والله أعلم.

المسألة الثانية: حذف العائد المتصل المنصوب بالوصف من صلة (أل):

العائد المنصوب، إما أن يكون متصلا أو منفصلا. فإن كان منفصلا لم يجز حذفه لئلا تفوت فائدة الانفصال، نحو: "جاء الذي إياه أكرمت"، وإن كان متصلا، فإما أن يتصل بفعل أو بوصف أو بحرف، فإن اتصل بفعل أو بوصف جاز حذفه، ومثال المتصل بالفعل: قوله تَعَالَىٰ: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [2] أي بعثه.

ومثال المتصف بالوصف قول الشاعر[3]:

ما اللهُ مُوَلِيكَ فَضْلٌ فاحمَدَنْهُ بِهِ فَمَا لِدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ ولا ضَرَرُ

وإن كان منتصبا بحرف لم يجز حذفه، نحو "جاء الذي إنه فاضل أو كأنه أسد"

---

(١) – البرهان ٤/ ١٢٧.

(٢) – الفرقان آية ٤١.

(٣) – البيت من البحر البسيط بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٦٩، وتخليص الشواهد ص١٦١، وشرح الأشموني ١/ ٧٩، وشرح ابن عقيل ١/ ١٦٩، والمقاصد النحوية ١/ ٤٤٧.

والعائد المنصوب بالوصف لا يخلو من أن يكون في صلة "أل" أو في صلة غيرها فإن كان في صلة غيرها جاز حذفه كما تقدم، وإن كان في صلتها نحو: الضاربها زيد هند، فقد اختلفت كلمة النحاة في حذفه من صلة (أل) على أقوال خمسة(١):

الأول: المنع مطلقا وعليه الجمهور حيث نقل عن أكثر النحويين المنع، ووجه ذلك بأن الضمير يكمل صلتها تكميل صلة غيرهما ويميزهما من الألف واللام المعرفتين، ويظهر من التأنيث والتثنية والجمع ما لا يظهرانه، فلأجل ذلك امتنع حذف عائدهما(٢).

الثاني: الجواز مطلقا كقوله(٣):

مَا الْمُسْتَفِزُّ الهوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلا كَدَرِ

فحذف العائد إلى "أل" المنصوب بالوصف(٤).

الثالث: إن لم يدل عليه دليل لم يجز الحذف، وإن دل عليه دليل بأن كان العائد المنصوب بالوصف المقرون بـ"أل" عائدا على غير "أل" نحو: جاء الذي "أنا الضاربه"، جاز حذفه، وإن كان عائدا على "أل" نحو: "جاءني الضاربه زيد" امتنع حذفه؛ لأن الوصف صلة الألف واللام، واسمية "أل" خفية، والضمير إذا كان مذكورا يدل على اسميتها نصا، فإذا حذف فات هذا المعنى، وهم بصدد التنصيص على اسميتها(٥).

(١) – ينظر: توضيح المقاصد١/ ٤٥٤، ارتشاف الضرب ص ١٠١٥، ١٠١٦، وهمع الهوامع ١/ ٣٤٥-٣٤٦.

(٢) – شرح التسهيل ١/ ٢٠٤.

(٣) – البيت من البحر البسيط بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٧١، وتخليص الشواهد ص١٦١، والدرر ١/ ١٧٣، وشرح الأشموني ١/ ٧٩، وشرح التسهيل ١/ ٢٠٧، والمقاصد النحوية ١/ ٤٤٧، وهمع الهوامع ١/ ٨٩، والتصريح ١/ ١٧٥، ٢/ ٤٤٢.

(٤) – التصريح ١/ ١٧٥.

(٥) – السابق: ١/ ١٧٤.

لا تقل جاءني الضارب زيد؛ لأنه لا يدري هل الضمير المحذوف مفرد أو غير مفرد، ولا هل هو مذكر أو مؤنث، وإن دل عليه دليل كان حذفه قبيحا[١] نحو: جاءني الرجل الضاربه زيد، وهو على قبحه في اسم الفاعل المأخوذ من متعد إلى ثلاثة أحسن منه في المتعدي إلى اثنين وفي المتعدي إلى اثنين أحسن منه في المتعدي إلى واحد. وما علل به القبح من أنه لا يعلم الضمير مفرد أو غير مفرد، ولا مذكر أو مؤنث، يلزمه في: جاءني من ضربت، فعلى تعليله يكون حذفه من هذا قبيحًا، ولم يقل بذلك أحد.

وقال المازني: "لا تكاد تسمع حذفه من العرب إلا أنه ربما جاء في الشعر"[٢].

وخلاصة هذا القول أنه إن لم يدل دليل على العائد المنصوب لم يجز الحذف، وإن دل عليه دليل جاز الحذف وفي الحذف قبح.

الرابع: إن كان الوصف الواقع في صلتها مأخوذ من متعد إلى واحد فالإثبات فصيح والحذف قليل نحو الضاربه زيد والضارب زيد وإن كان من متعد إلى اثنين أو ثلاثة حسن الحذف لأجل الطول والحذف من المتعدي لثلاثة أحسن منه فيما لاثنين نحو جاءني الظانه زيد منطلقا والمعطيه زيد درهما والمعلمه بكر عمرا منطلقا وإن شئت الظان والمعطي والمعلم.

بل الحذف مع الصفة قبيح قليل، ويقل قبحه إذا طالت الصلة بالمعمولات، فقد نص ابن السراج على قبحه، قال: وقد أجازوه على قبح.

وقال المبرد: "لا اختلاف في أن حذف الهاء من صلة الألف واللام رديء جدا بخلاف "الذي"، فأما إذا طالت الصلة فيسهل الحذف كقولك: إذا أخبرت عن زيد من قولك: أعلم الله زيدا عمرا قائما. المعلمه الله عمرا قائما زيد، فيجوز هنا المعلم الله"[٣].

---

(١) - ارتشاف الضرب ص ١٠١٥.

(٢) - ينظر الأصول ٢/ ٢٧١، والتذييل والتكميل ١/ ٨٣، ٨٤.

(٣) - المقتضب ٣/ ٩٨، ٩٩.

قال ابن السراج: "وإن أخبرت عن المفعول الأول قلت: "المعلمهُ الله عمرًا خيرَ الناسِ زيدٌ"[١] وإثباتُ الهاءِ ههنا هو الوجه وحذفها جائز، وهو ههنا أسهل عندَ المازني وعندي لكثرة صلة هذا حتى قد أفرط طولهُ"[٢].

ولما فرق المبرد بين الألف واللام والذي علل ذلك بطول الذي بصلتها، لأنها يجتمع منها أربعة أشياء: الذي والفعل والفاعل والمفعول، وليس ذلك في الألف واللام[٣].

الخامس: أنه خاص بالضرورة.

موقف ابن السراج من رأي المازني:

بعد دراسة الأقوال الواردة في حذف العائد المنصوب بالوصف يظهر أن ابن السراج يؤيد رأي المازني واصفا إياه بأنه أسهل الآراء. وأرى أن ما رضيه المازني وابن السراج هو الراجح؛ لأن طول الصلة داع إلى التخفيف بالحذف، فالتخفيف يُعد من أهم أغراض النحاة عند الحذف سواء من الجملة أو بنية الكلمة إذا كان هناك ثقل، ولا شك أن الجملة إذا طالت وكثرت مكملاتها أصابها الترهل والثقل كما في جملة الصلة؛ لذلك جاز حذف العائد منها، ويؤيده الاستعمال.

المسألة الثالثة: الإخبار في باب التنازع.

الإخبار ضرب من الابتداء والخبرِ، تُصدّر فيه بـ "الذِي" أو بالألف واللام بمعناها، ومن المعلوم أن "الذِي" إذا تَم بصلته، كان اسمًا مفردًا كـ"زيد" و"عمرو" لا يُفيد إلّا بضمِّ جزء آخرَ إليه. فإذا قيل لك: أَخْبِر عن اسم من الأسماء، فالمرادُ أَلْحِقِ الكلامَ "الذِي" أو الألفَ واللام، واجعلهما في موضعِ مبتدأ، وانزع ذلك الاسمَ من مكانه الذي كان فيه، وضَعْ موضعَه ضميرًا يقوم مقامَه، يكون راجعًا إلى

---

(١) – أصل هذا المثال: أعلم الله زيدا عمرًا خيرَ الناسِ، فلما أخبر عن المفعول الأول "زيد" بـــ "أل" حول الفعل " أعلم " إلى اسم فاعل " المعلم"؛ لأن "أل" الموصولة لا تكون صلتها إلا وصف ولا يجوز أن تكون فعلا إلا شاذا، والهاء في " المعلمه" رابط الموصول بصلته، وهي منصوبة بالوصف " المعلم".

(٢) – الأصول ٢/ ٢٨٦.

(٣) – المقاصد الشافية ١/ ٥٣١.

"الذي"، أو إلى الألف واللام، واجعلْ ذلك الاسمَ خبرًا[١].

وإنما اختاروا الإخبار بالذي، دون " مَنْ، وما، وأي، وسائر الموصولات؛ لأنها أم الباب، وهو أكثر استعمالا، ولا يكون إلا موصولا، وأما الإخبار بالألف واللام، فاختاروه أيضا؛ لكثرة التغيير معه بسبك الفعل اسم فاعل أو مفعول، وإبراز الضمير، كما في: الضاربه أنا زيد، في ضربت زيدا[٢].

وكل ما يُخْبَر عنه بالألف واللام يصح أن يخبَر عنه بـ "الَّذِي"، وليس كلُّ ما يخبر عنه بـ "الَّذي" يجوز أن يخبر عنه بالألف واللام[٣]، فكان الإخبارُ بـ "الّذي" أعمَّ[٤].

التنازع هو: أن يتقدم في اللفظ عاملان أو أكثر من فعل متصرف أو شبهه، مذكوران في اللفظ اتفقا في العمل أو اختلفا فيه، على معمول واحد مطلوبا لكل منهما: من حيث كونه مرفوعا، أو منصوب، أو مجرورا. [٥] نحو: "ضربني وضربت زيدًا"، فإذا أخبرت بزيد فللعلماء في ذلك مذاهب أربعة:

الأول: مذهب الأخفش[٦] وهو: أن يدخل الموصول على الأول، وعلى الثاني، وتستوفى كل جملة عائدها، وتستوفى إحدى الجملتين خبرها، وتترك الأخرى لا خبر لها فتقول: الذي ضربته، والذي ضربني زيد، وفي «أل» على إعمال الثاني: الضاربه أنا والضاربى زيد.

قال الأخفش: إذا قلتَ: "ضربتُ وضربني زيدٌ" فأدخلتَ عليه الألفَ واللام، وجعلتَ "زيدًا" خبرًا قلت: "الضاربهُ أنَا، والضاربي زيدٌ" لا يحسن غير ذلك؛ لأنك حين طرحتَ المفعول في "ضربتُ

(١) – شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٩٦.

(٢) – شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٣٩.

(٣) – وذلك لأنا نضع الألف واللام اسما موصولا، والألف واللام إذا وضعت اسما، فإنما توصل باسم الفاعل، واسم المفعول، هذا هو الذي يطرد فيها، فإن أخبرنا بها عما ليس أوله فعلا متصرفا، لكنا قد وصلنا الألف واللام بغير ما وصلتها العرب، وهو الاسم الجامد. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣/ ٩٠.

(٤) – شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٩٧.

(٥) – شرح الحدود في النحو للفاكهي ص ٢٠٣.

(٦) – ينظر مذهب الأخفش في الأصول ٢/ ٣١٥، والغرة لابن الدهان ٣/ ٣٢٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٧١.

وضربني" لم تزد على ذلك، وأنت لو طرحتَ "الهاءَ" من قولكَ: "الضاربهُ أنَا والضاربي زيدٌ" كنتَ قد طرحتَ المفعول به كما طرحتَهُ في "ضربتُ" وطرحت الشيءَ الذي تصحُّ به الصلة؛ لأن كلَّ شيءٍ من صلة "الذي" لا يرجع فيه ذكر "الذي" فليس هو بكلام، قال: إلا أنَّ بعض النحويين قد أجازَ هذا.

قال ابن السراج معقبا على هذا المذهب: "وهو عندي غير جائز لطول الاسم لأنه صيرَ "الضارب أنا والضاربي" كالشيء الواحد، وإذا جعلتَ "أنا" هُو الخبر يعني: إذا أخبرت عن "التاء" كان حذفُ "الهاء" أمثل من هذا وذلك أنك إذا قلت: "الضاربُ والضاربهُ زيدٌ أنَا" إنما أوقعت من "الضاربِ" المفعول به ولم توقع ذكر "الذي" فلم تزد على مثل ما صنعت في "ضربتُ وضربني زيدٌ" لأنك إنما ألغيتَ، ثَمّ المفعول، وألغيتهُ ههُنا أيضًا وإن كان في قولك: "الضاربُ والضاربهُ زيدٌ أنا" أقبح منهُ في "ضربتُ وضربني زيدٌ" لأنَّ هذا مما يخل بصلة الاسم أن يحذف منه المفعول به حتى يصير الاسم كأنهُ لم يتعد"[١].

المذهب الثاني: كالأول إلا أنه يحذف ضمير المفعول من الصلة كما كان محذوفا من الفعل فيقول: الذي ضربت، والذي ضربني زيد، والضارب أنا، والضاربي زيد[٢]. والألف واللام في الاسمين لزيد، تجعل الضارب مبتدأ، وأنا خبره ولا تعده، كما لم يكن في الفعل متعديا، وتأتي بالفعل والفاعل في الإخبار، وهو: والضاربي زيد؛ لأن الكلام إنما كان: ضربت وضربني زيد فجعلت الابتداء والخبر كالفعل والفاعل، وجعلت المتعدي متعديا، والممتنع ممتنعًا[٣]. وحذفوا الضمير العائد إلى الألف واللام لطول الاسم؛ لأن الجملتين بمنزلة شيء واحد، فاجتمع سببان لجواز الحذف:

أحدهما طول الاسم، **والآخر**: أنه كان في الفعل محذوفا، فأجري حذفه من الاسم مجرى حذفه من الفعل[٤].

---

(١) – الأصول ٢/ ٣١٥.

(٢) – ينظر الأصول لابن السراج ٢/ ٣١٥، ٣١٦، والتبصرة والتذكرة١/ ٥٣٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٧١.

(٣) –. ينظر المقتضب ٣/ ١٢٨، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٤٩، وهامش رقم في الأصول ٢/ ٣١٥.

(٤) – ينظر التبصرة ١/ ٥٣٢، ٥٣٣.

قال المازني: إذا أردتَ الإخبار عن زيد فإن ناسًا من النحويين يقولون: "الضاربُ أنا والضاربي زيدٌ"، قال: وما أرى ما قالوا إلا محالًا، أن أحذفه كما أحذفه في الفعل فإن ذلك غير جائز؛ لأنكَ حين حذفته في الفعل لم تضمر، وأنت هاهنا تحذفه مضمرًا فحذفهما مختلف(١).

المذهب الثالث: أن يدخل الذي أو (أل) على الجملة الأولى، وتترك الثانية على حالها فتقول: الذي ضربت وضربني زيد، والضارب أنا، وضربني زيد.

ونسبه الصيمري إلى شيخه أبي الحسن على بن عيسى النحوي حيث قال: إن شيخه هذا يختار أن تدخل الألف واللام على الجملة الأولى، ولا تدخلها على الجملة الثانية، وتعطف الفعل الذي في الجملة الثانية على معنى الفعل الذي في الجملة الأولى قياسا على ما في القرآن من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ (٢) قال أبو الحسن: كأنه قيل: إن الذين تصدقوا واللآئي تصدقن وأقرضوا الله قرضا حسنا، فعطف الفعل على معنى الفعل الذي في صورة الاسم، قال: ونظيره: الضارب زيدا وأكرم عمرا أخوك، كأنه قيل: الذي ضرب زيدا وأكرم عمرا أخوك، قال: وهذا الذي ذكرناه ليس فيه ما ذكره ابن السراج من انفصال الجملتين بدخول الألف واللام عليهما، فينبغي أن يجوز عنده؛ لأنه ليس فيه مانع من جوازه، وله أصل صحيح يقاس عليه(٣).

واتفقت هذه المذاهب الثلاثة على حذف الخبر من إحدى الجملتين، وتوفية الأخرى حقها من المبتدأ والخبر(٤).

المذهب الرابع: أن تدخل الموصول على الأول، وعلى الثاني، وتأتي بكل جملة على انفرادها، وتوفى حقها من الخبر، والضمير، وكل جملة منهما قائمة بنفسها، فتقول: الذي ضربته زيد، والذي ضربني زيد، والضاربه أنا زيد، والضاربي زيد. وهو مذهب المازني حيث قال: "والقياس عندي أن

(١) – الأصول ٢/ ٣١٥، ٣١٦، وينظر أيضا المقتضب ٣/ ١١٥-١١٦.

(٢) – الحديد آية ١٨.

(٣) – التبصرة والتذكرة ١/ ٥٣٣، ٥٣٤.

(٤) – ارتشاف الضرب٣/ ١٠٧٢.

أقول: "الضاربُ أنا، والضاربي زيدٌ" فأجعل "الضارب" مبتدأ وأجعل "أنا" خبره، وأجعل "الضاربي" مبتدأ وأجعل زيدًا خبره، وأجعله تفسيرًا لما وقع عليه "ضربتُ" كما كان تفسيرًا له مع الفعل، وأجعل الضارب الأول غير متعدٍّ كما كان الفعل الذي بنيته منه غير متعدٍّ، وأجعل "أنا" خبرًا له؛ لأن الفعل والفاعلَ نظيرهما من الأسماء المبتدأ والخبر لأنك إذا قلت: "ضرب زيدٌ" فلا بد لضرب من "زيدٍ" كما أنك إذا قلت: "زيدٌ منطلقٌ" فلا بد له من "منطلقٍ" أو ما أشبههُ، فجعلت الأول مبتدأً و"أنا" خبره، وعطفت عليه مبتدأ وخبره لتكون جملة عطفتَها على جملةٍ، كما كان الفعل والفاعل جملة عطفت عليها فعلًا وفاعلًا جملةً، قال: فهذا أشبه وأقيسُ مما قال النحويون"[١].

فالمازني يبني من كل جملة مبتدأ وخبرا، ولا يجعل الجملتين بمنزلة شيء واحد، وكل جملة منهما قائمة بذاتها، والألف واللام فيهما ليست لشيء واحد كما كان في مذهب من تقدم ذكره؛ لأن نظير الفعل والفاعل من الأسماء المبتدأ والخبر؛ لأن الفعل لابد له من فاعل، والمبتدأ لابد له من خبر[٢].

قال أبو بكر: "وهذا الباب عندي لا يجوز الإخبار فيه من أجل [أن] هاتين الجملتين كجملة واحدة؛ لحاجة الأولى إلى ما يفسرها من الثانية، وإذا أدخلت الألف واللام فصلت، فإن أحوجت الضرورة إلى الإخبار فيهما بالألف واللام، فأَقيسُ المذهبين[٣] مذهب المازني ليكون الاسم محذوفًا ظاهرًا غير مضمرٍ، كما كان في الفعل"[٤].

موقف ابن السراج من رأي المازني:

اتضح مما سبق أن المازني عند الإخبار في باب التنازع يحول الفعلين إلى اسمي فاعلين، ويدخل (أل) على كل منهما، ويجعل كل جملة مستقلة بنفسها، ولا يمزج الموصول ويجعل الخبر عنهما

(١) – الأصول ٢/ ٣١٦، وينظر الغرة ٣/ ٣٢٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٧٣.

(٢) – التبصرة ١/ ٥٣٣.

(٣) – أي مذهب الأخفش ومذهب المازني.

(٤) – الأصول ٢/ ٣١٦.

آخرًا؛ بل يعطي كل واحد خبره، وقد أيده ابن السراج في هذا وفضل مذهبه على مذهب الأخفش، ولا شك أن مذهب المازني أوضح من غيره، مع العلم أن المذاهب متقاربة جدا والتمييز بينها محدود فالأول: لا يمتنع منه أحد من النحويين، وهو مقتضى القياس، أن تدخل الموصول على الفعل المتقدم، وتجعله صلة له، وتعطف الثاني عليه، وتجعله داخلاً في الصلة.

والثاني: قول أبي الحسن: تنقل الفعلين إلى اسمي فاعلين، وتدخل (أل) على كل منهما، وتأتي بالمخبر عنه آخرًا فتكون عاطفًا لموصول مفرد على موصول مفرد.

والثالث: أصحاب الحذف، وهم قوم من البغداديين، مذهبهم كمذهب أبي الحسن، إلا أنهم يحذفون العوائد المنصوبة، وإن كانوا لا يحذفون الهاء مع أسماء الفاعلين في غير هذا الباب.

والرابع: قول المازني يفعل فعل أبي الحسن، إلا أنه يجعل كل جملة مستقلة بنفسها، ولا يمزج الموصول بحيث يجعل الخبر عنهما آخرًا؛ بل يعطي كل واحد خبره.

وكلهم قد أطبقوا على الامتناع من إدخال (أل) على الفعل الثاني، مع إدخالها على الفعل الأول؛ لأن هذين الفعلين مزجا، حتى صارت الجملتان كالجملة الواحدة[١].

المسألة الرابعة: الإخبار عن خبر "كان".

لا خلافَ في جواز الإخبار عن اسم "كانَ" فأما خبرها فإن كان جامدًا، جاز الإخبار به عند كثير من العلماء منهم المبرد[٢] وابن عصفور، والرضي، وأبو حيان[٣]، والسيوطي، فيقول: الكائنهُ زيدٌ أَخوكَ، والمصبحهُ عمرو أخوكَ، وإن شئتَ جعلتَ المفعولَ منفصلًا فقلت: "الكائنُ زيدٌ إياهُ أَخوكَ" والمصبحُ زيدٌ إياهُ أَبوكَ. قال ابن عصفور عن الخبر الجامد: إنه يجوز الإخبار به بلا خلاف[٤]، وقال

(١) - ينظر ارتشاف الضرب ص١٠٧٤.

(٢) - المقتضب ٣/ ٩٧، ٩٨.

(٣) - ارتشاف الضرب ص ١٠٦٢.

(٤) - شرح الجمل٣/ ٩٦.

الرضي: والأصل جوازه؛ لأنه كخبر المبتدأ[١].

وقال السيوطي: "والأصح جوازه في خبر باب كان الجامد كما يجوز في خبر باب المبتدأ وباب إن وباب ظن الجامد بلا خلاف"[٢].

وليس كذلك؛ بل إن من النحاة من منع الإخبار به مطلقًا، سواء أكان جامدًا أو مشتقًا، وقال: إن الإخبار عن المفعول في هذا الباب محالٌ؛ لأن معناهُ: "كانَ زيدٌ مِن أَمرهِ كذا وكذا" فكما لا يجوز أن تخبر عن "كانَ من أمرهِ كذا وكذا" كذلك لا يجوز أن تخبر عن المفعول إذا كان في معناه، كذا حكى المازني جميع هذا.

قال أبو بكر: "والإخبار عندي في هذا الباب عن المفعول قبيحٌ؛ لأنه ليس بمفعولٍ على الحقيقة وليس إضمارهُ متصلًا إنما هو مجازٌ، وعلامات الإضمارِ ههنا غيرُ محكمةٍ؛ لأنَّ الموضع الذي تقعُ فيه الهاءُ لا يجوز أن تقع "إياَّه" ذلك الموقع، فإجازتهم إيّاهُ "في" كانَ وأخواته دليلٌ على أن علامات الإضمار لا تستحكم ههنا"[٣].

وإن كان الخبر مشتقا ففيه خلاف أيضا، منهم من أجازه ومنهم من منع، فالمانع يقول: إن أخبر عنه، تغيرت حالة المبتدأ الذي يخبر عنه بهذا الخبر عما كانت عليه قبل الإخبار؛ لأنه كان يخبر عنه بفعل، ثم صار يخبر عنه بغير فعل؛ لأنك إذا قلت: زيد قائم، كنت قد أخبرت عن "زيد" بفعل، فكأنك قلت: زيد يقوم. فإن أخبرت عن "قائم" قلت: الذي زيد هو قائم، فتكون قد أخبرت عنه بغير فعل، وتغير حال الاسم بالكلية.

ومن أجاز الإخبار عنه قال: إن الخبر المشتق الذي كان أُخبر به عن "زيد" قبل الإخبار عن " قائم " موجود في الكلام بعد الإخبار عن " قائم " فلأي شيء يمنع ذلك؟ [٤]

---

(١) – شرح الكافية ٢/ ٢٣٥.

(٢) – همع الهوامع ٣/ ٢١٤.

(٣) – الأصول في النحو٢/ ٢٨٩.

(٤) – شرح الجمل لابن عصفور ٣/ ٩٦.

وصحح القولَ بالمنع المبرد[١] وابن عصفور والسيوطي، قال ابن عصفور: "والصحيح أن الإخبار عنه لا يجوز[٢]. وقال السيوطي: والأصح منعه في كل خبر مشتق لمبتدأ أو كان أو إن أو ظن[٣].

موقف ابن السراج من رأي المازني:

تبين من الدراسة السابقة أن العلماء اختلفوا في الإخبار بخبر " كان" منهم من أجازه مطلقا ومنهم من منعه مطلقا ومنهم من فصل فأجازه في الخبر الجامد ومنعه في الخبر المشتق، وأن المازني ممن منع الإخبار عن خبر "كان" مطلقا، لأنه في معنى الجملة واستقبحه ابن السراج قال لأنه ليس بمفعول على الحقيقة وليس إضماره متصلا إنما هو مجاز. وبهذا يرجح ابن السراج رأي المازني، وخالف رأي جمهور النحاة الذين أجازوا الإخبار بخبر " كان" وموافقة الجمهور أولى؛ لأنه لا فرق بين خبر "كان" وخبر المبتدأ. والله أعلم.

المسألة الخامسة: الإخبار عن المبدل منه.

اختلف النحويون في الإخبار في هذا الباب (أعني باب البدل) على مذهبين[٤]:

المذهب الأول: قال لا يجيز الإخبار عن المبدل منهُ إلا والبدلُ معه، فلا يجيز الإخبار عن أحدهما وحده، بل عنهما معا، كالصفة والموصوف؛ لأن البدل مبين كالصفة، فلا يفرد من المبدل منه، وأيضا تخلو الصفة من العائد في نحو: جاءني زيد أبوك، إن أخبر عن البدل عند من يجعل البدل في حكم تكرير العامل[٥]. فيبدل من زيد ضميرًا ويؤخره إلى آخر الكلام، وأخوك بدل منه، فتقول في: قام زيد أخوك، كما كان قبل الإخبار به فتقول: الذي قام زيد أخوك؛ ففي قام ضمير يعود على الذي، وزيد

(١) – المقتضب ٣/ ٩٩.

(٢) – شرح الجمل لابن عصفور ٣/ ٩٦.

(٣) – همع الهوامع ٢/ ٢١٥.

(٤) – ينظر الأصول في النحو لابن السراج ٢/ ٣٠٤، ٣٠٥، والمقتضب ٣/ ١١١، والغرة لابن الدهان ٣/ ٣٢٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٣/ ١٠٠، وشرح الكافية للرضي٢/ ٢٣٤، ٢٣٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٦٩، ١٠٧٠.

(٥) – ينظر المقتضب ٣/ ١١١، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٣٤.

خبر الذي، بقى التابع تابعًا، والمتبوع متبوعًا، فإذا قلت: "مررتُ برجلٍ أخيكَ" فأخبرت عن "رجلٍ" قلت: الذي مررت بهِ رجلٌ أخوكَ، والمار به أنا رجلٌ أخوكَ، تجعلُ الرجل خبرًا ثم تبدلُ الأخ منه كما كان في أصل المسألة، واختار المازني هذا المذهب، وإليه ذهب ابن السراج حيث قال عن هذا المذهب: قال أبو بكر: وإلى هذا أذهبُ وهو الذي يختارهُ المازني [١].

المذهب الثاني: يُجيز الإخبار في المبدل منه وحده، وبالبدل وحده، فإذا قال: قام أخوك زيد، وأخبرت بأخيك الذي هو مبدل منه قلت: الذي قام زيد أخوك، ففي قام ضمير يعود على الذي وزيد بدل منه، وأخوك خبر الذي، وإذا أخبرت بالبدل قلت: الذي قام أخوك هو زيد، فهو بدل من (أخوك)، وهو عائد على (الذي)، و(زيد) خبر (الذي)[٢].

قال المازني: "فإنْ أخبرت عن أخيك من قولك: "مررتُ برجلٍ أخيكَ" قلت: المار أنا برجلٍ بهِ أخوكَ، قال: وهذا قبيحٌ؛ لأنَّكَ جئتَ بالبدلِ الذي لا يصح الكلام إلا به، فجعلته بعدما قدرت كلامكَ تقديرًا فاسدًا، قال: ومن أجاز هذا أجازَ: "زيدٌ ضربتُ أخاكَ أباهُ" قال: وهو جائز على قبحه. قال أبو بكر ابن السراج: ومعنى قول المازني: قدرت كلامكَ تقديرًا فاسدًا يعني: أنَّ حقَّ الكلامِ أن يستغني بنفسه قبل دخول البدل؛ لأن حقَّ البدلِ أن يكون بمنزلة ما ليسَ في الكلام وأن يكون متى أسقط استغنى الكلامُ، فلو قلت: "المارُّ أنَا برجلٍ أخوكَ" لم يجز لأنهُ لم يرجع إلى الألف واللام شيءٌ، فكان الكلام فاسدًا وكذلك لو قلت: "زيدٌ ضربتَ أخاكَ" لم يجز؛ لأنهُ لم يرجع إلى "زيدٍ" شيءٌ"[٣].

وذكر ابن عصفور اعتراضا على المذهب الثاني وأجاب عليه، فقال: فإن قيل: هذا المذهب الأخير لا يجوز؛ لأن فيه إخراج البدل عن بابه، وهو كونه يجعل خبرا لـــ" الذي"، وقد كان قبل الإخبار عنه بدلا، فكما لا يجوز الإخبار عن ضمير الأمر والشأن لكونه يخرج عن بابه بجعله خبرا، وهو لا يكون في كلام العرب إلا مبتدأ، فلذلك لا ينبغي أن تخبر عنه لإخراجه عن بابه.

---

(١) - الأصول ٢/ ٣٠٤.

(٢) - ينظر ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٦٩، ١٠٧٠.

(٣) - الأصول ٢/ ٣٠٥.

فالجواب: إن البدل ليس كضمير الشأن؛ لأن ضمير الشأن لا ينتقل عن كونه مبتدأ، والبدل قد ينتقل بوجه ما إلى الفاعلية، ألا تراه يلي العامل، وكأن التقدير في: " قام زيد أخوك" قام زيد قام أخوك"، فينبغي أن يجوز في البدل تغييره بهذا النوع من التغيير؛ إذ وجدناه يتغير عن حاله لكونه في نية ولاية العامل(١).

وأجاز ابن عصفور الإخبار عن المبدل منه ومنعه بالبدل فقال: والصحيح في هذا المذهب الأخير أن تخبر عن الأول الذي هو مبدل منه، فتقول: الذي قام هو أخوك زيد، وتقدر " هو " مطروحا، وكأنه ليس في الكلام، ويحل محله "أخوك" بعد أن تقدر: أخوك هو، لئلا يبقى " الذي" بلا عائد يعود عليه، فتكون المسألة جائزة؛ لكونها لم تخل من ضمير يعود على الموصول.

وإن أخبرت عن الثاني الذي هو بدل، لا يجوز لخلو الجملة الأولى من ضمير يعود على الموصول؛ لأنك إذا أخبرت عنه قلت: الذي قام زيد أخوك، بقيت جملة الصلة بلا عائد فيها يعود على الموصول، وذلك لا يجوز(٢).

والمُجَوِّزون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال، فأجازه الأخفش؛ إذ الضمير نفس ما بعده، ومنعه الزيادي؛ إذ الضمير لا يدل على البعض والاشتمال قبل أن يذكر خبر الموصول(٣).

موقف ابن السراج من رأي المازني:

اختار ابن السراج مذهب المازني ورجحه. وهو قول أجدر بالقبول لسلامته من الفساد. والله أعلم.

المسألة السادسة: العامل في الفاصل بين " أما" و"الفاء".

"أمّا" بفتح الهمزة وتشديد الميم: حرف متضمن معنى شرط، وحرف توكيد دائمًا، وحرف تفصيل غالبًا. وهي نائبة عن أداة شرط وجملته، وموضعها صالح لهما، وهي قائمة مقام جملة الشرط؛ لتضمنها معنى الشرط، وليست أما بمعنى: مهما، وشرطها؛ لأنها حرف والحرف لا يصلح أن يكون

(١) - شرح الجمل ٣/ ١٠٠.

(٢) السابق: ٣/ ١٠٠.

(٣) - ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٣٥.

بمعنى اسم وفعل، ولكونها نائبة عن أداة شرط وجملته، نؤول بمهما يكن من شيء[١].

وقيل إنها حرف إخبار يتضمن معنى الشرط فإذا قلت: أما زيد فمنطلق، فالأصل إن أردت معرفة حال زيد، فزيد منطلق، حذفت أداة الشـرط وفعل الشـرط، وأنيبت مناب ذلك (أما)، وقد التزمت العرب حذف فعل الشرط بعد " أما"؛ لأجل أن يجري الكلام على وتيرة واحدة بحيث تقول دائما: أما زيدٌ فذاهبٌ، ولا تقول تارة: مهما يوجد شـيء، او يكون، أو يثبت، أو غير ذلك كما حذفوا متعلق الظرف إذ وقع خبرا، ثم حذفوا أداة الشرط تبعا للشرط، وأنابوا " أما" مقامهما[٢].

وذهب ثعلب إلى أن (أما) جزاء، وهي (إن ما)، حذف فعل الشـرط بعدها، ففتحت همزتها مع حذف الفعل، وكسرت مع ذكره، وإذا فتحت بقيت الأسماء بعدها معرفة.

ولما ضـمنت معنى الشـرط احتيج إلى الفاء، وهي فاء خرجت عن بابها، فليسـت عاطفة مفردًا على مفرد، وليسـت رابطة بين جملتين، فلو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر، إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه. ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها. ولما لم يصح الاستغناء عنها، ولا عطفها الخبر على مبتدئه تعين أنها فاء الجزاء وأن "أما" للشرط[٣].

ولا يلي (أما) هذه الفاء، ولا يفصـل بينهما بجملة إلا إن كانت الجملة دعاء، بشـرط أن يتقدم الجملة فاصل بينها، وبين (أما) نحو: أما اليوم – رحمك الله – فالأمر كذا، فلا بد لـ"أما" من جملة، "ولا بد" لها "من فاء تالية لتاليها"، نحو: أما زيد فمنطلق، والأصل أن يقال: أما فزيد منطلق، فتجعل الفاء في صدر الجواب كما هي مع غير "أما" من أدوات الشـرط. ولكن خولف هذا الأصل مع "أما" فرارًا من قبحه لكونه في صورة معطوف بلا معطوف عليه. ففصلوا بين "أما" والفاء بجزء من الجواب. ويفصـل بينهما بالمبتدأ نحو: أما زيد فمنطلق، وبالخبر نحو: أما قائم فزيد، وأما في الدار فعمرو، وبمعمول لما بعدها من مفعول به نحو: «فأما اليتيم فلا تقهر» وقولهم: أما العسـل فأنا شـراب، وأما

(١) – ينظر الكتاب ٤/ ٢٣٥، والمقتضب ٣/ ٢٧، وشرح المرادي على الألفية ٢/ ٢٨٥، والتصريح ٢/ ٤٢٦.

(٢) – حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١/ ١٥٩.

(٣) – مغني اللبيب ١/ ٣٦٦.

زيدًا فلن أضرب، ومفعول له نحو: أما العلم فعالم،

أو مصدر: أما ضربا فاضرب، أو ظرف: أما اليوم فأقوم، أو مجرور: أما بزيد فامرر، وبالحال: أما مسرعًا فزيد ذاهب(١).

فالجواب لا يكون إلا تاليا لما يتلو " أما "، فلا يجوز أن تقول: أما فزيد منطلق، وإن كان (أما) نائبا عن الشرط وفعله وفاعله، بل لا بد من الفصل بينهما، فتقول: أما زيد فمنطلق. وعلة ذلك وجهان:

أحدهما: أن (أما) كان القياس أن يظهر بعدها فعل الشرط، كما يظهر مع (مهما) وغيرها من الأدوات المضمنة معنى (إن) فلما حذف فعل الشرط لجعل العرب (أما) نائبة عنه قدم بعض الكلام الواقع بعد الفاء ليكون كالعوض من المحذوف، كما كانت (ما) في قولك: (أما أنت منطلقا انطلقت معك) كالعوض من الفعل.

والثاني: أن الفاء إنما وضعت في كلام العرب للإتباع، لتجعل ما بعدها تابعا لما قبلها، ولم توضع لتكون مستأنفة. والإتباع فيها على ضربين: إما إتباع مفرد لمفرد، وإما إتباع جملة لجملة.

فلو قلت: أما فزيد منطلق، لوقعت الفاء مستأنفة ليس قبلها مفرد ولا جملة يكون ما بعدها تابعا له، إنما قبلها حرف معنى لا يقوم بنفسه، ولا تنعقد به فائدة، فقدموا الاسم لذلك، فقالوا: أما زيد فمنطلق، ليكون ما بعدها تابعا لما قبلها على أصل موضوعها(٢).

ولا يجوز أن يتقدم الفاء أكثر من اسم واحد لو قلت: أما زيد طعامه فلا تأكل لم يجز.

فلا يجوز الفصل بأكثر من واحد؛ لأنهم لما التزموا حذف الشرط لزم دخول حرف الشرط على فاء الجواب، وذلك مستكره؛ لأن الفاء لا تباشر الأداة، بل تدخل على الجزاء وقبلها الشرط فدعت الضرورة إلى الفصل بينهما بشيء مما بعد الفاء، وذلك حاصل بأن يكون الفاصل واحد لا أكثر؛ لارتفاع الاستكراه بفاصل واحد(٣).

---

(١) - ينظر ارتشاف الضرب ص ١٨٩٣، والتصريح ٢/ ٤٢٨.

(٢) - ينظر المقاصد الشافية ٦/ ١٩٢.

(٣) - ينظر شرح الدماميني على مغني اللبيب ١/ ٢٣٠، وحاشية الدسوقي ١/ ١٥٩.

موقف ابن السراج:

يرى ابن السراج أنه لا يفصل بين " أما" و" الفاء" إلا باسمٍ يجوز أن يلي الفاء، بمعنى ألا يوجد مانع يمنع من عمل ما بعد " الفاء" في هذا الفاصل، فيكون حينئذ معمولا لما بعدها، ويكون أحد أجزاء الجملة الواقعة بعد " الفاء"، فإن وجد مانع يمنع من عمل ما بعد " الفاء" في هذا الفاصل فيكون حينئذ معمولا لـ " أما" أو للفعل الذي نابت عنه " أما"، وما بعد "الفاء" جملة مستقلة، وليس ما تقدم بجزء لها لا فضلة ولا غيره، ولا تعمل "أما" في اسم صريح فلا تنصب المفعول؛ لأن الأسماء الصريحة لا تعمل فيها المعاني، وبأنه لا يحفظ من كلامهم: أما زيدا فعنده عشرون درهما ولا أما زيدا فقائم، غير الظرف والمجرور والحال فإنها تعمل فيها وفاقا؛ لأن هذه الأشياء يعمل فيها ما فيه معنى الفعل. وزعم أن هذا مذهب المازني، وادعى أنه القياس، فقال: "ولا يجوز عندي على هذا أن يقول: أما هندًا فإن عمرًا ضارب لأن تقدير الاسم الذي يلي "أما" أن يلي الفاء ملاصقًا لها. فما جاز أن يلاصق الفاء جاز أن يلي "أما" وما لم يجز أن يلاصقها لم يجز أن يلي "أما" فلا يجوز أن تقول: مهما يكن من شيء فإن هندًا عمرًا ضارب فتنصب هندًا بضارب ويجوز أن تقول: مهما يكن من شيء فإن أكبر ظني عمرًا ذاهب فيكون: أكبر ظني ظرفًا "لذاهب" وهذا إنما أجازه مع إما لأنهم وضعوها في أول أحوالها على التقديم والتأخير صار حكمها حكم ما لا تأخير فيه، ولو كان موضع يجوز أن يقدم فيه ولا يقدم لم يجز أن يعمل ما بعد "أنَّ" في ما قبلها وعلى ذلك ففيه نظر كثير والأقيس في قولك: أما حقا فإنك قائم: أن تعمل معنى "أما" في "حقا" كأنك قلت: مهما يكن من شيء حقا فإنك قائم وأحسبه قول المازني"[(١)]. يتضح من هذا النص أن ابن السراج يرجح مذهب المازني وينسبه إلى القياس.

ومسألة العامل في الفاصل بين " أما" و" الفاء" محل خلاف بين العلماء، حيث اختلفت كلمة العلماء فيها على أقوال ثلاثة:

القول الأول: أنه معمول للفعل المحذوف الذي نابت عنه " أما " مطلقا سواء كان بعد الفاء شيء يمنع من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها، أو، لا، وما بعد الفاء جملة مستقلة، وليس ما تقدم بجزء

(١) - الأصول ١/ ٢٨٠.

لها لا فضلة ولا غيره فنحو: أما زيد فقائم. تقديره: أما ذكر زيد فهو قائم، وأما يومَ الجمعة فزيد قائم، أي: أما ذكرت يوم الجمعة فزيد قائم، والداعي إلى هذا الرأي أن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، كذلك لا يفصل بين المبتدأ والخبر بالفاء.

ورُدّ هذا القول بأنه لو كان كذلك، لجاز النصب في: أما زيدٌ فقائم، على تقدير: أما ذكرت زيدًا فهو قائم، ولا يجوز اتفاقًا؛ لأن " زيد " مبتدأ وليس معمول فعل، ولجاز الرفع في نحو: أما يومَ الجمعة فزيد قائمُ، ولا يجوز إلا بتأويل بعيد، أي قائم فيه(١).

قال ابن الحاجب: " ويبطل قول مذهب من قال: إن العاملَ الفعلُ مطلقا؛ لوجوب نصب مثل قوله تعَالَى:﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ﴾ (٢)، ووجوب رفع: أما اليتيم فحرام قهره، ولو كان الفعل هو العامل لكان نسبته إلى هذا نسبة واحدة، فكان يجوز الأمران في الجميع(٣).

القول الثاني: أنه معمول لما بعد الفاء مطلقا سواء كان ما بعد الفاء شيء يجب له صدر الكلام كـ "إنَّ" و"ما" النافية، نحو: أما يوم الجمعة فإنك مسافر، وأما اليوم فما زيد مسافر، أو، لم يكن. وهذا قول الفراء(٤)، والمبرد(٥)، وابن درستويه(٦)، وابن الحاجب(٧).

(١) – ينظر هذا القول والرد عليه في: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٦١، وشرح الوافية نظم الكافية لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي المتوفي سنة ٦٤٦ هـ. دراسة وتحقيق د. موسى بناي علوان العليلي. ص ٤١٩. مطبعة الآداب في النجف الأشرف، ١٤٠٠ه، ١٩٨٠م، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤٣٠.

(٢) – الضحى آية٩.

(٣) – الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٦١.

(٤) – معاني القرآن ٣/ ١٤، وينظر أيضا الجنى الداني ص ٥٢٧.

(٥) – المقتضب ٢/ ٣٥٢، ٣٥٣، ٣/ ٢٧.

(٦) – ينظر المساعد ٣/ ٢٣٦، والجنى الداني ص ٥٢٧، والأشموني٤/ ٤٩، وهمع الهوامع٢/ ٤٨١.

(٧) – الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٦١، وشرح الوافية نظم الكافية ص ٤١٩.

قال ابن الحاجب: "و الصحيح أن كل اسم واقع بعدها (أي بعد أما) فجزء من الجملة الواقعة بعد الفاء، والذي يدل على ذلك، أن وضعها لتفصيل أنواع ما ذُكر، بعدها أحد الأنواع المرادة، وذكر باعتبار ما يتعلق به من الجملة الواقعة بعد الفاء، وإنما قصدوا تقديمه تنبيها على أنه هو النوع المراد تفصيل جنسه، وكان قياسه أن يكون مرفوعا على الابتداء؛ ولذلك كان قولهم: قام زيد وأما عمرو فقد ضربته، بالرفع أقوى، ولولا "أما" لكان النصب أقوى؛ لأن الغرض الحكم على هذا المذكور على حسب الجملة الواقعة بعد الفاء، ولكنهم خالفوا الابتداء إيذانا من أول الأمر بأن تفصيله باعتبار صفته التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء... "[١]

ورد ابن يعيش هذا القول؛ لأن فيه مغالاة؛ إذ لا يعمل ما بعد "إنَّ" فيما قبلها[٢].

وقال أبو حيان وهذا لم يرد به سماع ولا يقتضيه قياس صحيح قال وقد رجع المبرد إلى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه قال الزجاج رجوعه مكتوب عندي بخطه فلذا لم أحكه عنه في المتن[٣]. وهذا مناقض لصريح نص المبرد في المقتضب فإنه قال عن " أنَّ ": فَإِذا كَانَت مَفْتُوحَة جَازَ فِيهَا التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير أَعنِي تَقْدِيم الْخَبَر وتأخيره لِأَنَّهَا مَوْضُوعَة مَوضِع الْمصدر وَتقول أما يَوْم الْجُمُعَة فَإِنَّك مرتحل؛ لِأَن معنى "أما" مهما يكن من شَيْء فَإِنَّك مرتحل يَوْم الْجُمُعَة فَمَا بعد الْفَاء يَقع مُبْتَدأ أَلا ترى أَنَّك تَقول: أما زيدا فضربت، فَإِنَّمَا هُوَ على التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير لَا يكون إِلَّا ذَلِك؛ لِأَن الْمَعْنى: مهما يكن من شَيْء فزيدا ضربت أَو فَضربت زيدا وَلَو قَالَ قَائِل أما يَوْم الْجُمُعَة فَإِنَّك مرتحل لجَاز فَيكون التَّقْدِير مهما يكن من شَيْء فَفِي يَوْم الْجُمُعَة رحلتك فَهَذَا تَقْدِير مَا يَقع فِي أما[٤]. كما أنه لا

(١) - الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٦١.

(٢) - شرح المفصل ٩/ ١٢.

(٣) - ينظر ارتشاف الضرب ص ١٨٩٥، وهمع الهوامع ٢/ ٤٨١.

(٤) - المقتضب٣/ ٣٥٢، ٣٥٣.

يتوافق مع ما نسبه له المحققون أمثال الرضي[١]، وابن الشجري[٢]، والمرادي[٣]، وابن هشام[٤].

القول الثالث: القول بالتفصيل بمعنى: أنه إن لم يكن بعد الفاء مستحق للتصدر كـــــ "إنَّ" و"ما" النافية، أو مانع آخر يمنع من عمل العامل فيما قبله، ككون العامل صفة ومعموله قبل موصوفه، نحو: أما زيد فأنا رجل ضارب، أو كون المعمول تمييزا وعامله اسم تام، نحو: أما درهم فعندي عشرون، أو كون العامل مع نون التوكيد نحو: أما زيدًا فلأضربنه، أو صلة نحو: أما القميص فأن تلبس خير لك، فإن لم يكن أحدها، فالعمل لما بعد الفاء نحو: أما يوم الجمعة فزيد منطلق؛ لأن الظرف في مثل ذلك يجوز تقديمه، وإن كان بعد الفاء أحد هذه الموانع، فالعامل هو الفعل المقدر؛ لأن هذه الأمور تمنع ما بعدها من العمل فيما قبلها، وأيضا إن كان ما بعد الفاء ليس له معمول أعملوه في الفاصل بين " أما" و" الفاء " اكتفاء بما ظهر عما ترك، وإن كان لا يعمل فيه كان حينئذ معمولاً للفعل المحذوف الذي نابت عنه " أما" أو " أما" نفسها تكون هي العاملة، ولا تعمل "أما" في اسم صريح فلا تنصب المفعول خلافا للكوفية حيث أجازوه لما فيها من معنى الفعل ورد بأن الأسماء الصريحة لا تعمل فيها المعاني وبأنه لا يحفظ من كلامهم، أما زيدا فعنده عشرون درهما، ولا أما زيدا فقائم غير الظرف والمجرور والحال فإنها تعمل فيها وفاقا لأن هذه الأشياء يعمل فيها ما فيه معنى الفعل[٥]. كذلك الفعل الذي نابت عنه " أما" لا ينصب اسما صريحا؛ لأنه يقدر من "كان" التامة[٦]؛ لذلك لا يجوز على هذا القول

(١) – شرح الكافية ١/ ١٤٣٠.

(٢) – الآمالي٢/ ١١، ٣/ ١٢٣.

(٣) – الجنى الداني ص ٥٢٦

(٤) – مغني اللبيب بشرح الدماميني ١/ ٢٣٤.

(٥) – ينظر همع الهوامع ٢/ ٤٨١.

(٦) – حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١/ ١٦١.

نحو: أما زيدا فإني ضاربٌ[١]. وهو قول سيبويه[٢]، والمازني[٣]، والزجاج[٤]، وابن السراج[٥]، وابن يعيش[٦]، وابن مالك[٧]، وأبي حيان[٨].

وعلة تقديم أحد أجزاء جملة الجواب على الفاء أنك إذا قلت: "أمّا زيدٌ فمنطلقٌ"، معناه: مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلقٌ، وأصلُ هذه الفاء أن تدخل على مبتدأ، كما تكون في الجزاء كذلك من نحو قولك: "إن تُحْسِنْ إليّ فالله يجازيك". وإنمّا أُخرت إلى الخبر مع "أمَّا" لضرب من إصلاح اللفظ. وذلك أن "أمّا" فيها معنى الشرط، وأداةُ الشرط يقع بعدها فعلُ الشرط، ثُمّ الجزاءُ بعده، فلمّا حُذف فعل الشرط هنا وأداته، وتضمّنت "أمّا" معناهما، كرهوا أن يليها الجزاءُ من غيرِ واسطة بينهما، فقدّموا أحد جُزئي الجواب، وجعلوه كالعوض من فعل الشرط.

ووجهٌ ثان وهو أن الفاء، وإن كانت هنا مُتْبِعة عْيرَ عاطفة، فإنّ أصلها العطفُ ألا ترى أن العاطفة لا تنفكُ من معنى الإتباع، نحو: "جاءني زيدٌ فمحمّدٌ"، و"رأيت زيدًا فصالحًا".

ومن عادة هذه الفاء – مُتْبعةٌ كانت أو عاطفة – ألا تقع مبتدأةً في أوّل الكلام، وأنّه لا بدّ أن يقع قبلها اسمٌ أو فعلٌ، فلو قالوا: "أمّا فزيدٌ منطلقٌ"، كما يقولون: "مهما وقع من شيء فزيدٌ منطلقٌ"، لَوقعت الفاء أوّلاً مبتدأة، وليس قبلها اسمٌ ولا فعلٌ، إنّما قبلها حرفٌ، وهو "أمَّا" فقدّموا أحد الاسمين بعد الفاء مع "أمَّا" لِما حاوَلوه من إصلاح اللفظ، لِيقع قبلها اسمٌ في اللفظ، فيكون الاسم الثاني الذي

---

(١) – ينظر أمالي ابن الشجري ٢/ ١١.

(٢)– الكتاب ١/ ٣٨٧، و٤/ ٢٣٥.

(٣) – ينظر رأي المازني في الأصول ١/ ٢٨٠، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤٣١، والمساعد ٢/ ٢٣٧، والأشموني ٤/ ٤٨، وارتشاف الضرب ص ١٨٩٥.

(٤) – ينظر رأي الزجاج في الجنى الداني ص ٥٢٦، وارتشاف الضرب ص ١٨٩٥.

(٥) – الأصول ١/ ٢٨٠

(٦) – شرح المفصل٩/ ١١.

(٧) – شرح التسهيل ٢/ ٣٢٩.

(٨) – ارتشاف الضرب ص١٥٧٣، ١٨٩٣.

بعده، وهو خبرُ المبتدأ، تابعًا للاسم قبله، وإن لم يكن معطوفًا عليه. فعلى هذا أجازوا: "أمّا زيدًا فأنا ضاربٌ"، فنصبوا زيدًا بـ "ضاربٌ"، وإن كان ما بعد الفاء ليس من شأنه أن يعمل فيما قبله، لكنّه جاز هنا من حيث كانت الفاء في نية التقديم على جميعِ ما قبلها[١].

ورُدّ هذا القول بأنه إذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد، وهو الفاء، فلا بأس بجوازه مع مانعين أو أكثر؛ لأن الغرض مهم، فيجوز لتحصيله إلغاء مانعين فصاعدا، والدليل على ذلك: امتناع النصب في نحو: أما زيدٌ فإنه قائم، ولو كان معمولا لمقدر لم يمتنع تقدير ناصب نحو: ذكرت وغيره[٢].

ومما يضعف هذا القول أيضا أن يقال: كما يمتنع تقديم معمول ما بعد (إنَّ) عليها يمتنع أيضا تقديم ما بعد (الفاء) عليها، فإن زعم أنه جوز تقديم معمول ما بعد الفاء عليها لغرض الإيذان بالتفصيل، لم يبعد تجويز معمول ما بعد (إنَّ) عليها كذلك للغرض المذكور[٣].

والراجح عندي من هذه الأقوال هو القول الثاني؛ لاطراده وخلوه من ضعف، وهو يعني أن العامل في الاسم الفاصل بين " أما" و" الفاء" هو ما كان عاملا فيه قبل دخولهما، فإن كان مرفوعا بالابتداء نحو: أما زيد فمنطلق، يظل مرفوعا بالابتداء، وإن كان منصوبا بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، فيبقى كذلك أيضا، وهكذا. أما القول الأول فضعفه يتجلى في نحو: أما زيدًا فإني ضارب، ففي هذا المثال لا يجوز أن تكون " أما " هي العاملة في " زيدا"؛ لأن المعاني لا تعمل في الاسم الصريح، ولا يجوز أن يكون العامل هو الفعل المحذوف الذي نابت عنه " أما "؛ لأنه يقدر بـ " كان " التامة[٤] وهي لا تنصب، فيترتب فساد المثال المذكور.

(١) – ينظر: شرح المفصل ٩/ ١١، ١٢، والمقاصد الشافية ٦/ ١٩٢ – ١٩٤.

(٢) – شرح الكافية للرضي ١/ ١٤٣١.

(٣) – شرح الوافية نظم الكافية ص ٤١٩، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٦٣.

(٤) – ينظر حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١/ ١٦٢.

وأما الرأي القائل بالتفصيل فإنه وإن راعى القياس في عدم إعمال ما بعد الموانع المذكورة فيما قبل الفاء، إلا أنه يبطل بما بطل به القول الأول، ويضاف إلى ذلك أنه ماذا عليه لو أجاز الإعمال مع هذه الموانع كما أجازه مع الفاء؛ لأجل هذا كان ما ذهب إليه المازني ووافقه عليه ابن السراج خلاف الأولى. والله أعلم.

المسألة السابعة: علة حذف الياء من "استحييت".

في "استحيا" لغتان: لغة أهل الحجاز استحيا يستحيي - بياءين - مستحى مستحيا منه، على وزن استرعى يسترعى سواء، ولغة بنى تميم استحى يستحي، بتحريك الحاء وحذف إحدى الياءين، والأولى هي الأصل كما يقول الأخفش؛ لأن ما كان مِنْ موضعٍ لامه معتلا لم يعلّوا عينه (أي لم يحذفوا عينه) ألا ترى أنهم قالوا: "حَيِيْتُ" و"جَوِيْتُ" فلم تُعلَّ العين (أي لم تحذف العين). ويقولون: "قُلْتُ" و"بِعْتُ" فيعُلُّونَ العين لما لم تعتلّ اللام[١].

واختلف في المحذوف في لغة تميم، على قولين: قيل المحذوف هو العين وإليه ذهب الخليل والمازني وابن عصفور فاستحى وزنه: استفال، وقيل اللام فوزنه: استفاع[٢]، واختلف أصحاب القول الأول في علة الحذف فمذهب الخليل[٣] أنه مبنى على حيى معلا إعلال هاب وباع، فكأنه قيل: حاي، فكما تقول في باع: استبعت، تقول في حاي: استحيت، وإنما بنى على حاي المرفوض؛ لان حق حيى إعلال عينه لما امتنع إعلال لامه، فاستحى على هذا في الأصل استحاي كاستباع، حذفت حركة الياء، إذ لم يوجد في كلامهم لام الماضي ياء متحركة ساكنا ما قبلها، فالتقى ساكنان، فحذفت أولاهما، ثم قلبت الياء الساكنة ألفًا لانفتاح ما قبلها كما في ياجل وطائى، وكذا تقول في باقي تصرفاته. فعلة

(١) - معاني القرآن للأخفش ١/ ٥٨، ٥٩.

(٢) - ينظر الكتاب ٤/ ٣٩٩، والمنصف ٢/ ٢٠٤، ٢٠٥، والممتع في التصريف١/ ٣٦٩، ٣٧٠، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١١٩، وارتشاف الضرب ص ٢٤٨، ٢٤٩.

(٣) - الكتاب ٤/ ٣٩٩، والمنصف ٢/ ٢٠٥، والممتع في التصريف١/ ٣٦٩، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١١٩. ونسبه ابن السراج في الأصول٣/ ٢٥٠ إلى سيبويه. ولم أر هذا لأحد غيره.

الحذف عند الخليل هي التقاء الساكنين. فهو يرى أنه لما اعتلَّت العين سُكِّنت، وسُكِّنت اللام أيضًا كذلك بعدها بالإعلال، فالتقى ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين. فإن قيل: فلأيِّ شيء لم يردُّوا المحذوف في المضارع، فيقولون: "يَستَحِيُّ"، ويرفعون الياء التي هي لام، ويُدغمون فيها العين؟ فالجواب أنَّ الذي منع من ذلك أنهم لو فعلوه لرفعوا ما لا يرتفع مثله في كلامهم؛ لأنَّ الأفعال المضارعة إذا كان آخرها معتلًّا لم يدخلها الرفع في شيء من الكلام(١).

ومذهب الأخفش - واختاره المازني -: أن الياء الأولى التي هي عين الفعل حُذفت في جميع هذه التصرفات للتخفيف كما حذفت في أَحَسْت وظِلْتُ ومِسْتُ، وألقوا حركتها على الحاء؛ لأن حقّ المثلين الإدغام، فلما امتنع حذفت الأولى، لكونه أشبه شيء بالإدغام، وقال المازني: لو حذفت للساكنين لم تحذف في المثنى نحو اسْتَحَيَا ولقالوا: اسْتَحَايا كاستباعا؛ لأن الثانية قبل الألف، ولابد من حركتها، والفتحة لا تستثقل فيها، فأن قالوا: " استحيا" ولم يقولوا: " استحايا" دلالة على أن العين إنما حذفت لكثرة الاستعمال(٢).

قال الأخفش: وإنما حذفوا لكثرة استعمالهم هذه الكلمة كما قالوا "لَمْ يَكُ" و"لَمْ يَكُنْ" و"لا أَدْرِ" و"لا أَدْرِي"(٣). ويقول أبو عثمان: فيلزم من قال إنها حُذفت لالتقاء الساكنين أن يقول: هو " يستحيءُ" فيردها لما تحركت اللام بالضمة وزال سكونها.

وذكره الحجة للقائل أنها حذفت لالتقاء الساكنين معناه: أنه كان يجب - إن لم تحذف - أن تدخل الضمة اللام. وهذا محال؛ لأن هذه الحروف (أي حروف العلة) تضارع الحركات؛ لأنها تحذف للجزم كما تحذف لغير ذلك؛ فلا يجوز اجتماعهما.

وأما حركة النصب فغير معتد بها؛ لأنها غير لازمة، فمن هنا لم يجز أن يقال: " يستحيءُ"

فهذا المذهب يرى أن عين استحيا إنما حذفت تخفيفا لكثرة الاستعمال. وأنها لو حذفت

---

(١) - ينظر المنصف ٢/ ٢٠٤، والممتع في التصريف ١/ ٣٦٩، ٣٧٠.

(٢) - ينظر: الأصول ٣/ ٢٥٠، والمنصف ٢/ ٢٠٦، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣/ ١١٩، والمدارس النحوية ١/ ١٢٠.

(٣) - معاني القرآن ١/ ٥٩.

لالتقاء الساكنين كما يقول الخليل لوجب رجوعها حين تحرك اللام بالضمة ويزول سكونها، فتصبح يستحيُّ. وقد اختار ابن السراج هذا المذهب فقال: والذي عندي في ذلكَ: أَنَّها حذفتْ استثقالا لمَّا دخلتْ عليها الزوائدُ السينُ والتاءُ وقولُ المازني في هَذا عندي أَقربُ وقولُهم للاثنينِ استَحيا دليلٌ علَى أَنَّهُ لم تحذفْ لالتقاءِ الساكنينِ(١). ورجحه ابن عصفور فقال: ومذهب المازنِيِّ أقوى(٢).

(١) - الأصول ٣/ ٢٥٠.

(٢) - الممتع في التصريف ١/ ٣٧٠.

المبحث الثاني

موقف التضعيف والاعتراض

وفيه سبع مسائل:

المسألة الأولى: بناء "أي" الموصولة المحذوف صدر صلتها.

" أي " الموصولة لها حالات أربع:

الأولى: أن تضاف ويذكر صدر صلتها نحو: يعجبني أيهم هو أفضل.

الثانية: ألا تضاف ويذكر صدر الصلة نحو: رأيت أيا هو أفضل.

الثالثة: ألا تضاف ولا يذكر صدر الصلة نحو: مررت باي قائم.

ولا خلاف بين النحاة في إعرابها في الحالات الثلاث.

الحالة الرابعة: أن تضاف ويحذف صدر صلتها نحو: يعجبني أيهم أفضلُ، واضرب أيهم أفضل، ومنه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ **عِتِيًّا** ﴾[1] **والضمة الموجودة على "أي" في هذه الحالة لا تخلو إما أن تكون ضمة بناء، وإما أن** تكون ضمة إعراب؛ لذلك اختلف النحاة في " أي " هل هي معربة أو مبنية؟ على فريقين: فريق يقول بأنها مبنية، وفريق يقول بأنها معربة.

القائلون ببنائها: سيبويه حيث ذهب إلى أن " أي " تبنى على الضم إذا كانت موصولة وحذف صدر صلتها؛ لأنها خالفت أخواتها بأن استعمل معها حذف الابتداء تقول: اضرب أيهم أفضل تريد أيهم هو أفضل. قال سيبويه: "وأرى قولهم: اضرب أيُّهم أفضل على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر وبمنزلة الفتحة في " اَلأْنَ " حين قالوا من الآن إلى غدٍ، ففعلوا ذلك بأيهم حين جاء مجيئا لم تجئ أخواتها عليه إلا قليلاً، واستعمل استعمالا لم تستعمله أخواته إلا ضعيفا وذلك أنه لا يكاد عربي يقول: الذي أفضل فاضرب، واضرب من أفضل، حتى يدخل هو، ولا يقول: هات ما أحسن، حتى يقول ما هو أحسن، فلما كانت أخواته مفارقة له لا تستعمل كما يستعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلا قليلاً... ومن قال أمرر علي أيهم أفضل قال: امرر بأيهم أفضل،

(١) - مريم أية ٦٩.

وهما سواء فإذا جاء أيهم مجيئا يحسن على ذلك المجيء أخواته ويكثر رجع إلى الأصل وإلى القياس، كما ردوا ما زيد إلا منطلق إلى الأصل وإلى القياس"(١).

ووافق سيبويه في هذا المازني(٢) والأخفش وابن الشجري، والأنباري والعكبري وابن الحاجب والرضي وابن مالك وابن هشام.

قال الأخفش أما قوله ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ فلم يرتفع على مثل ما ارتفع عليه الأول(٣)؛ لأن قوله { لَنَنزِعَنَّ } ليس بطلب علم ولكن لما فتحت " من " و" الذي " في غير موضع، أي صارت غير متمكنة إذ فارقت أخواتها تركت على لفظ واحد وهو الضم وليس بإعراب(٤).

وقال ابن الشجري: "وسيبويه يحكم ببنائها على الضم إذا كانت اسمًا ناقصا موصولة بجملة ابتداء، والمبتدأ من الجملة محذوف وهو العائد منها إلى " أي " كقولك أكرمت أيهم صاحبك، فإن قلت أكرمت أيهم هو صاحبك نصبتها وفاقا، وذلك التام صلتها، وإنما حكم ببنائها إذا نقصت صلتها لأنه جعل لتضمنها معنى الحرف تأثيرا فيها، وخص بذلك حال النقص الذي دخلها كأنها لما حذف المبتدأ العائد عليها من صلتها ضعفت فرجعت إلى البناء الذي استحقه " الذي " و" من " و" ما " وبقوله قال المازني"(٥).

وقال ابن الحاجب: "وأي وأية كـ مَن وهي معربه وحدها إلا إذا حذف صدر صلتها، قال الرضي:

---

(١) – الكتاب ٢ / ٤٠٠، ٤٠١.

(٢) – قال ابن السراج: والبناء مذهب سيبويه والمازني وغيرهما من أصحابنا. الأصول ٢/ ٣٢٥.

(٣) – يشير إلى كلام سابق تكلم فيه عن " أي " الاستفهامية وبين أن " أي " الاستفهامية تقع بعد " علم " ونحوها مما يدل على اليقين مما يجوز الغاؤه وذلك لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله لأن له صدر الكلام وإعمال ما قبله فيه يخرجه من الصدر ويعمل فيه ما بعده قال تعالى " وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون " فأي الاستفهام معربه، مفعول به منصوب بـ " ينقلبون ".

(٤) – معاني الأخفش ١ / ٤٠٦، ٤٠٧.

(٥) – الآمالي الشجرية ٣ / ١٩١.

" قوله " إلا إذا حذف صدر صلتها ": صلتها إما اسمية أو فعلية، والفعلية لا يحذف منها شيء فلا تبني: " أي " معها، والاسمية قد يحذف صدرها أعني المبتدأ بشرط أن يكون ضمير راجعًا إلى" أي " فلا يحذف المبتدأ في نحو اضرب أيهم غلامه قائم وأيهم زيد غلامه[١]... وإنما يحذف كثيراً مع أي، دون سائر الموصولات لكونه مستقلاً بنفسه مع صلته بلزوم الإضافة، وإنما لم يحذف أحد جزأي الفعلية لأن التصاق الجزأين فيها أشد، وإنما حذف المبتدأ إذا كان ضمير الموصول لأنه بالنظر إلى الموصول كالاسم المكرر، فإن حذف المبتدأ صارت " أي " مبنيه: كأخواتها الموصولة وذلك أن شيئًا إذا فارق أخواته لعارض فهو شديد النزوع إليها فبأدنى سبب يرجع إليها، وبنيت على الضم تشبيها بـ " قبل " و" بعد " لأنه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه وهي الصلة لأنها المنية للموصول كما حذف من " قبل " و" بعد " المضاف إليه المبين للمضاف، وهذا هو مذهب سيبويه وهو الأكثر أعني كونه مبنيًا على الضم عند حذف المبتدأ"[٢].

وقال ابن هشام: واعلم أن " أيا " الموصولة معربه في جميع حالاتها إلا في حالة واحدة فإنها تبني فيها على الضم، وذلك إذا اجتمع شرطان، أحدهما: أن تضاف، والثاني أن يكون صدر صلتها ضمير محذوفا، وذلك كقوله تعالى ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾[٣].

واعترض العلماء على سيبويه في قوله: إن " أي" هذه مبنية.

قال أبو جعفر النحاس: "وما علمت أن أحد من النحويين إلا وقد خطأ سيبويه في هذا، سمعت أبا إسحاق يقول: ما تبين لي أن سيبويه غلط في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما، قال: وقد علمنا سيبويه أنه أعرب " أيا " وهي منفردة لأنها تضاف فكيف يبنيها وهي مضافة"[٤].

---

(١) – وذلك لأن صدر جملة الصلة وهو المبتدأ ليس ضميرا وإنما هو اسم ظاهر.

(٢) – شرح الكافية للرضي ٣ / ١٤٢، ١٤٣.

(٣) – شرح شذور الذهب ص: ١١٦.

(٤) – إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢٥ ومعنى هذا الكلام أن المفرد من المبنيات إذا أضيف أعرب نحو قبل وبعد فصارت الإضافة توجب إعراب الاسم و" أي " إذا أفردت أعربت فلو قلنا إنها إذا أضيفت بنيت لكان هذا نقصًا للأصول وذلك محال.

وقال الجرمي: "خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحداً يقول: لأضربن أيُّهم قائم بالضم"(١).

وأجيب عن قول الزجاج بأن الإضافة إنما ترد الاسم إلى حال الإعراب إذا استحق البناء في حال الإفراد، فأما إذا كان الموجب للبناء موجوداً في حال الإضافة لم ترد الإضافة ذلك الاسم إلى الإعراب، ألا ترى أن " لدن " في جميع لغاتها لما استحقت البناء في حال الإضافة لم تردها الإضافة إلى الإعراب فكذلك هاهنا(٢).

وبأن " أي " لما خالفت أخواتها بحذف صدر صلتها خالفت أيضًا بالبناء عند الإضافة لأن التغيير يُضم للتغيير فيأنسان، واعترض بأن أخواتها تحذف صدر صلتها إذا استطيلت بالجواب لأن " أي " يحذف صدر صلتها وإن لم يستطل فهي مخالفة بهذا الاعتبار. ويرد عليه أن المغايرة لأخواتها موجودة في حال إضافتها وعدمها فلا وجه لإعرابها عند عدم الإضافة وبنائها عند الإضافة إلا أن يقال: المغايرة التامة حال الإضافة تحصل بالبناء(٣)

وأما ما حكاه الجرمي فأجاب عليه العكبري بأنه يجوز أن يكون ما سمعه لغة لبعض العرب فإن سيبويه حكى خلافه فيجمع بين الحكايتين ويحمل الأمر فيها على لغتين إلا أن الأقل البناء، وأما قياسها عليها في الاستفهام والجزاء فلا يصح لأنها هناك تامة، وهي هاهنا ناقصة مخالفة لأخواتها من الموصولات(٤).

وقال الأنباري: "وأما ما حكاه الجرمي فقيل له هذا يدل على أنه ما سمع{ أيُّهم } بالضم وقد سمعه غيره، والذي يدل على صحة هذه اللغة ما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غسان وهو أحد من تؤخذ عنه

(١) – ينظر قول الجرمي في اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ١٢٤، ومغني اللبيب ١ / ١٦٤، وشرح الرضى ٢/ ١٤٣، والإنصاف ٢ / ٧١٢، وارتشاف الضرب ٢ / ١٠١٧.

(٢) – الإنصاف ٢ / ٧١٦.

(٣) – حاشية الدسوقي على المغني ١ / ٢١٢، ٢١٣.

(٤) – اللباب ٢ / ١٢٤.

اللغة من العرب أنه أنشد[١]:

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهِم أَفْضَلُ

برفع " أيهم " فدل على أنها لغة منقولة صحيحة لا وجه لإنكارها"[٢].

قال ابن مالك في هذا البيت: "لأن حروف الجر لا تعلق ولا يضمر قول بينها وبين معمولها، وإذا بطل التعليق وإضمار القول تعين البناء إذ لا قائل بخلاف ذلك"[٣].

القائلون بأنها معربة: ذهبوا إلى أن الضمة في " أيهم " حركة إعراب واختلفوا بعد ذلك في توجيهها إلى ستة أقوال.

القول الأول: " أي " مرتفعة على الحكاية.

وهو قول الخليل بن أحمد – رحمه الله تعالى – وتبعه الزجاج وابن السراج. فأيهم مبتدأ و" أشد " خبره والتقدير ثم لننزعن من كل شيعة، الذي من أجل عتوه يقال: أي هؤلاء أشد عتيا، فحذف القول وما اتصل به، فأيهم على هذا استفهام. قال سيبويه: وزعم الخليل أن " أيهم " إنما وقع في اضرب أيهم أفضل، على أنه حكاية، كأنه قال: اضرب الذي يقال له أيهم أفضل وشبهه بقول الأخطل[٤].

وَلَقَدْ أَبِيتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ فَأَبِيتُ لاَ حَرِجٌ ولاَ مَحْرُومُ

---

(١) – البيت من البحر المتقارب وهو لغسان بن وعلة في شرح التصريح (١ / ١٣٥)، وله أو لرجل من غسان في شرح شواهد المغني (١ / ٢٣٦)، ولغسان في الإنصاف (٢ / ٧١٥)، ولغسان أو لرجل من غسان في خزانة الأدب (٦ / ٦١) وبلا نسبة في أوضح المسالك (١ / ١٥٠) ورصف المباني (ص: ١٩٧) وشرح ابن عقيل (ص: ٨٧) وشرح المفصل (٣ / ١٤٧)، (٤ / ٢١)، (٧ / ٨٧) ولسان العرب (١٤ / ٥٩) " أيا " ومغني اللبيب (١ / ٧٨).

والشاهد قوله: " أيهم " حيث جاءت " أي " اسمًا موصولاً مضافًا وصلتها محذوفة والتقدير أيهم هو أفضل ولهذا بنيت على الضم ويروى أيَّهم بالإعراب.

(٢) – ينظر: الإنصاف ٢ / ٧١٥، واللباب ٢ / ١٢٤.

(٣) – شرح التسهيل ١ / ٢٠٤.

(٤) – البيت من البحر الكامل وهو في الديوان (ص: ٦١٦) وخزانه الأدب (٣ / ٢٥٤)، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٥١٠) وشرح المفضل (٣ / ١٤٦) والكتاب (٢ / ٨٤، ٣٩٩) ولسان العرب (٤ / ٤٩٢) " ضمر "، وبلا نسبة في الأنصاف (٢ / ٧١٠).

والشاهد: رفع حرج ومحروم وهو على مذهب الخليل على الحمل على الحكاية أي كالذي يقال له لا حرج ولا محروم ويجوز رفعه على إضمار خبر كما قال سيبويه: والتقدير لا حرج ولا محروم مكاني، وكان وجه الكلام نصبهما على الخبر أو الحال.

أي بمنزلة الذي يقال له لا حرج ولا محروم[١].

وقال أبو إسحاق: "والذي أعتقده أن القول في هذا قول الخليل وهو موافق للتفسير، لأن الخليل كان مذهبه أو تأويله في قول تعالى ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ ﴾ الذي من أجل عتوه يقال أي هؤلاء أشد عتيًا فيستعمل ذلك في الأشد فالأشد"[٢].

قال ابن السراج: "وأنا أستبعد بناء "أي" مضافة، وكانت مفردة أحق بالبناء، ولا أحسب الذين رفعوا أرادوا إلا الحكاية، كأنه إذا قال: "اضرب أيهم أفضل" فكأنه قال: اضرب رجلًا إذا قيل: "أيهم أفضل" قيل: هو. والمحذوفات في كلامهم كثيرة والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود إذا آنسوا بعلم المخاطب ما يعنون، وهذا الذي اختاره مذهب الخليل. وما أحسب الذين رفعوا أرادوا إلا الحكاية"[٣]

واعترض سيبويه على قول الخليل هذا حيث قال: وتفسير الخليل – رحمه الله – بعيد، وإنما يجوز في شعر أو في اضطرار ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أن نقول: اضرب الفاسقُ الخبيثُ نزيد الذي يقال له الفاسقُ الخبيثُ[٤].

والبيت الذي استشهد به لا حجة فيه لأن قوله " حرج، ومحروم " مرفوع بلا المشبه بليس والخبر محذوف والتقدير لا حرج ولا محروم في مكاني.

القول الثاني: تعليق " لننزعن " عن العمل فلا تعمل فيما بعدها، وأي استفهامية مرفوعة على الابتداء وهو قول يونس – رحمه الله تعالى – قال سيبويه: وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك: أشهد إنك لرسول الله، واضرب معلقة[٥].

---

(١) – الكتاب (٢ / ٣٩٩).

(٢) – معاني الزجاج (٣ / ٣٤٠).

(٣) – الأصول (٢ / ٣٢٤).

(٤) – الكتاب (٢ / ٤٠١).

(٥) – الكتاب (٢ / ٤٠٠).

واعترض مكي على تعليق " لننزعن " بأن التعليق خاص بأفعال الشك وشبهها مما لم يتحقق وقوعه[١].

وخطَّأ ابن الشجري مكي في اعتراضه هذا لأن أفعال العلم تعلق ولها في تحقيق الوقوع القدم الراسخة، ومما علق فيه الماضي منها عن لام الابتداء قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ ﴾[٢]، ومما علق فيه المستقبل منها عن اسم الاستفهام قوله تعالى: ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى ﴾ [٣][٤].

القول الثالث: أن النزع واقع على { من كل شيعة } ومن صلة أي زائدة، والجملة مستأنفة و" أي " استفهام وهو مذهب الكسائي، قال الكسائي: ننزعن واقعة على المعنى كما تقول: لبست من الثياب، وأكلت من الطعام، ولم تقع لننزعن على أيهم فينصبها[٥].

القول الرابع: أن النزع بمعنى النداء ومعنى لننزعن: لنادين، فلم يعمل لأنه بمعنى النداء، وهو قول الفراء[٦].

القول الخامس: أن " ننزع " علقت عن العمل لأن معنى الكلام معنى الشرط، والشرط لا يعمل فيما قبله، والتقدير: لننزعنهم تشيعوا أولم يتشيعوا أو إن تشيعوا ومثله لأضربن أيهم غضب أي إن غضبوا أو لم يغضبوا، وهذا القول محكي أيضاً عن الفراء، قال مكي وهو أبعدها عن الصواب[٧].

القول السادس: أن أيهم مرفوع بشيعة لأن معناه تشَيَّعَ والتقدير لننزعن من كل فريق يشيع أيهم، والمعنى ثم لننزعن من الذين تشايعوا أيهم أي من الذين تعاونوا فننظر أيهم أشد على الرحمن عتيا. وهذا القول

---

(١) – مشكل إعراب القرآن (٢ / ٦١).

(٢) – البقرة آية ١٠٢.

(٣) – سورة طه آية ٧١.

(٤) – آمالي ابن الشجري (٣ / ١٩١).

(٥) – ينظر مشكل إعراب القرآن (٢ / ٦٢) وإملاء ما من به الرحمن (٢ / ١١٦) والفريد (٣ / ٤١١) وإعراب القرآن للنحاس (٣ / ٢٥).

(٦) – ينظر مشكل إعراب القرآن (٢ / ٦٢)، وإعراب القرآن للنحاس (٣ / ٢٥).

(٧) – ينظر مشكل إعراب القرآن (٢ / ٦٢) وإملاء ما من به الرحمن (٢ / ١١٦) وإعراب القرآن للنحاس (٣ / ٢٥).

حكاه النحاس عن المبرد، وقال: وهذا قول حسن[١].

موقف ابن السراج من رأي المازني:

خالف ابن السراج المازني في هذه المسألة، فالمازني يرى جواز بناء " أي" إذا كانت مضافة وحذف صدر صلتها ويتبع في ذلك سيبويه كما سبق بيانه، ويستبعد ابن السراج بناءها في هذه الحالة ويتبع رأي الخليل، ولكل فريق حجته وقد سبق بيانها. وأرى والله أعلم أن قول سيبويه والمازني هو الأرجح والأولى بالقبول؛ وذلك لأن " أي " لما خالفت أخواتها بجواز حذف صدر صلتها خالفتها أيضًا بالبناء وخص البناء في حال حذف صدر صلتها لتمام المخالفة حينئذ.

المسألة الثانية: علة بناء " مثل " في قوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [٢]

" مثل " من الأسماء المبهمة التي لا يتضح معناها إلا بما يضاف إليها[٣]. فلا تتم دلالتها على ما يراد بها إلا بما تضاف إليه، مع مناسبتها الحروف، بعدم قبولها للنعت، والتعريف بالألف واللام، والتثنية، والجمع، وبعدم اشتقاقها والاشتقاق منها. فإن ما فيها من مناسبة الحروف صالح لجعله سبب بناء على الإطلاق، لكنه ألغي في الإضافة إلى معرب واعتبر في الإضافة إلى مبني قصدا للمشاكلة[٤]. وبعض العلماء لم يعتد به أيضا في حال الإضافة إلى مبني، فهي عنده معربة في جميع الأحوال. فقد تحصل إذن في " مثل" مذهبان: مذهب يقول: إنها معربة في جميع أحوالها سواء أضيفت إلى معرب، أو إلى مبني، ومذهب يقول: إنها مبينة إذا أضيفت إلى مبني مع جواز إعرابها أيضا وقالوا الدليل على جواز بناء " مثل"[٥] إذا أضيفت إلى مبني قراءة الحرميين وابن كثير والبصريين في قوله

---

(١) – ينظر مشكل إعراب القرآن (٢ / ٦٢) وإملاء ما من به الرحمن (٢ / ١١٦) وإعراب القرآن للنحاس (٣ / ٢٥).

(٢) – الذاريات آية ٢٣.

(٣) – شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٢٢.

(٤) – شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٦١.

(٥) – الجدير بالذكر أن كثيرا من النحويين لا يجيزون بناء " مثل " حتى لو أضيفت إلى مبني وذلك لمشابهتها الاسم المعرب في الدلالة في قبول التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق منه، ولأن الإضافة فيها قياسية فلا ينبغي أن تكون =

تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [١] بفتح اللام[٢]، على أنه نعت خبر "إنَّ" وقراءة بعض السلف ﴿ وَيَٰقَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِىٓ أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَآ أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ ﴾ [٣] بفتح لام " مثل"، وكقول الشاعر:[٤]

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُم إِذْ هُمْ قُرَيْش وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرُ

على أن مثلهم مبتدأ.

وقد اختلف القائلون ببناء " مثل" في علة بنائها على قولين:

القول الأول: قول سيبويه[٥] **والنحاس ومكي والزمخشري وابن يعيش وابن الحاجب، وابن هشام،**

سبب بناء، لأنها من خصائص الأسماء فحقها أن تكف سبب البناء وتغلبه، لأنها تقتضي الرجوع إلى الأصل، والسبب الكائن معها يقتضي الخروج عن الأصل. وما يدعو إلى مراجعة الأصل راجح على ما يدعو إلى مفارقته. وكل ما استشهدوا به على البناء مخرّج على الإعراب أحسن تخريج. فيجعل "حق" اسم فاعل من حق يحق، ثم قصر كما فعل ببارّ وسارّ حين قيل فيهما بَرّ وسرّ، وبقي فيه الضمير الذي كان فيه قبل القصر، وجعل مثله حالا منه وأما قراءة من قرأ "أن يصيبكم مثلَ ما أصاب" بالنصب فوجهه أنه منصوب على المصدرية وفاعل يصيبكم ضمير عائد على الله من (وما توفيقي إلا بالله) كأنه قيل: ولا يجرمنكم شقاقي أن يصيبكم الله مثل إصابة قوم نوح. ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٦٣، والأشموني بحاشية الصبان ٢/ ٣٨٦.

(١) – الذاريات آية ٢٣.

(٢) – هي قراءة الأعرج وأبي جعفر وشيبة ونافع وابن أبي إسحاق وأبي عمرو ويعقوب وابن عامر وحفص عن عاصم وغيرهم. ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٢٨٧، والنشر٢/ ٣٧٧، والحجة لابن خالويه ص ٣٢٣، والإتحاف ص ٣٩٩.

(٣) – سورة هود آية ٨٩.

(٤) – البيت من البحر البسيط وهو للفرزدق في ديوانه (١ / ١٨٥) والأشباه والنظائر (٢ / ٢٠٩)، (٣/ ١٢٢) وتخليص الشواهد (ص: ٢٨١) والجني الداني (ص: ١٨٩، ٢٢٤، ٤٤٦) وخزانة الأدب (٤ / ١٣٣، ١٣٨) والتصريح (١ / ١٩٨) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٣٧)، (٢/ ٧٨٢) والكتاب (١ / ٦٠) ومغني البيب (ص: ٣٦٣، ٥١٧، ٦٠٠) والمقضب (٤ / ١٩١) والهمع (١ / ١٢٤) وبلا نسبة في أوضح المسالك (١ / ٢٨٠) ورصف المباني (ص: ٣١٢) ومغني اللبيب (ص: ٨٢) والمقرب (١ / ١٠٢)، والشاهد قوله: وإذا ما مثلهم حيث تروي " مثلهم " بالفتح على البناء وبالرفع على الإعراب .

(٥) – الكتاب ٣/ ١٤٠.

وغيرهم[١] وهو أنه لمّا أضاف {مِثْلَ ما} إلى مبنيّ، وهو قوله: {أَنَّكُمْ} بناه كما بنى {يَوْمِئِذٍ} فى قوله: {وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ} و{مِنْ عَذابِ يَوْمِئِذٍ} في قراءة من فتح ميم " يوم"، وكما بنى النابغة الجعديّ «الحين» في قوله[٢]:

عَلى حِينَ عاتَبتُ المَشِيبَ على الصِّبا وقلتُ ألَمَّا أصْحُ والشيْبُ وازعُ

وكما بنى الآخر «غير» فى قوله[٣]:

لم يَمنَعِ الشرْبَ منها غيرَ أن نَطَقَت حَمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أوْقالِ

فغير في موضع رفع بأنه فاعل يمنع.

قال النحاس: وقرأ المدنيون وأبو عمرو: " مثلَ ما " بالنصب، وفي نصبه أقوال أصحها ما قال سيبويه: أنه مبني على الفتح لما أضيف إلى غير متمكن فبنى ونظيره " ومِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ " ثم قال بعد أن

---

(١) - الأصول ١/ ٢٧٥

(٢) - البيت من البحر الطويل للنابغة الذبياني في ديوانه ص٣٢، والأضداد ص١٥١، وجمهرة اللغة ص١٣١٥، وخزانة الأدب ٢/ ٤٥٦، ٣/ ٤٠٧، ٦/ ٥٥٠، ٥٥٣، والدرر ١/ ٤٧٢، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٥٣.، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١٦، ٨٨٣، والكتاب ٢/ ٣٣٠، ولسان العرب ٨/ ٣٩٠ "وزع" ٩/ ٧٠، "خشف" والمقاصد النحوية ٣/ ٤٠٦، ٤/ ٣٥٧، وبلا نسبة في الارتشاف ٢/ ٥٢٠، ٢/ ٥٢٢، والأشباه والنظائر ٢/ ١١١، والإنصاف ١/ ٢٩٢، وأوضح المسالك ٣/ ١٣٣، ورصف المباني ص٣٤٩، وشرح ابن الناظم ص٢٨١، ٤٦٧، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٥، ٣/ ٥٧٨، وشرح شذور الذهب ص٧٨، وشرح ابن عقيل ٢/ ٥٩، وشرح التسهيل ٣/ ٢٥٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٨٠، وشرح المفصل ٣/ ١٦، ٤/ ٥٩١، ٨/ ١٣٧، ومغني اللبيب ص٥٧١، والمقرب ١/ ٢٩٠، ٢/ ٥١٦، والمنصف ١/ ٥٨، وهمع الهوامع ١/ ٢١٨، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٦، ٢/ ١٣٢.

(٣) - البيت من البحر البسيط لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص٨٥، وجمهرة اللغة ص١٣١٦، وخزانة الأدب ٣/ ٤٠٦، ٤٠٧، والدرر ١/ ٤٧٧، ولأبي قيس بن رفاعة في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٨، وشرح المفصل ٣/ ٨٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٦٥، ٢١٤، ٥/ ٢٩٦، والإنصاف ١/ ٢٨٧، وخزانة الأدب ٦/ ٥٣٢، ٥٥٢، ٥٥٣، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٧، وشرح المفصل ٣/ ٨١، ٨/ ١٣٥، والكتاب ٢/ ٣٢٩، ولسان العرب ١٠/ ٣٥٤ "نطق"، ١١/ ٧٣٤ "وقل"، ومغني اللبيب ١/ ١٥٩، وهمع الهوامع ١/ ٢١٩.

ذكر الأقوال التي في الآية: وهذه الأقوال مختلفة إلا قول سيبويه [١]

وقال مكي: "من نصب " مثل " بناه على الفتح لإضافته إلى غير متمكن وهو " أنكم " و" ما " زائدة للتوكيد"[٢].

وقال الزمخشري: " ويجوز أن تكون " مثل " فتحت لإضافتها إلى غير متمكن و" ما " مزيدة بنص الخليل، وهذا كقول الناس: إن هذا لحق كما أنك ترى وتسمع ومثل ما أنك هاهنا"[٣].

وقال ابن يعيش: "ويؤيد مذهب سيبويه في أن البناء ليس لتركيب " ما " مع " مثل " أنك لو حذفت " ما " لبقي البناء نحو " مثل أنكم " لإضافته إلى غير متمكن"[٤].

وقال ابن الحاجب: "إنما خصت مثل وغير في بنائها على الفتح مع "ما" و" أن " في مثل قوله: ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ ﴾، و"غير أن نطقت" لكثرتها في الكلام ككثرة الظروف فلما أضيفتا إلى المبني أجريتا مجرى الظروف في جواز البناء كما بنوا "غير" على الضم لما قطعت عن الإضافة تشبيهًا بالغايات حيث قالوا: لا غير وليس غير، وكان مع "ما" و" أن " المصدريتين لوقوع الجمل بعدها وقيل لأنهما حرفان" [٥].

وقال ابن هشام: "من المبنيات على الفتح المبهم المضاف لمبني سواء كان زمانا أو غيره ومرادي بالمبهم ما لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه كـ مثل ودون وبين ونحوهن مما هو شديد الإبهام، فهذا النوع إذا أضيف إلى مبني جاز أن يكتسب من بنائه كما تكتسب النكرة المضافة إلى معرفة من تعريفها،

(١) – إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٢٤١، ٢٤٢ .

(٢) – مشكل إعراب القرآن الكريم ٢/ ٣٢٣.

(٣) – الكشاف ٤ / ٣٩١.

(٤) – شرح المفصل ٨ / ١٣٥.

(٥) – الآمالي النحوية ٤ / ١٠٩، ١١٠.

قال الله تعالى: ﴿ مِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾[١] يقرأ على وجهين بفتح اليوم على البناء لكونه مبهمًا مضاف إلى مبني وهو " إِذْ " وبجره على الإعراب، وقال الله تعالى: ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾[٢]، " منا " جار ومجرور خبر مقدم، و" دون " مبتدأ مؤخر، وبني على الفتح لإبهامه وإضافته إلى مبني وهو اسم الإشارة، ولو جاءت القراءة برفع " دون " لكان ذلك جائزا، وقال تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾يقرأ على وجهين برفع " مثل " على الإعراب لأنه صفة لـ " حق " وهو مرفوع، وبالفتح على البناء"[٣].

وإنّما بنيت هذه الأسماء المبهمة، نحو: مثل وحين وغير ويوم، إذا أضيفت إلى المبنيّ، لأنها تكتسي منه البناء؛ لأنّ المضاف يكتسى من المضاف إليه ما فيه من التعريف والتنكير، والجزاء والاستفهام، تقول: هذا غلام زيد، فيتعرّف الاسم بالإضافة إلى المعرفة، وتقول: غلام من تضرب؟ فيكون استفهاما، وكما تقول: صاحب من تضرب أضرب، فيكون جزاء، فمن بنى هذه المبهمة إذا أضافها إلى مبنىّ جعل البناء أحد ما يكتسيه من المضاف إليه.

ولا يجوز على هذا: جاءني صاحب خمسة عشر، ولا غلام هذا؛ لأنّ هذين من الأسماء غير المبهمة، والمبهمة فى إبهامها وبعدها من الاختصاص كالحروف التي تدلّ على أمور مبهمة، فلما أضيفت إلى المبنيّة جاز ذلك فيها، والبناء على الفتح، فإذا أضفت صاحبا إلى خمسة عشر، وغلاما إلى هذا، لم يجز فيهما، لإضافتهما إلى هذين المبنيين، البناء، كما جاز فى «مثل» لإضافتك إيّاه إلى

---

(١) – آية رقم (٦٦) من سورة هود. وقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وإسماعيل بن جعفر عن نافع وعاصم وحمزة ومحمد ابن غالب عن الأعمش بحر " يوم " وقرأ الكسائي وابن جماز وأبو بكر بن أبي أويس وقالون وورش وغيرهم عن نافع والبرجمي ومحمد بن حبيب عن الأعمش عن أبي بكر عن عاصم، وأبو جعفر بفتح الميم من يوم. ينظر البحر (٥/ ٢٤١) والكشاف (٢/ ٣٩٣) ومجمع البيان (٥ / ٢٢١) ومعاني الأخفش (٢ / ٢٥٤) والدر المصون (٤ / ١١١) وحاشية الشهاب (٥ / ١٩١).

(٢) – آية رقم (١١) من سورة الجن.

(٣) – شذور الذهب (ص: ٩٣، ٩٤).

{أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ} لأن هذين الاسمين لا إبهام فيهما يتقضى بناءهما لإضافتهما إلى مبنىّ، كما في «مثل» ونحوه من الإبهام والشّياع[١].

و"ما" زائدةٌ للتوكيد. ولو كانت "ما" لغير لغو، لَما جاز الرفعُ، لأن ما كان مبنيًّا مع غيره على الفتح لا يرتفع، نحوَ: "لا رجلَ في الدار"[٢].

فإن قلت: ألا تعلم أنَّ "ما" على بنائها؛ لأنها على حرفين، الثاني منهما حرف لين، فكيف تجوز إضافة المبني؟ قيل: ليس المضاف "ما" وحدها، إنما المضاف الاسم المضموم إليه "ما"، فلم تَعْدُ "ما" هذه أن تكون كتاء التأنيث في نحو: هذه جارية زيد، أو كالألف والنون في سرحان عمرو، أو كياءي الإضافة في بصريّ القوم[٣].

القول الثاني: أن الفتحة في " مثل " فتحة بناء أيضًا ولكن ليس لإضافة " مثل " إلى مبني فاكتسب منه البناء بل لتركيب " ما " مع " مثل " حتى صارا شيئًا واحد مثل خمسة عشر. وممن ذهب إلى هذا القول أبو عثمان المازني وأبو علي الفارسي وابن جني.

قال المازني: "بنى " مثل " لأنه ركب مع " ما " فصار شيئًا واحدا مثله ويحما وهيما وابنما، قال الشاعر[٤]:

أَلاَ هَيْماَ مِمَّا لَقِيتُ وَهَيْمَا ووَيْحَماَ لِمَنْ لَمْ يَلْقَ مِنْهُنَّ وَيْحَمَا

قال: فلولا البناء لكان منونا" [٥].

---

(١) – الآمالي الشجرية٢/ ٦٠٣.

(٢) – ابن يعيش ٨/ ١٣٥.

(٣) – الخصائص٢/ ١٨٣.

(٤) – البيت البحر الطويل وهو لحميد بن ثور في ديوانه (ص: ٧) " الحاشية "، ولسان العرب (١٢ / ٤٤) " أين " وبلا نسبة في الأشياء والنظائر (٢ / ١٣٩) والخصائص (١ / ١٣٠)، (٢ / ١٨٠، ١٨٢)، ولسان العرب (١٣ / ٤٢١) " منه " (١٤/ ٥٦) " أيا ". والشاهد قوله: " ويحما " حيث ركبت " ويح " مع " ما " فبنيت على الفتح.

(٥) – البحر المحيط (٨ / ١٣٦).

قال أبو على: " وأنشد أبو عثمان قول الشاعر [١]:

وتَـدَاعـى مَـنْـخِـراه بِـدَمٍ مـثـلَ مـا أثـمـر حُـمَّـاضُ الـجـبـلْ

فذهب إلى أنّ "مثل" مع "ما" جعلا بمنزلة شيء واحد، وينبغي أن يكون أثمر صفة لمثل ما، لأنّه لا يخلو من أن يكون صفة له، أو يكون مثل ما مضافا إلى الفعل، فلا يجوز فيه الإضافة، لأنّا لم نعلم مثلا أضيف إلى الفعل في موضع، فكذلك لا يضيفه في هذا الموضع إلى الفعل، فإذا لم يجز الإضافة كان وصفا، وإذا كان وصفا وجب أن يعود منه إلى الموصوف ذكر، فيقدّر ذلك المحذوف بما يتصل بالفعل، فيحذف كما يحذف الذكر العائد من الصّفة إلى الموصوف. وقد يجوز أن لا يقدّر "مثل" مع "ما" كشيء واحد لكن تجعله مضافا إلى "ما" مع "أثمر"، ويكون التّقدير: مثل شيء أثمره حمّاض الجبل، فيبنى مثل على الفتح لإضافتها إلى "ما" وهي غير متمكن، ولا يكون لأبي عثمان حينئذ في البيت حجّة على كون "مثل" مع "ما" بمنزلة شيء واحد، ويجوز ألا تكون له فيه حجّة من وجه آخر، وهو أن يجعل "ما" والفعل بمنزلة المصدر، فيكون: مثل إثمار الحماض"[٢].

ويدل على جواز بناء " مثل " مع " ما " وكونه مع " ما " بمنزلة شيء واحد قول حميد بن ثور:

أَلاَ هَـيْـمـاءَ مِـمَّـا لَـقِـيـتْ وَهَـيْـمـاَ وَيْـحَـمـاَ لِـمَـنْ لَـمْ يَـدْرِ مَـا هُـنَّ وَيْـحَـمـاَ

وقوله " ويحما " في موضع نصب بأنه مصدر فلولا أنه بنى مع " ما " لم يكن يمنع النصب الذي يجب بكونه مصدرًا ويلحقه التنوين، فلما لم ينصب علمت أن الرفع إنما حصل فيه للبناء مع " ما "،

(١) – البيت من البحر الرمل وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٥/ ٢٩٦) ورصف المباني (ص: ٣١٢) وشرح المفصل (٨/ ١٣٥) ولسان العرب (٧/ ١٤٠) " حمض " والمقرب (١/ ١٠٢)، والشاهد فيه: أن " مثل " مبني لإضافته إلى غير متمكن " وأما " مصدرية وهي مع ما بعدها في تأويل مصدر مضاف إليه، وعلى رأي أبي عثمان ركبت مثل مع " ما " فبنيت.

(٢) – ينظر الحجة لأبي علي الفارسي ٦/ ٢١٧.

ومما يدل على ذلك ما أنشدناه عن أحمد بن يحيى[1]:

أَثُـوْرَ مـا أَصِـيـدُكـم أم ثَـوْرَيْـنْ أَمْ تـبـكُـمُ الـجـمَّـاءَ ذات الـقـرنـيـن

فلولا أن " ثور " مع " ما " جعلا شيئًا واحدا وبنى " ثور " على الفتح معه لذلك لم يمتنع التنوين من لحاقه [2].

وقال ابن جني: "ويدل على أنه قد يضم " ما " هذه إلى ما قبلها ما أنشدناه أبو على عن أبي عثمان: أثور ما أصيدكم أم ثورين

فقوله " أثور ما " فتحة الراء منه فتحة تركيب " ثور " مع " ما " بعده كفتحة راء حضرموت، ولو كانت فتحة إعراب لوجب التنوين لا محاله لأنه مصروف، وبنيت "ما" مع الاسم وهي مبقاة على حرفيتها كما " بنيت " لا" مع النكرة في نحو " لا رجل" ولو جعلت "ما " مع " ثور" اسمًا ضممت إليه ثورا لوجب مدها لأنها قد صارت اسما فقلت: أثورا ماء أصيد كم.... ثم قال: وأخبرنا أبو على أن أبا عثمان ذهب في قول الله تعالى﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ إلى أنه جعل " مثل " و" ما " اسمًا واحداً فبنى الأول على الفتح، وهما جميعًا عنده في موضع رفع لكونها صفه لـ " حق " فإن قلت فما موضع " أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ "؟ قيل هو جر بإضافة " مِّثْلَ مَا " إليه فإن قلت ألا تعلم أن " ما " على بنائها، لأنها على حرفين، الثاني منهما حرف لين، فكيف تجوز إضافة المبني؟ قيل ليس المضاف " ما " وحدها، إنما المضاف الاسم المضموم إليه " ما " فلم تَعْدُ " ما " هذه أن تكون كتاء التأنيث في نحو هذه " جاريةُ زيد أو كالألف والنون في سِرْحان عمرو، فهذا وجه وإن شئت قلت: و" ما " في إضافة المبني! ألا ترى إلي إضافة " كم " في الخبر، نحوكم عبد ملكت وهي مبنية، وإلى إضافة " أي " من

(١) – البيت من البحر الرجز وهو بلا نسبة في الأشياء والنظائر (٢/ ١٤٠) والخصائص (٢ / ١٨٠) ورصف المباني (ص: ٣٣٦) ولسان العرب (٤ / ١١١) " ثور "، (١٣ / ٣٣٣) " قرن ". والشاهد فيه قوله: " أثورَما " حيث ركبت " ما " مع " ثور " تركيب مزج ولذلك فتحت راء " ثور " فتح تركيب أي بنيت على الفتح.

(٢) – الحجة (٦ / ٢٢٠).

قول الله سبحانه: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ وهي مبنية عند سيبويه"(١).

وضعف ابن يعيش ما قاله أبو عثمان فقال وما قاله أبو عثمان ضعيف لقلة بناء الحرف مع الاسم، فأما لا رجل في الدار فليس مما نحن فيه؛ لأن " لا " عاملة غير زائدة و" ما " في { مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ } فيمن ذهب إلى بنائها زائدة ولا يكون فيه حجه(٢).

المذهب الثاني يرى أن فتحة " مثل " إعراب وأن المضاف لا يجوز أن يبنى إذا كان المضاف إليه مبنيًا. فكثير من النحويين لا يجيز بناء " مثل " حتى لو أضيفت إلى مبني وذلك لمشابهتها الاسم المعرب في الدلالة في قبول التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق منه، ولأن الإضافة فيها قياسية فلا ينبغي أن تكون سبب بناء، لأنها من خصائص الأسماء فحقها أن تكف سبب البناء وتغلبه، لأنها تقتضي الرجوع إلى الأصل، والسبب الكائن معها يقتضي الخروج عن الأصل. وما يدعو إلى مراجعة الأصل راجح على ما يدعو إلى مفارقته. وكل ما استشهد به من ادعى البناء مخرّج على الإعراب أحسن تخريج. فيجعل "حق" اسم فاعل من حق يحق، ثم قصر كما فعل ببارّ وسارّ حين قيل فيهما بَرّ وسرّ، وبقي فيه الضمير الذي كان فيه قبل القصر، وجعل مثله حالا منه وأما قراءة من قرأ "أن يصيبكم مثلَ ما أصاب" بالنصب فوجهه أنه منصوب على المصدرية وفاعل يصيبكم ضمير عائد على الله من (وما توفيقي إلا بالله) كأنه قيل: ولا يجرمنكم شقاقي أن يصيبكم الله مثل إصابة قوم نوح(٣)

وممن ذهب إلى هذا القول الفراء، والجرمي وابن مالك، والسيوطي، واختلفوا بعد ذلك في التوجيه الإعرابي لـ " مثل " في الآية الكريمة.

فذهب الفراء إلى أن " مثل " منصوب على أنه نعت لمصدر محذوف تقديره إنه لحق حقا مثل ما أنكم، ويجوز أن يكون منصوب على نزع الكاف بمثل كمثل ثم حذف الكاف ونصب. قال الفراء: ومن نصب " مثل " جعلها في مذهب المصدر كقولك إنه لحق حقا، وإن العرب لتنصبها إذا رفع بها الاسم

(١) – الخصائص (٢ / ١٨٠ – ١٨٣).

(٢) – شرح المفصل (٨ / ١٣٥).

(٣) – ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٦٣، والأشموني بحاشية الصبان ٢/ ٣٨٦

فيقولون: مثلَ من عبد الله؟ ويقولون عبد الله مثلك وأنت مثله وعلة النصب فيها أن الكاف قد تكون داخله عليها فتنصب إذا ألقيت الكاف، وإن قال قائل: أفيجوز أن تقول: زيد الأسدَ شدةً فتنصب الأسد إذا ألقيت الكاف؟ قلت " لا " وذلك أن " مثل " تؤدي عن الكاف والأسد لا يؤدي عنها[١]، ألا ترى قول الشاعر[٢]:

وَزَعْتُ بِكَالْهَرَاوَةِ أَعْوَجِيٍّ إِذا وَنَتْ الرَّكَابُ جرَى وَثَّابَا

إن الكاف قد أجزأت من " مثل " وأن العرب تجمع بينهما فيقولون: زيد كمثلك، وقال الله ﷻ: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ ﴾[٣] واجتماعهما دليل على أن معناهما واحد كما أخبرتك في " ما " و" إن " و" لا " وغيره[٤].

وذهب الجرمي[٥] وابن مالك والسيوطي إلي أن " مثل " منصوب على أنه حال من الضمير المستكن في { لحق }، وقيل حال من " لحق " وإن كان نكره.

قال ابن مالك: "وأجري " فوق " مجرى " غير " قوم منهم الزمخشري وابن عصفور و" مثلك " مجرى " غير " في جواز البناء عند الإضافة إلى مبني واستشهد بقراءة الحرميين وابن كثير والبصريين في

---

(١) – يريد أن الكاف تفيد معنى التشبيه هي ومثل وتقوم إحداهما مقام الأخرى، أما الأسد ونحوها فلا تقيد التشبيه أبداً.

(٢) – البيت من البحر الوافر وهو لابن غادية السلمي في الاقتضاب (ص: ٦٩٩) وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣/ ٨٥، والمخصص ١٤/ ٦٤، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٤٧٨، وجمهرة اللغة (ص: ١٣١٨) ورصف المباني (ص: ١٩٦)، وسر صناعة الإعراب (ص: ٢٨٦)، ولسان العرب (١ / ٧٩٢) " وثب "، (١ / ٢٤٣) " ثوب ". "وزعت": كففت. الهراوة: العصا الغليظة، " أعوجي" منسوب إلى العوج، وهو فرس كريم تنسب إليه الخيل الكرام. "ونت": تعبت. "ثاب" جاء يجري ثانيا. ينظر سر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٦ هامش (٩) والشاهد فيه قوله: " بكالهراوه "حيث جاءت الكاف اسما مجرورًا بالباء وهي بمعنى "مثل" وحلت محلها.

(٣) – آية رقم (١١) من سورة الشورى.

(٤) – معاني الفراء (٣ / ٨٥).

(٥) – ينظر رأي الجرمي في مشكل إعراب القرآن (٢ / ٣٢٣) والحجة (٦ / ٢١٨) وشرح المفصل (٨ / ١٣٥)، والبحر المحيط (٨ / ٣٦).

قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ بفتح اللام على أنه نعت خبر " إنَّ " وقراءة بعض السلف ﴿ أَن يُصِيبَكُم مِّثْلَ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ ﴾[١] وكقول الشاعر:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْش وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرُ

على أن " مثلهم " مبتدأ ".

ثم قال: "ولا ينبغي لمثل أن يجرى مجرى " غير " لأنه وإن وافقه في أن دلالته على معناه لا يتم إلا بما يضاف إليه، فقد خالفه بمشابهة التام في الدلالة في قبول التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق منه، وكل ما استشهدوا به على البناء مخرج على الإعراب أحسن تخريج فيجعل " حق " اسم فاعل من حق يحق ثم قصر كما فعل ببارَّ وسارّ حين قيل فيهما برَّ وسرَّ وبقي فيه الضمير الذي كان فيه قبل القصر وجعل مثلا حالا منه، وأما قراءة من قرأ { أَن يُصِيبَكُم مِّثْلَ مَا أَصَابَ } بالنصب فوجهه أنه منصوب على المصدرية وفاعل يصيبكم ضمير عائد على " الله " من { وما توفيقي إلا بالله } كأنه قيل ولا يجرمنكم شقاقي أن يصيبكم الله مثل إصابة قوم نوح"[٢].

قال الشيخ محمد بن على الصبان: "وذهب الناظم إلى أنه لا يبنى مضاف إلى مبني بسبب إضافته إليه أصلا لا ظرف ولا غيره لأن الإضافة من خصائص الأسماء التي تكف سبب البناء وتلغيه فكيف تكون داعية إليه، والفتحات فيما استشهدوا به حركات إعراب فمثل في " إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون " حال من ضمير لحق"[٣].

وقال السيوطي: "وذهب ابن مالك إلى أنه لا يبنى مضاف إلى مبني بسبب إضافته إليه أصلا، لا ظرف ولا غيره لأن الإضافة من خصائص الأسماء التي تكف سبب البناء وتلغيه في غير موضع فكيف تكون داعية إليه؟ والفتحات في الشواهد السابقة حركات إعراب فمثل في الآية الأولى حال من ضمير " لحق

(١) – آية رقم (٨٩) من سورة هود. وهي قراءة مجاهد والجحدري وابن أبي إسحاق وأبي حيوة ونافع وابن كثير في رواية عنهما. ينظر البحر (٥ / ٢٥٥) والكشاف (٢ / ٤٠٦) والدر المصون (٤ / ١٢٥) ومعجم القراءات (٤ / ١٢٦).

(٢) – شرح التسهيل (١٣ / ١٢٧، ١٢٨).

(٣) – حاشية الصبان (٢ / ٣٨٦).

" المستكن وفي الآية الثانية مصدر أوحال وفاعل يصيبكم " الله " وفي البيت حال وهذا الذي ذهب إليه هو المختار"[١].

موقف ابن السراج من رأي المازني:

اتضح مما سبق أن المازني يذهب إلى جواز بناء "مثل" إذا أضيف إلى مبني، وعلة البناء عنده تركيب " مثل" مع "ما" حتى صارا بمنزلة خمسة عشر، واستدل على ذلك بعدد من الشواهد. أما ابن السراج فقد عرض قول المازني ذاكرا له شاهدا واحدا فقط، ولم يعترض عليه أو يرجحه، فقال: قال أبو عثمان: في قوله تعالى: {إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ} إن "مِثْلَ" و"ما" جُعِلا اسمًا واحدًا مثل: خمسة عشر وإن كانت ما زائدة، وأنشد:

وتَدَاعى مَنخراهُ بِدَم مثلَ ما أثمرَ حُماضُ الجبَل[٢]

في حين عرض مذهب سيبويه وذكر كثيرا من العلل المؤيدة له، بل نسبه إلى النحويين، وكأن رأي غيره شاذا لا تابع له، فقال: قال سيبويه والنحويون يقولون: إنما بناه -يعني مثل- لأنه أضافه إلى غير متمكن وهو قوله: (إنكم) وإن شاء أعربَ "مثلًا" لأنها كانت معربة قبل الإضافة فترفع فتقول: "مثلُ ما أنكم" كما تقول في "يومئذ" من البناء والإعراب فتعربه كما كان قبل الإضافة ويبينه لما أضافه إليه من أجل أنه غير متمكن وأن الأول كان مبهمًا... [٣] وهو بهذا يكون قد وافق سيبويه وخالف المازني.

والذي أختاره رأي سيبويه وموافقيه لكثرة شواهده وقوتها وقلة تركيب الاسم مع الحرف، ويؤيّد مذهبَ سيبويه في أنّ البناء ليس لتركيب "ما" مع "مِثلَ" أنّك لو حذفتَ "ما"، لبقى البناءُ بحاله.

المسألة الثالثة: حذف المفعولين الثاني والثالث بين الجواز والمنع.

الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل هي أفعال منقولة من باب "ظننت" وأخواتها، نحوَ: "أعلم"، و"أرَى"، فهذان الفعلان منقولان من "علمت"، و"رأيَت"، وهما من الأفعال المتعدّية إلى مفعولَيْن

(١) - همع الهوامع (٢ / ١٧٣).

(٢) - الأصول ١/ ٢٧٥.

(٣) - الأصول ١/ ٢٧٥، ٢٧٦.

لا يجوز الاقتصار على أحدهما. كان الأصل قبل النقل: "علم زيدٌ عمرًا قائمًا" و"رأى بكرٌ محمدًا ذا مال"، فلمّا نقلته من "فَعَل" إلى "أفْعَل"، صار الفاعل مفعولاً، فاجتمع معك ثلاثةُ مفاعيل، نحو قولك: "أعلمت زيدًا عمرًا قائمًا"، و"أريتُ بكرًا محمّدًا ذا مال"، فالمفعولُ الأول هنا كان فاعلاً قبل النقل، وذلك أنك إذا قلت: "علم زيد عمرًا قائمًا"، جاز أن يكون ذلك العلم بمُعْلِمٍ، فإذا ذكرته، صار هو الفاعل من حيث كان مُعْلِمًا، و"زيدٌ"، الذي كان فاعلًا عالمًا مفعولٌ من حيث كان مُعْلَمًا[١]. وفي حذف المفعول الأول والاقتصار على الثاني والثالث، أو حذفهما والاقتصار على الأول مذاهب ثلاثة:

الأول: الجواز مطلقا، فيجوز أن تقول: أعلمت كبشك سمينًا، فتحذف المعلم، ومثال الاقتصار عليه: أعلمت زيدًا، وتحذف المفعولين، جرى هذا المفعول الأول في الحذف والاقتصار عليه مجرى المفعول الأول في باب (أعطى) بجامع ما اشتركا فيه من كونه فاعلًا في المعنى، كما جاز ذلك في كل مفعول أثر فيه الفعل، ولأن الفائدة لا تعدم في حذفه وإبقاء المفعولين، إذ من غرض المتكلم أن يعلم بالمفعولين، ولا يذكر المعلم، ومن غرضه أن يذكر المعلم، ولا يذكر ما أعلمه به. وهذا مذهب كثير[٢] من النحاة منهم ابن كيسان[٣] وابن السراج[٤]، وخطاب الماردي[٥]، وابن أبي الربيع[٦]، وابن يعيش[٧]، والرضي[٨]، وابن مالك[٩]، فيجوز الاقتصار على الأول، وعنه؛ لأنه لا يرتبط بهما، ولا

(١) – شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣٠١، ٣٠٢.

(٢) – البسيط ٢/ ٤٥٠، وارتشاف الضرب ص ٢١٣٥.

(٣) – ارتشاف الضرب ص ٢١٣٥، والتصريح ١/ ٢٦٥.

(٤) – الأصول ٢/ ٢٨٥.

(٥) – ارتشاف الضرب ص ٢١٣٥.

(٦) – البسيط ٢/ ٤٥٠.

(٧) – شرح المفصل ٤/ ٣٠٣.

(٨) – شرح الكافية ٢/ ٩٧٩.

(٩) – شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٧٤، ٥٧٥، وشرح التسهيل ٢/ ١٠٣.

يرتبطان به، فصار مثل كسوت، وعرفت زيدًا، واحتجوا بقوله تعالى ﴿ قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [1].

وأجيب بأنه لا دلالة في الآية الكريمة على ما ادعوه؛ وذلك أنه قد يجوز أن يكون عامله معاملة الأصل، وأصله الخبر، فجرى مجرى خبرني، كما أن رأيت - وإن دخلها معنى أخبرني - فإن ذلك لن يخرجها من احتياجها إلى المفعولين، فهذا يحتج به من لم ير الاقتصار فيها على المفعول الأول دون صاحبيه[2].

قال ابن السراج: "قال سيبويه: "وليس لك أن تقتصر على المفعول الأول؛ لأن المفعول الأول في ذا كالفاعل في الذي قبله، وقال المازني: مثلُ ذلك [قال أبو بكر] والذي عندي أنَّ المفعولَ الأول يجوز أن يقتصر عليه كما "كانَ" يجوز أن يقتصر على الفاعل بغير مفعولٍ وليس في الأفعال الحقيقية فِعْلٌ لا يجوز أن تقتصر فيه على الفاعل بغير مفعولٍ"[3].

قال ابن يعيش: "اعلم أنه يجوز الاقتصار في هذه الأفعال المتعدّية إلى ثلاثة مفاعيل على المفعول الأول، وأن لا يذكر الثاني، ولا الثالث؛ لأنّ المفعول الأول كان فاعلاً في بابِ "علمت" قبل النقل، فكما يجوز الاقتصار على الفاعل في باب "علمت"، كذلك يجوز الاقتصار على المفعول الأول. في باب "أعلمت"، ولا يجوز على الثاني ولا الثالث، كما لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول دون الثاني، وعلى الثاني في باب "علمت"، و"رأيت"[4].

وقال الرضي: "و مذهب ابن السراج أولى؛ إذ لا مانع، وتبعه المتأخرون، فإذا قطعت النظر عن الأول، فحال المفعول الثاني مع الثالث، كحال أول مفعولي علمت مع الثاني؛ لأنهما هما، والأول زاد بسبب الهمزة"[5].

---

(١) - التحريم آية ٣.

(٢) - التذييل ٦/ ١٥٥.

(٣) - الأصول ٢/ ٢٨٥.

(٤) - شرح المفصل ٤/ ٣٠٣.

(٥) - شرح الكافية ٢/ ٩٧٩.

ورد أبو حيان هذا المذهب؛ لأن هذا الحذف للمفعولين والاقتصار على الفاعل ليس بحذف اقتصار، وإنما هو حذف اختصار، وهو جائز، و(نبأ) في الآية على بابها، ليست مضمنة معنى أعلم، ألا ترى إلى تعديتها أولًا بالباء في قوله} فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ {: نبأها بإفشائه عنه قالت من أنبأك هذا عني} قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ {، أي: نبأني عنك به العليم الخبير[١].

المذهب الثاني: المنع مطلقا، وهو مذهب سيبويه[٢] والمازني[٣] والمبرد[٤] ووافقهم ابن طاهر[٥] وابن خروف[٦] وابن عصفور[٧] ذهبوا إلى أنه لا يقتصر عنه ولا عليه، والأول في "أعلم" كالفاعل في "علم"، فكما لا يقتصر على الفاعل في علم كذلك لا يقتصر في أعلم؛ ولأن حذف المفعول الأول يؤدي إلى اللبس، وهو قياس قول أبي الحسن الأخفش[٨] – لا بد من الثلاثة – لأنه يرى الفاعل في أعلم لا يقتصر عليه، وعلمت وظننت في ذلك سواء، واحتج لذلك بأنها كلم دخلت لمعنى في الخبر، وما كان كذلك لا بد له من الخبر، مثل كان وحروف الابتداء.

ويرى ابن عصفور أنه يجوز في هذه الأفعال حذف المفعولات الثلاثة اقتصارًا واختصارًا، أما حذف اثنين منها أو واحد فجائز اختصارًا وغير جائز اقتصارًا[٩]. ومراده بالحذف اختصارا، أن تريد

---

(١) – التذييل ٦/ ١٥٥.

(٢) – الكتاب ١/ ٤١ قال سيبويه: " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة؛ لأنّ المفعول ها هنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى".

(٣) – الأصول ٢/ ٢٨٥.

(٤) – المقتضب ٣/ ١٢٢.

(٥) – التذييل ٦/ ١٥٥.

(٦) – المساعد ١/ ٣٨١، وارتشاف الضرب ص ٢١٣٥، والتصريح ١/ ٣٨٨.

(٧) – المقرب ص ١٢٢.

(٨) – التذييل ٦/ ١٥٥.

(٩) – المقرب ص ١٢٢.

المحذوف، واقتصارا، ألا تريد المحذوف[١].

المذهب الثالث: القول بالتفصيل وهو قول أبي علي الشلوبين حيث ذهب إلى أنه لا يجوز أن يقتصر على الأول، فتقول: أعلمت زيدًا، ولا عليه وعلى أحد الأخيرين، ويجوز الاقتصار على الأخيرين وحذف الأول، فتقول: أعلمت كبشك سمينًا[٢].

المذهب الرابع: الرجوع في ذلك إلى السماع، ورجحه أبو حيان بقوله: والذي نختاره هو أن يرجع في ذلك إلى السماع، فإن وجد محذوفًا مبقى المفعولان دونه اقتصارًا، أو مبقى هو محذوفًا مفعولا الفعل - أجزناه، وإلا فالمنع[٣].

موقف ابن السراج من رأي المازني:

ذهب المازني إلى ضرورة ذكر المفاعيل الثلاثة؛ لأنه يرى الفاعل في "أعلم" لا يقتصر عليه، و"علمت" و"ظننت" في ذلك سواء، واحتج لذلك بأنها كلم دخلت لمعنى في الخبر، وما كان كذلك لا بد له من الخبر، مثل كان وحروف الابتداء، وقد عارضه ابن السراج في هذا فاختار جواز حذف الأول وإبقاء الأخيرين، وحذف الأخيرين وإبقاء الأول؛ لأنه لا يرتبط بهما، ولا يرتبطان به، فصار مثل كسوت، وعرفت زيدًا. وهو الراجح والسماع يؤيده.

(١) - المقرب ص ١١٤.

(٢) - التوطئة ص ٢٠٧.

(٣) - التذييل ٦/ ١٥٧.

المسألة الرابعة: تقديم التمييز على عامله

يطلق على التمييز: التبيين والتفسير، والمُمَيِّز والمُبَيِّن والمُفَسِّر[١] وهو في الأصل مصدر الفعل "ميز": إذا خلص شيئا من شيء، وفرق بين متشابهين.

وقولهم في الاسم المميز: "تمييز" مجاز من إطلاق المصدر على اسم الفاعل كـ: "الطلع" و"النجم"، بمعنى الطالع والناجم[٢]

والتمييز في الاصطلاح: اسم نكرة، بمعنى "من"، مبين لإبهام اسم أو" إبهام "نسبة"[٣]. وذكر ابن السراج اختلاف العلماء في تقديم التمييز على عامله فقال: " وإذا كان العامل في الاسم المميز فعلًا جاز تقديمه عند المازني وأبي العباس، وكان سيبويه لا يجيزه، والكوفيون في ذلك على مذهب سيبويه فيه لأنهم يرونه كقولك: عشرون درهمًا، وهذا أفرههم عبدًا، فكما لا يجوز: درهمًا عشرون، ولا: عبدًا هذا أفرههم، لا يجوز هذا، ومن أجاز التقديم قال: ليس هذا بمنزلة ذلك، لأن قولك: عشرون درهمًا، إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من فعل.... "[٤]

وقال في موضع آخر: "اعلم أن الأسماء التي تنتصب انتصاب التمييز لا يجوز أن تقدم على ما عمل فيها، وذلك قولك: "عشرونَ درهمًا" لا يجوزُ: "درهمًا عشرونَ" وكذلك: له عندي رطلٌ زيتًا، لا يجوز: "زيتًا رطلٌ" وكذلك إذا قلت: "هو خيرٌ عبدًا" لا يجوز: "هُو عبدًا خَيرٌ" فإن كان العامل في التمييز فعلًا، فالناس على ترك إجازة تقديمه سوى المازني، ومن قال بقوله وذلكَ قولكَ: "تفقأتُ سمنًا" فالمازني يجيز: "سمنًا تفقأتُ" وقياس بابه أن لا يجوز؛ لأنه فاعل في الحقيقة وهو مخالف للمفعولات، ألا ترى أنهُ إذا قال: "تفقأتُ شحمًا" فالشحمُ هو المفقأ، كما أنه إذا قال: "هو خيرٌ

---

(١) – ينظر هذه المسميات في المقتضب٣/ ٣٢، وارتشاف الضرب ص١٦٢١، والمساعد٢/ ٥٤، والهمع١/ ٢٥٠، والأشموني ٢/ ١٩٤، والتصريح ١/ ٦١٦، والغرة لابن الدهان ٢/ ١٧٧، ١٧٨.

(٢) – التصريح ١/ ٦١٦.

(٣) – ينظر شرح التسهيل لابن مالك٢/ ٣٧٩، والتصريح ١/ ٦١٦، ٦١٧.

(٤) – ينظر الأصول ١/ ٢٢٣، ٢٢٤.

عبدًا" فالعبدُ هو خيرٌ، ولا يجوز تعريفهُ فبابه أولى به، وإن كان العاملُ فيه فعلًا، وفي الجملة أن المفسر إنَّما "ينبغي أن" يكون بعد المفسر". (١)

يتبين من النص السابق أن ابن السراج لا يجيز تقديم التمييز على عامله مطلقا سواء كان متصرفا أم غير متصرف، مدعيًا بان هذا هو القياس، ومحتجا بأن المفسِّر ينبغي أن يكون بعد المفسَّر، ونسب هذا الرأي إلى سيبويه، ونسبه أيضا إلى الكوفيين. وخالفه في ذلك ابن الأنباري(٢) والعكبري(٣) حيث نسبا إلى الكوفيين القول بجواز تقديم التمييز على عامله. ولعل ما ذكره ابن السراج وتبعه عليه أبوحيان(٤) هو الصحيح.

موقف ابن السراج من رأي المازني:

نسب ابن السراج إلى المازني القول بجواز تقديم التمييز على عامله المتصرف، وخالفه في هذه المسألة، محتجا بأن الرأي الأخر هو رأي الجماعة وبأن قياس باب التمييز عدم جواز تقديم عامله عليه؛ لأنه فاعل في الحقيقة وهو مخالف للمفعولات، لأنك إذا قلت: "تفقأتُ شحمًا" فالشحمُ هو المفقأ، كما أنه إذا قيل: "هو خيرٌ عبدًا" فالعبدُ هو خيرٌ، ولا يجوز تعريفهُ فبابه أولى به، وإن كان العاملُ فيه فعلًا، وأن المفسر إنَّما "ينبغي أن" يكون بعد المفسر.

ولا يتأتى ترجيح أحد القولين إلا بعد دراسة المسألة بشيء من التفصيل حتى يمكن الوقوف على دليل كل فريق وحجته، فنقول: اختلف النحاة في تقديم التمييز المنقول على عامله المتصرف(٥)،

(١) – ينظر الأصول ٢/ ٢٢٩.

(٢) – الإنصاف ٢/ ٦٨٣.

(٣) – التبيين ص ٣٩٤.

(٤) – ارتشاف الضرب ص ١٦٣٤.

(٥) – فإن كان الفعل غير متصرف نحو: بئس زيد رجلا، لم يجز تقديمه عليه، وكذا إن كان متصرفًا، وكان تمييزه غير منقول نحو: كفى بزيد رجلا، ولا يجوز: رجلا كفى بزيد بإجماع. ينظر: ارتشاف الضرب ص ١٦٣٥.

فذهب سيبويه(١)، والفراء(٢)، وأكثر البصريين والكوفيين إلى منعه، وبه قال أبو علي(٣)، وابن جني(٤)، وابن يعيش(٥).

وقالوا لا يجوز تقديم التمييز على عامله مطلقا؛ لأنه هو الفاعل في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت "تصبب زيد عرقا، وتفقأ الكبش شحما" أن المتصبب هو العرق والمتفقئ هو الشحم، وكذلك لو قلت "حسن زيد غلاما، ودابة" لم يكن له حظ في الفعل من جهة المعنى، بل الفاعل في المعنى هو الغلام والدابة؛ فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا.

قالوا: ولا يلزم على كلامنا "الحال" حيث يجوز تقديمها على العامل نحو "راكبا جاء زيدٌ" فإن راكبا فاعل في المعنى ومع هذا يجوز تقديمه؛ لأنا نقول: الفرق بينهما ظاهر، وذلك لأنك إذا قلت "جاء زيد راكبا" فزيد هو الفاعل لفظا ومعنى، وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار "راكبا" بمنزلة المفعول المختص باستيفاء الفعل فاعله من كل وجه؛ فجاز تقديمه كالمفعول نحو "عمرا ضرب زيد" بخلاف التمييز؛ فإنك إذا قلت "تصبب زيد عرقا، وتفقأ الكبش شحما، وحسن زيد غلاما" لم يكن زيد هو الفاعل في المعنى، بل الفاعل في المعنى هو العرق والشحم [والغلام]، فلم يكن عرقا وشحما وغلاما بمنزلة المفعول من هذا الوجه؛ لأن الفعل استوفى فاعله لفظا لا معنى، فلم يجز تقديمه كما جاز تقديم الفاعل، وكذلك قولهم: "امتلأ الإناء ماء" فإنه وإن لم يكن مثل "تصبب زيد عرقا" لأنه لا يمكن أن تقول "امتلأ ماء الإناء" كما يمكن أن تقول "تصبب عرق زيد" إلا أنه لما كان يملأ الإناء كان فاعلا على الحقيقة(٦).

---

(١) – ينظر الكتاب ١/ ٢٠٤، ٢٠٥، ٢١٠، ٢١١.

(٢) – ينظر معاني القرآن للفراء ١/ ٧٩.

(٣) – ينظر كتاب الشعر للفارسي ١/ ٢٦٩.

(٤) – الخصائص ٢/ ٣٨٤.

(٥) – شرح المفصل ٢/ ٧٣.

(٦) – ينظر الإنصاف ٢/ ٦٨٤.

قال ابن يعيش: " قال الشارح: اعلم أنّ سيبويه لا يرى تقدُّمَ المميِّزِ على عامله فعلًا كان العاملُ، أو اسما، لا يُجَوّز أن تقول: "عَرَقًا تَصبّبَ زيدٌ"، ولا "نفسًا طِبْتُ"، وكذلك لا يُجوِّز "سمنًا عندي منوان"، ولا "بُرًّا عندي قفيزان" على تقديرِ: عندي منوان سمنًا، وقفيزان برًّا".

أمّا إذا كان العاملُ معنى غيرَ فعل، فأمرُ امتناع تقديمِ معموله عليه ظاهرٌ، لضُعْفِ عامله، وكذلك يمتنع تقديمُ الحال على العامل المعنوي، فلا تقول: "قائمًا في الدار زيدٌ" على إرادةِ: في الدار زيدٌ قائمًا.

وأما إذا كان العاملُ فعلاً متصرِّفًا، فقَضِيَّةُ الدليل جوازُ تقديم منصوبه عليه لتصرفِ عامله، إلَّا أنّه منع من ذلك مانعٌ، وهو كونُ المنصوب فيه مرفوعًا في المعنى من حيث كان الفعلُ مسنَدًا إليه في المعنى والحقيقة، ألا ترى أنّ التصبّب في قولك: "تصبّب زيدٌ عرقًا، وتفقّأ شحمًا" في الحقيقة للعرق والتفقّؤ للشحم، والتقديرُ: تصبّب عرقُ زيدٍ، وتفقّأ شحمُه، فلو قدّمناهما، لأوْقعناهما موقعًا لا يقع فيه الفاعلُ، لأنّ الفاعل إذا قدّمناه، خرج عن أن يكون فاعلاً، وكذلك إذا قدّمناه، لا يصحّ أن يكون في تقدير فاعلٍ، نُقل عنه الفعل، إذ كان هذا موضعًا لا يقع فيه الفاعلُ.

فإن قيل: فأنت إذا قلت: "جاء زيدٌ راكبًا" نصبتَ "راكبًا" على الحال، وجاز لك تقديمُه، فتقول: "راكبًا جاء زيدٌ"، والمنصوبُ هنا هو المرفوعُ في المعنى، فما الفرقُ بينهما؟ قيل: نحن إذا قلنا: "جاء زيدٌ راكبًا"، فقد استوفى الفعلُ فاعلَه لفظًا ومعنًى، وبقي المنصوب فضلةً، فجاز تقديمُه، وأمّا إذا قلنا: "طاب زيدٌ نفسًا"، فقد استوفى الفعلُ فاعلَه لفظًا، ولم يستوفِه من جهة المعنى، فلذلك لم يجز تقديمُ المنصوب، كما لم يجز تقديمُ المرفوع"[1].

(١) - شرح المفصل ٢/ ٧٣، ٧٤.

وذهب الكسائي[١]، والجرمي[٢]، والمازني[٣]، والمبرد[٤]، إلى جواز ذلك، وهو اختيار ابن مالك[٥]، وصححه أبوحيان[٦]. واحتجوا لذلك بالنقلُ والقياسُ. أما النقل فقد جاء ذلك في كلامهم، قال الشاعر[٧]:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ؟!

وَجْهُ الدليل أنه نصب "نفسا" على التمييز، وقدمه على العامل فيه وهو "تطيب" لأن التقدير فيه: وما كان الشأنُ والحديثُ تطيب سلمى نفسا؛ فدل على جوازه.

وأما القياس فلأن هذا العامل فعل متصرف؛ فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة، ألا ترى أن الفعل لما كان متصرفا -نحو قولك: "ضرب زيد عمرا"- جاز تقدم معموله عليه نحو "عمرا ضرب زيد" ولهذا ذهبتم إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصرفا نحو "راكبا جاء زيد".

---

(١)- ينظر رأي الكسائي في شرح الكافية للرضي ٢/ ٧١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨٩، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٧٧٦، والمساعد ٢/ ٦٦، وارتشاف الضرب ص ١٦٣٤.

(٢) - ينظر رأي الجرمي في الأشموني ٢/ ٢٠٢، وارتشاف الضرب ص ١٦٣٤.

(٣) - ينظر رأي المازني في المقتضب ٣/ ٣٦، والأصول ١/ ٢٢٣، ٢/ ٢٢٩، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٥٦، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٧١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٧٦، وارتشاف الضرب ص ١٦٣٤.

(٤) - المقتضب ٣/ ٣٦.

(٥) - ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨٩، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٧٧٦.

(٦) - ارتشاف الضرب ص ١٦٣٤.

(٧) - البيت من البحر المتقارب للمخبل السعدي في ديوانه ص٢٩٠؛ والخصائص ٢/ ٣٨٤؛ ولسان العرب ١/ ٢٩٠ "حبب"؛ وللمخبل السعدي أو لأعشى همدان أو لقيس بن الملوح في الدرر ٤/ ٣٦؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٣٥؛ وللمخبل السعدي أو لقيس بن معاذ في شرح شواهد الإيضاح ص١٨٨؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٩٧؛ والإنصاف ص٨٢٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٣٣٠؛ وشرح المفصل ٢/ ٧٤؛ والمقتضب ٣/ ٣٦، ٣٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٥٢، والأشموني ٢/ ٥٣.

ورُدَّ بأنه قياس مع الفارق؛ لأن المنصوب في "ضَرَبَ زيد عمرا" منصوب لفظا ومعنى، وأما المنصوب في نحو "تصبب زيد عرقا" فإنه وإن لم يكن فاعلا لفظا فإنه فاعل معنى، فبان الفرق بينهما(١).

قال ابن جني: "ومما يقبح تقديمه الاسم المميز، وإن كان الناصبة فعلًا متصرفًا، فلا نجيز شحمًا تفقأت، ولا عرقًا تصببت. فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل:

أتهجر ليلى للفراق حبيها وما كان نفسًا بالفراق يطيب

فتقابله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضًا:

وما كان نفسي بالفراق تطيب

فرواية برواية، والقياس من بعد حاكم(٢). وذلك أن هذا المميز هو الفاعل في المعنى؛ ألا ترى أن أصل الكلام تصبب عرقي، وتفقأ شحمي، ثم نقل الفعل فصار في اللفظ لي، فخرج الفاعل في الفاصل مميزًا، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم المميز؛ إذ٧ كان هو الفاعل في المعنى على الفعل.

فإن قلت: فقد تُقِّدم الحال على العامل فيها، وإن كانت الحال هي صاحبة الحال في المعنى، نحو قولك: راكبًا جئت، وقوله تعالى: ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ ﴾ (٣)

قيل: الفرق أن الحال لم تكن في الأصل هي الفاعلة، كما كان المميز كذلك؛ ألا ترى أنه ليس التقدير والأصل: جاء راكبي، كما أن أصل طبت به نفسًا طابت به نفسي، وإنما الحال مفعول فيها كالظرف، ولم تكن قط فاعلة فنقل الفعل عنها. فأمَّا كونها هي الفاعل في المعنى فككون خبر كان هو اسمها الجاري مجرى الفاعل في المعنى وأنت تقدمه على "كان" فتقول: قائمًا كان زيد، ولا تجيز

(١) - ينظر الإنصاف ٢/ ٦٨٣-٦٨٥ بتصرف.

(٢) - الإنصاف ٢/ ٦٨٣ الهامش .

(٣) - القمر آية ٧.

تقديم اسمها عليها. فهذا فرق(١).

ورأي المازني ومن معه القائل بجواز تقديم عامل التمييز هو الراجح قياسًا على الفضلات لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك، ومما جاء فيه تقديم التمييز -سوى هذا البيت الذي وجدوا فيه رواية أخرى يتمسكون بها- الشاعر(٢):

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلَّص كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا

وقول الآخر(٣):

إذا المرء عينا قر بالعيش مثريا ولم يعن بالإحسان كان مذمما

وقول الآخر(٤):

ضيعت حزمي في إبعادي الأملا وما ارعويت وشيبا رأسي اشتعلا

وقول الآخر(٥):

وَلَسْتُ إِذَا ذَرْعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ وَلاَ يَائِسٍ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ

وادعاء أن التمييز فاعل في المعنى فلا يجوز تقديمه، بعيد من الصواب؛ لأنه تمييز في اللفظ، ومراعاة اللفظ أولى من اعتبار المعنى؛ لأن اللفظ أقرب، كما أن الرأي المانع من تقديم التمييز لا يخلو من تكلف، وأرى أن ابن السراج قد جانبه الصواب عندما وافق على مذهب المازني الداعي إلى عدم جواز تقديم التمييز على عامله. والله أعلم.

---

(١) - ينظر الخصائص ٢/ ٣٨٤، ٣٨٥.

(٢) - البيت من البحر الطويل، وهو لربيعة بن مقروم في شرح شواهد المغني ص٨٦٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص٤٧٧؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٢٩؛ وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٧٧، ومغني اللبيب ص٤٦٢، وشرح الأشموني ٢/ ٥٤.

(٣) - البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٤٦٢، وشرح الأشموني ٢/ ٥٥.

(٤) - البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٦١؛ وشرح ابن عقيل ص٣٤٨؛ وشرح عمدة الحافظ ص٤٧٨؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٦٢؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٤، وشرح الأشموني ٢/ ٥٤.

(٥) - البيت من البحر الطويل بلا نسبة في شرح الكافية الشّافية ٢/ ٧٧٧، وشرح التّسهيل ٢/ ٣٨٩، وابن النّاظم ٣٥٢، والمقاصد النّحويّة ٣/ ٢٣٣، واللمحة في شرح الملحة ١/ ٤٣٦.

المسألة الخامسة: عطف المجرد من (أل) على المضاف إليه المقترن بـ (أل)

تختص الإضافة اللفظية لكونها غير محضة بجواز دخول "أل" على المضاف، ولكن هذا لا ينقاس إلا إذا كان المضاف إليه مقرونًا بـ "أل" نحو: سعيد الجعد الشعر، أو مضافا لما فيه "أل""، كـ" زيد الضارب رأس الجاني"، أو يكون الوصف المضاف مثنى كقول الشاعر(١):

إن يغنيا عني المستوطنا عدن فإنني لست يومًا عنهما بغني

فـ"المستوطنا": صفة مثناة مضافة إلى "عدن" ولذلك حذفت النون منها.

أو جمع المذكر السالم، كقوله(٢):

ليس الأخلاءُ بالمصغي مسامِعهم إلى الوشاة وإن كانوا ذوي رحم

أو يكون المضاف إليه مضافًا إلى ضمير ما فيه "أل" كقول الشاعر(٣):

الوُدُّ، أَنتِ المُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ مِنّي وإنْ لَمْ أَرْجُ مِنْك نَوالا

---

(١) – البيت من البحر البسيط بلا نسبة في التصريح ١/ ٦٨٤، وأوضح المسالك ٣/ ٩٦، والدرر ٢/ ١٣٩، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٩، وشرح التسهيل ٣/ ٨٥، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٩٣، وهمع الهوامع ٢/ ٤٨.

الشاهد: "المستوطنا عدن" حيث أضاف الاسم المقترن بـ"أل" إلى اسم ليس مقترنا بها؛ وهو "عدن" وسوغ ذلك كون المضاف وصفا دالا على مثنى؛ وعلل النحويون هذا بأن الوصف، لما طال بالتثنية والجمع؛ ناسبه التخفيف، فلم يحتج لاتصالها بالمضاف إليه.

وقوله: "يغنيا المستوطنا" شاهد على إلحاق علامة التثنية بالفعل مع كونه رافعا لاسم ظاهر مثنى؛ وذلك على لغة "أكلوني البراغيث"؛ ولهذا أعربنا "المستوطنا" بدلا؛ لكيلا يأتي فاعلان لفعل واحد، كما هو معلوم. ينظر أوضح المسالك ٣/ ٨٢، ٨٣ هامش ٣.

(٢) – البيت من البحر البسيط بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٩٧، والدرر ٢/ ١٣٩، وشرح التسهيل ٣/ ٨٥، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٩٤، وهمع الهوامع ٢/ ٤٨، والتصريح ١/ ٦٨٥.

الشاهد: "بالمصغي مسامعهم" حيث أضاف الاسم المقترن بـ"أل" إلى اسم، ليس مقترنا بها؛ وهو مسامعهم؛ لكون المضاف وصفا مجموعا جمع مذكر سالما.

(٣) – البيت من البحر الكامل بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٩٥، والدرر ٢/ ١٣٩، وشرح الأشموني ١/ ٣٠٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٩٢، وهمع الهوامع ٢/ ٤٨، وشرح التسهيل ٣/ ٨٦، والتصريح ١/ ٦٨٤.

فـ"المستحقة": صفة مفردة مقرونة بـ"أل" مضافة إلى "صفو"، و"صفو": مضاف إلى ضمير ما فيه "أل" وهو الود[١]. وقد اختلف في هذه الحالة، ومدار الخلاف هل ينزل الضمير العائد إلى ما فيه "أل" منزلة الاسم المقرون بـ"أل" أم لا؟ فالجمهور على الجواز، والمبرد على المنع. وأوجب المبرد النصب -هنا- ولم يعتبر الضمير العائد إلى ما فيه "أل" بمنزلة الاسم المقرون بها، وهو محجوج بالسماع[٢].

واختلف أيضا في تابع المضاف إليه، فسيبويه يجيز فيه ما لا يجوِّز في المتبوع، فأجاز هذا الضارب الرجلِ وزيدٍ، ولو كان زيدٌ يلي الضاربَ لم يكن جرا. قال سيبويه: " وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثلَه في جميع أحواله، وسترى ذلك فى كلامهم كثيراً. وقال المَرّار الأسديّ[٣]:

أَنا ابنُ التارِكِ البَكْرِيَّ بِشْرٍ عليه الطَّيْرُ تَرْقُبُه وقوعا

---

(١) - ينظر التصريح ١/ ٦٨٣ -٦٨٥ بتصرف

(٢) - ينظر: توضيح المقاصد ٢/ ٧٩٣، وأوضح المسالك ٣/ ٨٢، وشرح الأشموني ٢/ ١٨٢، والتصريح ١/ ٦٨٥.

(٣) - البيت من البحر الوافر في ديوانه ٤٦٥، وخزانة الأدب ٤/ ٢٨٤، ٥/ ١٨٣، ٢٢٥، والدرر ٢/ ٣٧٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦، وشرح المفصل ٣/ ٧٢، ٧٣، والكتاب ١/ ١٨٢، والمقاصد النحوية ٤/ ١٢١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٤١، وأوضح المسالك ٣/ ٣٥١، وشرح ابن الناظم ص٣٦٩، وشرح الأشموني ٢/ ٤١٤، وشرح التسهيل ٣/ ١١٩٦، وشرح شذور الذهب ص٤٣٦، وشرح قطر الندى ٢٩٩، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١١٩٦، وشرح المرادي ٣/ ١٨٧، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٢.

الشاهد: أن " بشر " يتعين كونه عطف بيان على "البكري" ولا يجوز أن يكون بدلا منه، لأن البدل في نية إحلاله محل الأول، ولا يجوز أن يقال: أنا ابن التارك بشر، لأن الصفة المقرونة بـ"أل" كـ: التارك، لا تضاف إلا لما فيه "أل" كـ: البكري. "ويجوز البدلية في هذا" البيت "عند الفراء؛ لأنه جوز إضافة الوصف المحلى بـ"أل" إلى المعارف كلها" سواء كان تعريفها بالعلمية أم بالإشارة أم غيرهما، "كـ: الضارب زيد، و: الضارب هذا" و"الضارب الذي" و"الضاربك" و"الضارب غلامك" إجراء لسائر المعارف مجرى المعرف بـ"أل" "بخلاف" المضاف إلى المنكر نحو: "الضارب رجل" لامتناع إضافة إلى النكرة. يُنظر: شرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٠٥، وابن النّاظم ٥١٨، وأوضح المسالك ٣/ ٣٧، وابن عقيل ٢/ ٢٠٥، والتّصريح ١/ ٦٨٦، والأشمونيّ ٣/ ٨٧، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٧٤٢.

سمعناه ممن يرويه عن العرب، وأَجرى بشرا على مجرى المجرور، لأَنَّه جعله بمنزلة ما يُكَفُّ منه التنوينُ.

ومثل ذلك في الإِجراء على ما قبله: هو الضاربُ زيداً والرَّجُلَ، لا يكون فيه إلاّ النصبُ، لأَنَّه عَمِلَ فيهما عمل المنَّون، ولا يكون: هو الضاربُ عمروٍ كما لا يكون: هو الحسنُ وجهٍ. ومن قال: هذا الضاربُ الرجلِ، قال: هو الضاربُ الرجلِ وعبدِ الله.

ومن ذلك إِنشادُ بعض العرب قول الأعشى[1]:

الواهب المائةِ الهجانِ وعبدِها عوذا تزجى بينها أطفالها[2]

واختار المازني رأي سيبويه وقال إنه من كلام العرب[3]

وأبو العباس المبرد يفرقُ بين عبدها وزيدٍ، ويقول: إن الضمير في "عبدِها" هو للمائة فكأنه قال: وعبدُ المائة، فيَجْعَل ضمير المعرّف بِاللَّامِ فِي التَّابِع مثل المعرّف بِاللَّامِ فإنّ قَوْله: عَبدهَا بالجرّ مَعْطُوف على الْمِائَة وَهُوَ مُضَاف إِلَى مَا لَيْسَ فِيهِ أل. واغتفر هَذَا لكَونه تَابعا وَالتَّابِع يجوز فِيهِ مَا لَا يجوز فِي الْمَتْبُوع. ولا يستحسنُ ذلك في "زيدٍ" ولا يجيزه[4]. قال المبرد في البيت السابق: فَإِن قَالَ قَائِل مَا بالك جررت عَبدهَا وَإِنَّمَا يُضَاف فِي هَذَا الْبَاب إِلَى مَا فِيهِ الْألف وَاللَّام تَشْبِيها بالْحسنِ الْوَجْه وَأَنت لَا يجوز لَك أَن تَقول الْوَاهِب الْمِائَة والواهب عَبدهَا

فَإِنَّمَا جَازَ هَذَا فِي الْمَعْطُوف على تَقْدِير واهب عَبدهَا كَمَا جَازَ رب رجل وأخيه وَأَنت لَا تَقول

---

(١) - البيت من البحر الكامل وهو للأعشى في ديوانه ص١٥٢، والكتاب ١/ ١٨٣، والمقتضب ٤/ ١٦٣، وخزانة الأدب ٤/ ٢٥٦، ٢٦٠ ولبشر بن أبي خازم في ديوانه ص٣٩، ولأوس بن حجر في ديوانه ص٢٥، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٤٢٧، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٦٧.

الشاهد: قوله " وعبدها" حيث روى بالجر تبعا للفظ المتبوع " المائة"، وبالنصب تبعا لمحل المتبوع.

(٢) - الكتاب ١/ ١٨٢، ١٨٣.

(٣) - الأصول ٢/ ٣٠٨.

(٤) - خزانة الأدب ٤/ ٢٥٦.

رب أَخِيه وَلكنه على تَقْدِير وَأَخ لَهُ[١]. واختار أبو بكر بن السراج هذا المذهب فقال: وَالَّذِي قَالَه أَبُو العبّاس أولى وَأحسن[٢].

وَقَالَ الأعلم: "قد غلط سِيبَوَيْهِ فِي استشهاده بِهَذَا لأنّ العَبْد مُضَاف إِلَى ضمير الْمِائَة وضميرها بمنزلتها وَهَذَا جَائِز بِإِجْمَاع وَلَيْسَ مثل الضَّارِب الرجل وَعبد الله لِأَن عبد الله علم كالمفرد لم يضف إِلَى ضمير الأوّل فَيكون بِمَنْزِلَتِهِ".

وإنّما احتجّ سِيبَوَيْهِ بِهَذَا بعد أَن صحّ عِنْده بِالْقِيَاسِ جَوَاز الجرّ فِي الِاسْم الْمَعْطُوف. وَأنْشد الْبَيْت ليري ضربا من الْمِثَال فِي الِاسْم الْمَعْطُوف. لأنّه حجّة لَهُ لا أنّه لَيْسَ يجور فِيهِ غَيره[٣].

قال الرضي: "ومذهب سيبويه قوي؛ إذ قد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع"[٤].

وقال ابن يعيش: "والقول ما قال سيبويه؛ للسماع والقياس، فأما السماع فإن سيبويه روى بيت المرار الأسدي السابق بجر "بشر" قال سمعناه ممن يوثق به عن العرب. ولا سبيل إلى رد رواية الثقة، وأما القياس فإن عطف البيان تابع كالنعت، وقد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع؛ ألا ترى أنك تقول: يا أيها الرجل ذو الجمة، فتجعل " ذو الجمة" نعتا للرجل، ولا يجوز أن يقع موقعه، وكذلك تقول: يا زيد الطويل، ولا يجوز: يا الطويل"[٥].

موقف ابن السراج من رأي المازني:

يتضح مما سبق أن ابن السراج يرجح رأي المبرد على رأي سيبويه والمازني، ويراه أنه أحسن وأولى بالقبول. وأرى أن ابن السراج قد جانبه الصواب في هذا؛ لأن ما ذهب إليه سيبويه واختاره المازني من جواز إتباع المجرد من " أل " للمضاف إليه المقترن بها مما يعضده السماع، فإن " بشرٍ "

(١) – المقتضب ٤/ ١٦٤ .

(٢) – الأصول ٢/ ٣٠٨.

(٣) – ينظر الدرر اللوامع ٢/ ١٤١، وخزانة الأدب ٤/ ٢٥٦.

(٤) – شرح الكافية ١/ ٩١٢.

(٥) – شرح المفصل ٣/ ٧٣.

في بيت المرار الأسدي روي بالجر، وسواء أكان بدلا أم عطف بيان فإنه في النهاية تابع مجرد من "أل" ولا فرق بين التوابع في ذلك ولا شك أن من سمع حجة على من لم يسمع؛ ولا سبيل إلى رد هذه الرواية؛ لأنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع، لذلك يجوز: هذا الضاربُ الرجلِ وزيدٍ" كما جاز: هذا الضارب الرجلِ وعبدِه، أما رأي المبرد الذي رجحه ابن السراج فإنه ضيق واسعا وقيد مطلقا باشتراطه أن يكون التابع مشتملا على ضمير يعود على ما فيه " أل "، ورد رواية الثقة، وهذا لا يجوز. والله أعلم.

المسألة السادسة: الإخبار عن المصدر.

تنقسم المصادر من حيث الإخبار عنها إلى ثلاثة أقسام:

الأول: قسم لا خلاف في أنه يخبر عنه، وذلك إذا كان المصدر غير مؤكد، ولا فرق بين الموصوف والمضاف، كشرب الإبل من قولك: شربت شرب الإبل؛ لأن التخصيص يحصل بالإضافة كما يحصل بالوصف(١) ويلحق به على قبح المصدر المؤكد نحو: ضربت ضربا، وإنما كان قبيحا أنه ليس فيه إلا ما في الفعل من التكرير. فالمصدر إذا كان منصوبًا وجاء للتوكيد في الكلام فقط ولم يكن معرفة ولا موصوفًا، فالإخبار عنه قبيحٌ، ولا يفيد؛ لأنهُ بمنزلة ما ليس في الكلام؛ إذ الفعل يعطي ما يعطيه هو، ألا ترى أنكَ إذا قلت: "ضربتُ ضربًا" فليس في "ضربًا" فائدةٌ لم تكن في "ضربتُ" وإنما تجيء تأكيدًا، فإذا قلت: ضربتُ ضربًا شديدًا أو الضرب الذي تعلمُ فقد أفادكَ ذلك أمرًا لم يكن في "ضربتُ" فهذا الذي يحسنُ الإخبار عنه عند ابن السراج(٢)، والرضي(٣)، وصححه ابن عصفور فقال: والصحيح أنه يجوز الإخبار عنه إذا كان فيه فائدة(٤)، فإن أردتَ الإخبار عن ذلك قلت: "الذي ضربتُ ضربٌ شديدٌ" تريد: "الذي ضربتهُ ضربٌ شديدٌ" وإن قلت: "سِيرَ بزيدٍ سيرٌ شديدٌ" قلت: "الذي سِيرَ بزيدٍ سيرٌ

(١) – ينظر: المقتضب٣/ ١٠٣، ١٠٤ هامش ٣، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٥٩٥.

(٢) – الأصول ٢/ ٢٩٧.

(٣) – شرح الكافية ٢/ ٢٣٤.

(٤) – شرح الجمل ٣/ ١٠٢.

شديدٌ". وذكر المازني[١] أن الإخبار عن النكرة يجوزُ من هذا الباب، وأن الأحسن أن يكون معرفةً أو موصوفًا، وهو عندي غيرُ جائزٍ إلا أنْ تريد بالمصدر نوعًا من الفعل، فتقول على ذلك: "ضُرِبَ ضَرْبٌ" أي: نوعٌ من الضرب وفيه بعدٌ، وتقول: "ضربتُكَ ضربًا شديدًا" فإذا أخبرتَ عنهُ بالألف واللام قلت: "الضاربكَ أنا ضَرْبٌ شديدٌ" أي: "الذي ضربتكه ضربٌ شديدٌ".

الثاني: قسم لا خلاف في أنه لا يخبر عنه، نحو: وردت العراك، وما وقع موقع الحال؛ لأنه خلفٌ مما لا يصح أن يخبر عنه[٢]. قال ابن السراج: ومن نصب المصادر إذا كانت نكرةً على الحال لم يجز الإخبار عنها، كما لا يجوز الإخبار عن الحال، وإذا كانت المصادر وغيرها أيضًا حالًا فيها الألف واللام لم يجز أن تخبر عنها نحو: أَرسلها العِراكَ، والقومُ فيها الجماءَ الغفيرَ، ورجعَ عودَهُ على بدئهِ، وما أشبه هذا مما جاء حالًا وهو معرفة، وكل ما شذَّ عن بابه فليس لنا أن نتصرفَ فيه ولا نتجاوز ما تكلموا به، وكل اسمٍ لا يكون إلا نكرةً فلا يجوز الإخبار عنهُ[٣].

الثالث: قسم فيه خلاف وهو على ثلاثة أضرب من المصادر:

الأول: المصدر الواقع موقع الدعاء، نحو: ويحه رجلا، وويله رجلا. المازني يجيزه؛ لأنه قد قوي في الخبر، وأبو بكر بن السراج لا يجيزه؛ لأنه واقع موقع الدعاء، والدعاء لا يخبر عنه، فكذلك ما وقع موقعه، ومن هذا القسم أيضا: سقيا له.

قال ابن السراج: "قال المازني: وأما قول العرب: "ويحَهُ رجلًا" فإنَّما جاءت الهاءُ بعد مذكورٍ، وقد يجوز الإخبار عنها كما يجوز الإخبارُ عن المضمر المذكور فتقول: "الذي ويحهُ رجلًا هو" وفيه قبحٌ؛ لأنَّ "ويح" بمعنى الدعاءِ مثل الأمر والنهي، والذي لا يوصل بالأمر والتي؛ لأنَّهما لا يوضحانه، والدعاءُ بتلكَ المنزلة، قال: إلا أنَّ هذا أسهل لأن لفظه كلفظ الخبر [قال أبو بكر] أنا أقولُ: "وهو عندي غير جائزٍ؛ لأن هذه أخبار جعلتْ بموضع الدعاء فلا يجوز أن تحالَ عن ذلك"[٤].

---

(١) - الأصول ٢/ ٢٩٨.

(٢) - ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٦٠.

(٣) - الأصول ٢/ ٢٩٨.

(٤) - الأصول ٢/ ٢٩٩.

الثاني: المصدر الواقع موقع ما هو في معناه من غير لفظه نحو: تبسمت وميض البرق. المازني يجيزه على قبح؛ لكثرته على هذا الوجه حتى صار كالأصل، وأبو بكر لا يجيزه؛ لأنه مغير عن الأصل، فحذف كأنه قال: تبسمت تبسما كوميض البرق.

قال ابن السراج: "وإذا قلت: "تبسمتُ وميضَ البرقِ" قلت: المتبسمه أنا وميضُ البرقِ، وقد قال قومٌ: إنَّ وميضَ البرقِ ينتصبُ على "فعلٍ" غير "تبسمتُ" كأنهم قالوا: "ومضتُ وميضَ البرقِ" فهؤلاءِ لا يجيزون الإخبار عن هذه الجهة"[١].

الثالث: [٢] المصدر المحذوف عامله مثل: إنما أنتَ ضربًا وأنتَ سيرًا وضربًا ضربًا" لا يجوز الإخبار عنه عند ابن السراج[٣]؛ لأن الفعل إنما حذف لدلالة لفظ المصدر عليه، ولأنها مصادر استغني بها عن ذكرِ الفعلِ فقامت مقامه، فلا يجوز الإخبار عنها كما لا يجوز الإخبار عن الفعل، والمصدر يدل على فعله المحذوف فإذا أضمرتهُ لم يدل ضميره على الفعل. والمازني[٤] يجيزُ الإخبار عن هذا لوقوعه في الخبر وكثرته على هذا الوجه، فيقولُ إذا أخبرتَ عن "سير" من قولك: إنَّما أَنتَ سيرًا، قلتَ: "الذي أنتَ إيّاهُ سيرٌ شديدٌ" كأَنَّكَ قلتَ: الذي أنتَ تسيرهُ سيرٌ شديدٌ.

قال ابن السراج: "وأما ما جاء من المصادر مضمرًا فعله مثل: إنما أنتَ ضربًا وأنتَ سيرًا وضربًا ضربًا" فلا يجوز عندي الإخبار عنها لأنها مصادر استغني بها عن ذكرِ الفعلِ فقامت مقامه، فلا يجوز الإخبار عنها كما لا يجوز الإخبار عن الفعل، والمصدر يدل على فعله المحذوف فإذا أضمرتهُ لم يدل ضميره على الفعل. والمازني يجيزُ الإخبار عن هذا فيقولُ إذا أخبرتَ عن "سير" من قولك: إنَّما أَنتَ سيرًا، قلتَ: "الذي أنتَ إيّاهُ سيرٌ شديدٌ" كأَنَّكَ قلتَ: الذي أنتَ تسيرهُ سيرٌ شديدٌ"[٥].

---

(١) – الأصول ٢/ ٢٩٨.

(٢) – المقتضب ٣/ ١٠٣، ١٠٤ الهامش رقم ٣.

(٣) – الأصول ٢/ ٢٩٩.

(٤) – الأصول ٢/ ٢٩٩، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٣٣.

(٥) – الأصول ٢/ ٢٩٩.

موقف ابن السراج من رأي المازني:

تبين مما سبق أن المازني يجيز الإخبار عن المصدر مطلقا ما عدا المصدر الواقع موقع الحال، وأحيانا يحكم مع الجواز بالقبح، وابن السراج يمنع ما أجازه المازني. ورأي ابن السراج هو الراجح والقياس يؤيده، والله أعلم.

المسألة السابعة: ما حذفُ من الزوائدِ مِن بناتِ الثلاثةِ مما أوائله ألف وصل في التصغير.

تُزال ألف الوصل مما هي فيه عند التصغير فتقول في ابن: بني، وفي استضراب: تضيريب، حذفَت أَلفَ الوصلِ والسينَ، ولابُدَّ من تحريكِ ما يلي الهمزة، ولم تحذف التاءَ لأَنهُ ليسَ في كلامِهم سِفْعَالْ وفيهِ التّجفافُ والتّبيانُ وتقولُ في افتقارٍ: فُتَيقيرٌ تحذفُ أَلفَ الوصلِ لتحركَ ما يَليها ولا تحذفُ التاءَ الزائدةَ إذا كانت ثانيةَ في بناتِ الثلاثةِ وكانَ الاسم عدةُ حروفِه خَمسةٌ رابعهنَّ حَرفُ لينٍ لم يحذفْ منهُ شَيءٌ في تكسيرِ الجمعِ ولا في تَصغيرٍ وإنمَا تحذفُ الزائدَ إذا زادَ على هذه العدةِ وخرجَ عن الوزنِ، وسواء أبقى على مثال في الأسماء أو لا، إلا إن اعترض بعد التصغير وزنان أحدهما له مثال في الأسماء فيعتمد، والآخر لا مثال له، فيطرح نحو: أن تصغر «استخراجًا» فتقول: تُخيريج لا سُخيرج[1]. هذا مذهب سيبويه، فإنه قال: "قولك في استضرابٍ: تضيريبٌ، حذفت الألف الموصولة لأنَّ ما يليها من بعدها لابدّ من تحريكه، فحذفت لأنهم قد علموا أنَّها في حال استغناء عنها، وحذفت السين كما كنت حاذفها لو كسّرته للجمع حتَّى يصير على مثال مفاعيل، وصارت السِّين أولى بالحذف حيث لم يجدوا بداً. وإذا صغرت الافتقار حذفت الألف لتحرُّك ما يليها، ولا تحذف التاء لأنَّ الزائدة إذا كانت ثانية من بنات الثلاثة وكان الاسم عدة حروفه خمسة رابعهن حرف لين لم يحذف منه شيء في تكسيره للجمع لأنَه يجيء على مثال مفاعيل، ولا في تصغيره... فالتاء في افتقارٍ إذا حذفت الألف بمنزلة الياء في ديباجٍ، لأنَّك لو كسَّرته للجمع بعد حذف الألف لكان على مثال مفاعيل، تقول: فتيقيرٌ.

وإذا حقَّرت انطلاقٌ قلت: نطيليقٌ، تحذف الألف لتحرُّك مايليها، وتدع النون، لأنَّ الزيادة إذا كانت أولا في بنات الثلاثة وكانت على خمسة أحرف، وكان رابعه حرف لين، لم تحذف منه شيئًا في

(١) - ينظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١/ ٢٦٠، وارتشاف الضرب ص ٣٦٤.

تكسيره للجمع، لأنَّه يجيء على مثال مفاعيل، ولا في التصغير، وذلك نحو: تجفافٍ وتجافيف... "[1]

وذهب المازني إلى أنه لا بد في المصغر مما فيه همزة الوصل أن يكون على مثال الأسماء فتقول في تصغير «انطلاق» وافتقار: طليق، وفقير بالحذف، حتى يصير على مثال كليب[2].

ورجح ابن السراج مذهب سيبويه على قول المازني، فقال: "والذي أَذهبُ إليهِ قولُ سيبويهِ لأَنهُ إِنّما يحذفُ الزائدُ ضرورةً فإذا قدرَ على إثباتِه كان أَولى لئلا يلبسَ بغيرهِ مما لا زائدَ فيهِ فأَمَّا استفعالٌ فَلم يجزْ أَن تثبتَ السينَ والتاءَ فيهِ لأَنهُ ستةُ أحرفٍ كانَ حذفُ السينِ أَولى لأَنَّها ساكنةٌ ولأَنَّها إِذا حذفتْ بقي مِنَ الاسم مِثالٌ تكونُ عليهِ الأسماءُ فكانَتْ أَولى بالحذفِ وليسَ يلزمنا متى حذَفنا زائدًا أن نبقَي الباقي عَلى مِثالٍ مَعروفٍ من الأسماءِ ولَو وجبَ هَذا لمَا جازَ أن تقولَ: في افتقار فَتيقيرٌ لأَنَّهُ ليسَ في الكلام "فَتعالٌ" ولا شيءَ مِنْ هَذا الضربِ"[3].

وقال ابن عصفور عن مذهب المازني: "وهذا الذي قال لا يلتفت إليه إلا عند ترجيح حذف إحدى الزيادتين على الأخرى، ولو كان هذا الذي ذهب إليه صحيحا لم يجز في " افتقار": " فتيقير"؛ لأنه ليس في كلامهم " فتعال"[4].

فسيبويه لا يشترط في المصغر بعد حذف الزوائد منه عند التصغير أن يكون على مثال الأسماء العربية، إلا إن اعترض بعد التصغير وزنان أحدهما له مثال في الأسماء فيعتمد، والآخر لا مثال له، فيطرح، والمازني يشترط ذلك، وهذا لم يقبله ابن السراج، بل رجح مذهب سيبويه، وهو الصحيح لعدم اطراد مذهب المازني كما في تصغير كلمة "افتقار" على " فَتيقيرٌ" مع أَنَّهُ ليسَ في الكلام "فَتعالٌ".

(١) – الكتاب ٣/ ٤٤٣، ٤٤٤.

(٢) – ينظر الأصول ٣/ ٤٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٣٩، ٤٤٠، وارتشاف الضرب ص ٣٦٤، ٣٦٥.

(٣) – الأصول ٣/ ٤٦.

(٤) – شرح الجمل ٢/ ٤٤٠.

المبحث الثالث

الأسس التي بنى عليها ابن السراج مواقفه

اعتمد ابن السراج في بناء مواقفه السابقة على الأسس الآتية:

١. احتجاجه باستصحاب الحال

وهو من الأدلة المعتبرة عند النحويين إذا لم يوجد دليل آخر بنقله عن الأصل، ويراد باستصحاب الحال: إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه عند عدم دليل النقل عن الأصل(١).

واستصحاب الحال لا يجوز الاعتراض به على الدليل الصحيح؛ إذ هو أضعف من الدليل، فعلى سبيل المثال: لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه(٢).

ويرى ابن السراج أن بقاء الشيء على أصله أولى إلا إن دل سماع على نقله من ذلك الأصل يعمل به، فإن لم يدل سماع على ذلك توقف على الأصل حتى يرد ما ينقل عنه.

ففي مسألة وقوع "كان" بعد أداة الشرط، ذهب إلى أن فعل الشرط محذوف دل عليه "كان" وأنه يؤول بفعل مستقبل إبقاء لـ"إن" على أصلها من دخولها على فعل مستقبل فقال: "فالتأويل عندي لقوله: إنْ كنتَ زرتني أمسِ أكرمتُك اليومَ، إنْ تكن كنتَ ممن زارني أمسِ أكرمتُكَ اليوم وإن كنت زرتني أمس زرتُكَ اليومَ، فدلتْ "كنت" على "تكن" وكذلك قوله عز وجل: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ (٣) أي: إنْ أكنْ كنت "أو" إنْ أقل كنت قلته، أو أقر بهذا الكلامِ، وقد حكي عن المازني ما يقاربُ هذا(٤).

ولم يصوّب ابن السراج ما ذهب إليه المبرد في هذه المسألة، وردّه عليه فقال: "وهذا الذي قاله أبو العباس لست أقوله، ولا يجوز أن تخلو "إن" من الفعل المستقبل لأن هذا نقض الكلام وما وضعت له،

---

(١) – الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٦.

(٢) – موقف أبي حيان من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري، من خلال تفسيره البحر المحيط " جمعا ودراسة. ص ١٢٠٠، رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة أم القرى من إعداد الباحث/ علي بن محمد بن سعيد الزهراني. سنة ٢٠٠٠م .

(٣) – المائدة آية ١١٦.

(٤) – الأصول ٢/ ١٩١، ١٩٢.

وأوّل " كنت" في الآية بـ " أكن "[1].

واعتمد على استصحاب الحال أيضا في تأييد موقفه في مسألة الإخبار عن خبر " كان "فقال: إن الإِخبار عن المفعول في هذا الباب محالٌ؛ لأن معناهُ: "كانَ زيدٌ مِن أَمرهِ كذا وكذا" فكما لا يجوز أن تخبر عن "كانَ من أمرهِ كذا وكذا" كذلك لا يجوز أن تخبر عن المفعول إذا كان في معناه، كذا حكى المازني جميع هذا. قال أبو بكر: والإِخبار عندي في هذا الباب عن المفعول قبيحٌ؛ لأنه ليس بمفعولٍ على الحقيقة وليس إضمارهُ متصلًا إنما هو مجازٌ، وعلامات الإِضمارِ ههنا غيرُ محكمةٍ؛ لأنَّ الموضع الذي تقعُ فيه الهاءُ لا يجوز أن تقع "إياَّه" ذلك الموقع، فإجازتهم إيّاهُ "في" كانَ وأخواته دليلٌ على أن علامات الإِضمار لا تستحكم ههنا. [2].

٢. **الخفة ورفع الثقل**

لا شك أن الحذف في اللغة سواء –كان الحذف قياسيا أو سماعيا– هو نوع من التخفيف من الثقل النطقي للفظ، أو التخفيف من بعض عناصر الجملة في حال طولها، وهذا الحذف – سواء كان لجملة أو لكلمة أو لحرف– لا بد أن يكون قائما على عدة شروط:

أولا: ألا يؤدي الحذف إلى التباس لفظ بآخر، بحيث تتشابه الألفاظ، وبالتالي تلتبس المعاني بعضها ببعض، فالخفة ينبغي أن نلتزمها، ولو كان ذلك بحذف أجزاء الجملة، ما دام ذلك لا يؤدي إلى لبس المعنى في ذهن السامع، وكان المخاطب يعلم ما حذف من الكلام[3].

ثانيا: ألا يؤدي الحذف إلى صورة مرفوضة أو صورة أكثر ثقلا، بأن يؤدي الحذف إلى توالي أربع متحركات، أو تجاور حرفين ثقيلين، أو التقاء ساكنين، فإن أدى الحذف إلى ذلك فلا حذف، وإذا كان الحذف لازما تصرف العربي بعد الحذف في كلامه حتى تعدل الكلمة على اللسان. ويظهر ذلك في كثير من كلمات اللغة التي حدث فيها حذف، مثل " منطلق" عند تصغيرها أو تكسيرها، لا بد من حذف

(١) – الأصول ٢/ ١٩١، ١٩٢.

(٢) – الأصول في النحو٢/ ٢٨٩.

(٣) – أثر النحاة في البحث البلاغي ص ٥٧.

النون منها، ولو حذفت يصبح اللفظ (مُطَلَقٌ) على وزن (مُفَعِلٌ) وهذا الوزن ليس موجودا في كلام العرب، يقول ابن جني: " وهذا وزن ليس في كلامهم؛ فلا بد إذًا من نقله إلى أمثلتهم. ويجب حينئذ أن ينقل في التقدير إلى أقرب المثل منه ليقرب المأخذ ويقل التعسف. فينبغي أن تقدره قد صار بعد حذفه إلى مطلق؛ لأنه أقرب إلى مطلق من غيره، ثم حينئذ من بعد تحقره، فتقول: مطيلق، وتكسره، فتقول: مطالق كما تقول في تحقير مكرم وتكسيره: مُكَيْرِم ومكارم"(١).

ثالثا: في حال حذف الكلمة أو الجملة، لا بد أن تفهم الدلالة من خلال السياق، فإن أدى الحذف إلى غموض في المعنى أو ضياعه لم نحذف شيئا.

رابعا: لا بد أن يوجد دليل على المحذوف؛ لكي يكون اعتبار وجوده قائما في المعنى.

من هنا كان شرط وجود القرينة شرطا مجسدا في منهج النحاة؛ لكي يتم الحذف، فليس الحذف في اللغة أمرا متروكا للناطق أو النحوي، بل إنه بشروطه السابقة قائم على أركان ثابتة، حتى لا تصبح اللغة فوضى لا نظام لها.

وأسباب الحذف ترتبط بأسباب الخفة بصفة عامة، من ثقل التقاء الساكنين، وثقل الحركات على الحروف، وثقل التقاء متماثلين، وعدم التجانس بين الحركات والحروف، وثقل تتابع المتحركات، وطول العنصر اللغوي عن طريق زيادة بعض الحروف على الكلمة لإفادة معنى لم يكن موجودا من قبل، أو طول الجملة(٢).

وقد اعتمد ابن السراج على مبدأ التخفيف في موقفه من آراء المازني في أكثر من موقف، منها عندما أجاز حذف العائد من جملة الصلة فقال: وإن أخبرت عن المفعول الأول قلت: "المعلمهُ الله عمرًا خيرَ الناسِ زيدٌ" وإثباتُ الهاءِ ههنا هو الوجه وحذفها جائز، وهو ههنا أسهل عندَ المازني وعندي لكثرة صلة هذا حتى قد أفرط طولهُ(٣).

---

(١) – الخصائص ٣/ ١١٤.

(٢) – ينظر ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص ٢١٧، ٢١٨.

(٣) – الأصول ٢/ ٢٨٦.

وحين ذهب إلى أن عين استحيا إنما حذفت تخفيفا لكثرة الاستعمال. وأنها لو حذفت لالتقاء الساكنين كما يقول الخليل لوجب رجوعها حين تحرك اللام بالضمة ويزول سكونها، فتصبح يستحيُّ. قال ابن السراج: والذي عندي في ذلكَ: أَنَّها حذفتْ استثقالا لمَّا دخلتْ عليها الزوائدُ السينُ والتاءُ وقولُ المازني في هَذا عندي أَقربُ وقولُهم للاثنينِ استَحيا دليلٌ علَى أَنَّهُ لم تحذفْ لالتقاءِ الساكنينِ(١).

٣. **القياس**:

القياس أحد الأصول التي بني عليها النحو، وهو في اللغة: تقدير الشيء على مثاله، وفي الإصلاح: محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة وفروعها وضبط الحروف وترتيب كلماتها. أو هو إلحاق مسألة ليس لها حكم معين بمسألة لها حكم، مع ملاحظة ما بين المسألتين من تشابه يستدعي قياس إحداهما على الأخرى(٢). وللقياس أركان أربعة(٣):

١ – أصل، وهو المقيس عليه.

٢ – فرع، وهو المقيس.

٣ – حكم.

٤ – علة جامعة بين الأصل والفرع.

وقد اتكأ ابن السراج في كثير من مواقفه على القياس، وجعله حجة يرجع إليها، ودليل يستند عليه.

وقد اتخذ ابن السراج القياس في بعض مواقفه حجة يرجع إليها، ويرجح بها ما يراه راجحا، من ذلك ما ذكره في مسألة الإخبار في باب التنازع حيث قال: والقياس عندي أن أقول: "الضاربُ أنا، والضاربي زيدٌ" فأجعل "الضارب" مبتدأ وأجعل "أنا" خبره، وأجعل "الضاربي" مبتدأ وأجعل زيدًا خبره، وأجعله تفسيرًا لما وقع عليه "ضربتُ" كما كان تفسيرًا له مع الفعل، وأجعل الضارب الأول غير متعدٍّ كما كان الفعل الذي بنيته منه غير متعدٍّ، وأجعل "أنا" خبرًا له؛ لأن الفعل والفاعلَ نظيرهما من

(١) – الأصول ٣/ ٢٥٠.

(٢) – معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص١٩١.

(٣) – موقف أبي حيان من متقدمي النحاة ص١١٩٨.

الأسماء المبتدأ والخبر لأنك إذا قلت: "ضرب زيدٌ" فلا بد لضرب من "زيدٍ" كما أنك إذا قلت: "زيدٌ منطلقٌ" فلا بد له من "منطلقٍ" أو ما أشبههُ، فجعلت الأول مبتدأً و"أنا" خبره، وعطفت عليه مبتدأ وخبره لتكون جملة عطفتَها على جملةٍ، كما كان الفعل والفاعل جملة عطفت عليها فعلًا وفاعلًا جملةً، قال: فهذا أشبه وأقيسُ مما قال النحويون(١).

فالمازني يبني من كل جملة مبتدأ وخبرا، ولا يجعل الجملتين بمنزلة شيء واحد، وكل جملة منهما قائمة بذاتها، والألف واللام فيهما ليست لشيء واحد كما كان في مذهب من تقدم ذكره؛ لأن نظير الفعل والفاعل من الأسماء المبتدأ والخبر؛ لأن الفعل لابد له من فاعل، والمبتدأ لابد له من خبر(٢).

قال أبو بكر: وهذا الباب عندي لا يجوز الإخبار فيه من أجل [أن] هاتين الجملتين كجملة واحدة؛ لحاجة الأولى إلى ما يفسرها من الثانية، وإذا أدخلت الألف واللام فصلت، فإن أحوجت الضرورة إلى الإخبار فيهما بالألف واللام، فأَقيسُ المذهبين(٣) مذهب المازني ليكون الاسم محذوفًا ظاهرًا غير مضمرٍ، كما كان في الفعل(٤).

وقال في مسألة الإخبار في باب البدل: لا يجوز الإخبار عن المبدل منهُ إلا والبدلُ معه، فلا يجوز الإخبار عن أحدهما وحده، بل عنهما معا، كالصفة والموصوف؛ لأن البدل مبين كالصفة، فلا يفرد من المبدل منه، وأيضا تخلو الصفة من العائد في نحو: جاءني زيد أبوك، إن أخبر عن البدل عند من يجعل البدل في حكم تكرير العامل(٥). فهو يقيس البدل والمبدل منه على الصفة والموصوف.

(١) - الأصول ٢/ ٣١٦، وينظر الغرة ٣/ ٣٢٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٧٣.

(٢) - التبصرة ١/ ٥٣٣.

(٣) - أي مذهب الأخفش ومذهب المازني.

(٤) - الأصول ٢/ ٣١٦.

(٥) - ينظر المقتضب ٣/ ١١١، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٣٤.

واعتمد على القياس أيضا في تأييد موقفه في مسألة العامل في الفاصل بين " أما" و" الفاء" فهو يرى أنه لا يفصل بين " أما" و" الفاء" إلا باسمٍ يجوز أن يلي الفاء، بمعنى ألا يوجد مانع يمنع من عمل ما بعد " الفاء" في هذا الفاصل، فيكون حينئذ معمولا لما بعدها، ويكون أحد أجزاء الجملة الواقعة بعد " الفاء"، فإن وجد مانع يمنع من عمل ما بعد " الفاء" في هذا الفاصل فيكون حينئذ معمولا لـــ " أما" أو للفعل الذي نابت عنه " أما"، وما بعد "الفاء" جملة مستقلة، وليس ما تقدم بجزء لها لا فضلة ولا غيره، ولا تعمل "أما" في اسم صريح فلا تنصب المفعول؛ لأن الأسماء الصريحة لا تعمل فيها المعاني، وبأنه لا يحفظ من كلامهم: أما زيدا فعنده عشرون درهما ولا أما زيدا فقائم، غير الظرف والمجرور والحال فإنها تعمل فيها وفاقا؛ لأن هذه الأشياء يعمل فيها ما فيه معنى الفعل. وزعم أن هذا مذهب المازني، وادعى أنه القياس، فقال: "ولا يجوز عندي على هذا أن يقول: أما هندًا فإن عمرًا ضارب لأن تقدير الاسم الذي يلي "أما" أن يلي الفاء ملاصقًا لها. فما جاز أن يلاصق الفاء جاز أن يلي "أما" وما لم يجز أن يلاصقها لم يجز أن يلي "أما" فلا يجوز أن تقول: مهما يكن من شيء فإن هندًا عمرًا ضارب فتنصب هندًا بضارب ويجوز أن تقول: مهما يكن من شيء فإن أكبر ظني عمرًا ذاهب فيكون: أكبر ظني ظرفًا "لذاهب" وهذا إنما أجازه مع إما لأنهم وضعوها في أول أحوالها على التقديم والتأخير صار حكمها حكم ما لا تأخير فيه، ولو كان موضع يجوز أن يقدم فيه ولا يقدم لم يجز أن يعمل ما بعد "أنَّ" في ما قبلها وعلى ذلك ففيه نظر كثير والأقيس في قولك: أما حقا فإنك قائم: أن تعمل معنى "أما" في "حقا" كأنك قلت: مهما يكن من شيء حقا فإنك قائم وأحسبه قول المازني"[1].

(١) - الأصول ١/ ٢٨٠.

الخاتـمة

الحمد لله الذي بفضـله تتم الصـالحات، وتكمل المكرمات وترفع الدرجات، والصـلاة والسـلام سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وبعـــــد

فتلك الدراســة دارت حول علمين من أعلام اللغة العربية، وإمامين من أئمة النحو، في كتاب من أقدم الكتب النحوية التي وصلتنا، وقد خلصت في نهايتها إلى النتائج الآتية:

أولا: حاول البحث أن يحصر ويوضح موقف ابن السراج من الإمام المازني، سواء كان ذلك تأييدا أم تفنيدا، على قدر الوسع والطاقة، ثم يضعه بين يدي القارئ الكريم.

ثانيا: أثبت البحث أن ابن الســراج لم يكن مجرد ناقل أو جامع يجمع الآراء ويقدمها للدارســين، بل كانت له مقدرة فائقة في التعليل والترجيح، كما تظهر أحكامه على حظ كبير من السـداد والقبول شـأن العالم المعتمد بعلمه المتأكد من صــحة قوله وتصــويب رأيه وكثرة حفظه وعمق إدراكه وتمكنه من الفهم.

ثالثا: أثبت البحث أن ابن السراج لم يكن مجرد ناقل لآراء المازني، فهو يناقشه فيها، ولا يتردد في إبداء رأيه ولو كان ذلك مخالفا لآراء من نقل عنه، ويخرج عليه، ولا يحجم عن تأييد أقواله واستحسانها أو تقبيحها واســتبعادها حتى كانت أقواله وأحكامه وآراؤه إلى جنب أقوال المازني وآرائه وأحكامه دالة على أنه لا يقل عنه شأنا، ولا ينقص فكرا وعلما وأصالة.

رابعا: أن ابن السراج اعتمد في مواقفه على أصول ثابتة، وأسس معروفة ومحل اتفاق بين النحاة.

خامســا: أثبت البحث أن ابن الســراج لم يكن موفقا في كثير من مواقفه من آراء المازني، وأن كلا منهما بنى رأيه على ما راق له وثبت عنده، ولأن الحق أحق أن يتبع فقد وافق البحث ابن السراج أحيانا وخالفه أحيانا أخرى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- "أثر العامل في آراء ابن السراج النحوية في كتابه " الأصول في النحو" رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة أم القرى من إعداد الباحث: سعد بن ساعد بن هاشم اللهيبي.
- أثر النحاة في البحث البلاغي، إعداد الدكتور/ عبد القادر حسين، دار غريب للطباعة والنشر ١٩٩٨.
- الأشباه والنظائر للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى (١٩٨٥)
- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي المتوفي سنة (٣١٦ هـ) تحقيق د / عبد الحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة الرابعة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م)
- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن إسماعيل النحاس المتوفى سنة ٣٣٨ هـ وتحقيق د / زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م)
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ، تقديم: سعيد الأفغاني، دار الفكر.
- الآمالي الشجرية للإمام ضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن على بن حمزة العلوي المعروف بابن الشجري لاط ولات
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولي ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م)
- إنباه الرواية على أنباء النحاة تأليف علي بن يوسف القفطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار الكتب المصرية (١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م لاط.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري المكتبة النصريه صيدا بيروت ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م) لاط.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين عبد الله بن هشام المتوفى سنة ٧٦١هـ ومعه مصباح السالك إلى أوضح المسالك تأليف بركات يوسف هيود. راجع الكتاب وصححه وصنع فهارسه يوسف الشيخ محمد البقاعي – دار الفكر للطباعة والنشر ١٤١٤هـ ١٩٩٤ م).
- الإيضاح في شرح المفصل. لابن الحاجب، تحقيق وتقديم د / موسى بناي العليلي – منشورات لجنة إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف والشئون الدينية بالعراق.
- البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلس المتوفى سنة ٧٤٥ هـ دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ على محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٣ – ١٩٩٣م)
- البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار التراث القاهرة لاط ولات
- البسيط في شرح جمل الزجاجي. لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبد الله القرشي الأشبيلي السبتي، المتوفى سنة ٦٨٨ هـ، تحقيق د / عبادة بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى (١٩٨٦ م).
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م) ط دار الفكر تاريخ الأدب في عصره الذهبي د/ عبد الرحمن عثمان.
- تاريخ بغداد للحافظ احمد بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي ط. السعادة القاهرة ١٩٣١م لاط.
- التبصرة والتذكرة. لأبي محمد الصيمري، تحقيق د / فتحي أحمد مصطفي على الدين، الطبعة الأولى (١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م) دار الفكر – بيروت.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لعبد الله بن يوسف بن هشام، تحقيق وتعليق عباس مصطفي الصالحى. المكتبة العربية بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨٦ م.

- تذكرة النحاة. لأبي حيان الأندلسي، تحقيق / عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى (١٩٨٦ م). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلس حقيقة م. د / حسن هنداوي دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- التصريح على التوضيح. للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م
- تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هـ، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- شرح التسهيل المسمى " تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد " لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش المتوفي سنة ٧٧٨هـ، دراسة وتحقيق أ ٠ د/ محمد علي فاخر وآخرين ٠
- شرح الدماميني على مغني اللبيب، لأبي بكر الدماميني المتوفى سنة ٨٢٨ هـ، تعليق: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م.
- توضيح المقاصد والمسالك (شرح ألفية ابن مالك) للمرادي. شرح وتحقيق د / عبد الرحمن على سليمان، الطبعة الأولى، نشر مكتبة الكليات الأزهرية (١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م).
- التوطئة. لأبي على الشلوبين، دراسة وتحقيق / يوسف أحمد المطوع (١٩٨٠ م).
- الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادى تحقيق د / فخر الدين قباوه والأستاذ محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولي ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م
- حاشية الدسوقي على مقي اللبيب للشيخ مصطفي محمد عرفه الدسوقي المتوفى سنة ١٢٣٠هـ ضبطه وضع حواشيه عبد السلام محمد أمين دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤٢١ - ٢٠٠٠ م.

- حاشية الصبان الشيخ محمد بن علي الصبان الشافعي المتوفى سنة ١٢٠٦ هـ عي شرح الأشموني الشيخ على بن محمد بن عيس الأشموني المتوفي سنة ٩١٨ هـ على ألفية ابن مالك ضبطه وصححه وخرج شواهده إبراهيم شمس الدين دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ١٩٩٧ م
- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد تأليف أبي على الفارس تحقيق ومراجعة مجموعة من العلماء. دار المأمون للتراث الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- خزانة الأدب ولب لسان العرب تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق عبد السلام هارون مكتبة الخانجي القاهرة الطبعة الرابعة ١٤١٨ هـ... ١٩٩٧م.
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني بتحقيق محمد على النجار المكتبة العلمية
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون تأليف الإمام شهاب الدين أبي العباسي بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق علي محمد وآخرين، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ديوان الأخطل شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ديوان الفرزدق (همام بن غالب) دار صادر - بيروت.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلس المتوفى سنة ٧٤٥ هـ، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مراجعة م. د / رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م).
- رصف المباني في شرح حرف المعاني تأليف الإمام احمد بن عبد النور المالقى المتوفى سنة ٧٠٢هـ تحقيق د/ سعيد صالح مصطفي زعميه دار ابن خلدون لاط لات.
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق د/ حسن هنداوي دار العلم بدمشق الطبعة الثانية ١٤١٣هـ... ١٩٩٣ م.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ دار الكتب العلمية بيروت لاط لات شـرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك المتوفى سـنة ٦٨٦ هـ تحقيق محمد باسل عيون السود دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م.
- شـرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. تأليف / ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين ابن مالك، تحقيق / محمد باسـل عيون السـود، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى (١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م).
- شـرح ابن عقيل علي على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل، بتحقيق شـرح ابن عقيل تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث القاهرة الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م
- شرح الأشـموني علي ألفية ابن مالك المسمي " منهج السالك إلى ألفية ابن مالك " لعلى بن محمد الأشـموني. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد " مكتبة النهضـة المصـرية القاهرة الطبعة الأولى ١٩٥٥م
- شـرح التسـهيل تسـهيل الفوائد وتكميل المقاصـد لابن مالك. تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١
- شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي المتوفى سنة ٩٧٢ هـــ، تحقيق د. المتولي رمضان الدميري، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م.
- شرح الكافية الشافية تأليف الإمام أبي عبد الله جمال الدين محمد ابن مالك الطائي الجياني الشافعي المتوفى سـنة ٦٧٢ هـــ تحقيق على محمد معوض وعادل احمد عبد الموجود. دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق د. حسن إبراهيم الحفظي، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود.
- شرح المفصل لأبن يعيش، عالم الكتب، بيروت ومكتبة المتنبي القاهرة لاط ولات.

- شرح الوافية نظم الكافية لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي المتوفي سنة ٦٤٦ هـ. دراسة وتحقيق د. موسى بناي علوان العليلي. ص ٤١٩. مطبعة الآداب في النجف الأشرف، ١٤٠٠ه، ١٩٨٠م.
- شرح شافيه ابن الحاجب: " تأليف الشيخ رضي الدين محمد الحسن الاستر باذي النحوي المتوفى سنة ٦٨٦ هـ مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب حققها وضبط غريبها، وشرح بهمها مجموعة من الأساتذة دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢هـ... ١٩٨٢ م لاط
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام قدم له ووضع حواشه وفهارسه الدكتور اميل يعقوب. دار الكتب العلمية
- شرح شواهد المغني للإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ منشورات مكتبة الحياة بيروت لاط، لات.
- شرح عمدة الحافظ وعده اللاقط لجمال الدين محمد بن مالك تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدى نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية الطبعة الأولى ١٩٧٧م
- شرح قطر الندى شرح قطر الندي وبل الصدي لابن هشام عبد الله جمال الدين بن يوسف ومعه كتاب سبيل الهدي قطر الندي تأليف محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة التجارية الكبرى الطبعة الحادية عشر (١٩٦٣ م)
- ظاهرة التخفيف في النحو العربي، للدكتور/ أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولي، ١٤٠١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- الغرة لابن الدهان – مخطوط بدار الكتب – الجزأين الثاني والثالث.
- الكامل في اللغة والأدب. لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، حققه وشرحه / حذا الفاخوري، دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م).
- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، القاهرة، ١٤٠٨ – ١٩٨٨ م.

- الكتاب – كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان فنبر تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون دار الجيل بيروت الطبعة الأولي لات
- الكشـــاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف أبي القاســم الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨هـ رتبة وضبطه صححه محمد عبد السلام شاهين دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- كشــف الظنون عن أســامي الكتب والفنون. للعلامة / المولى مصــطفى بن عبد الله القســطنطيني الرومي الحنفي الشهير بالملا كاتب الحلبي والمعروف بحاجي خليفة المتوفى سنة ١٠٦٧ هـــ، دار لكتب العلمية – بيروت (١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م).
- اللباب في تهذيب الأنساب. تأليف / عز الدين أبي الحسن على بن محمد بن محمد بن عبد الكريم ابن الأثير الجزري المتوفي سنة ٦٣٠ هـــ، ضبطه وحقق أصوله / عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحســين العكبري تحقيق غازي مختار طليمات – دار الفكر المعاصر بيروت ودار الفكر بدمشق الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م.
- لسان العرب للإمام أبي الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم بن منظور المتوفى سنة ٧١١هـــ دار صادر بيروت وطبعة دار المعارف.
- اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤م.
- مجمع البيان لعلوم القرآن لأبي على الفضــل بن الحســن الطبري. تحقيق الســيد هاشــم الرســولى المحللاتي ط إحياء التراث العربي.
- المدارس النحوية. للدكتور: شوقي ضيف- الطبعة الثالثة - دار المعارف - مصر.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لأبي محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (المتوفى: ٧٦٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها. للعلامة / عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، شرحه وضبطه / محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار الجيل - بيروت.
- المساعد على تسهيل الفوائد، شرح منقح مصفى للإمام الجليل / بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق د / محمد كامل بركات - جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية - الطبعة الثانية (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م).
- مشكل إعراب القرآن لملكي ابن أبي طالب القيس المتوفى سنة ٤٣٧ هـ تحقيق ياسين محمد السواس دار المأمون للتراث لاط لات
- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ. تحقيق د / عبد الفتاح إسماعيل شلبي. مراجعة الأستاذ / علي النجدي ناصف، دار سرور لاط لات.
- معاني القرآن للأخفش سعيد بن سعده البلخي المجاشعي. دراسة وتحقيق الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد. عالم الكتب الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج شرح وتحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي. عالم الكتب. الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م.
- معجم الأدباء. لياقوت الحموي. تحقيق / فريد عبد العزيز الجندي. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان. الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- معجم القراءات. تأليف الدكتور / عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر، الطبعة الأولى (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م).
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية. للدكتور / محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة - بيروت - ودار الوفاء - بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. لابن هشام الأنصاري، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه / حسن جمد، وأشرف عليه وراجعه د / إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٠ للإمام أبي اسحاق إبراهيم بن موسي الشاطبي المتوفي سنة ٧٩٠هـ، تحقيق د / عبد الرحمن العثيمين – الطبعة الأولي ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية. لمحمود بن أحمد العيني، مطبوع مع خزانة الأدب، دار إحياء – بيروت لاط لات.
- المقتضب. صنعه / أبي العباس محمد بن يزيد المبرد. تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي. الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩م.
- شرح المقرب. لابن عصفور الإشبيلي الأندلسي المتوفى سنة ٦٦٩ هـ تأليف الدكتور / على محمد فاخر، الطبعة الأولى (١٩٩٠ م) مطبعة السعادة.
- الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور، مكتبة لبنان، ١٩٩٦
- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني البصري المتوفى سنة ٢٤٧ هـ تحقيق وتعليق محمد عبد الغفار أحمد عطا، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.
- " منهج ابن السراج ومذهبه النحوي من خلال كتابه الأصول في النحو" رسالة دكتوراة مقدمة إلى جامعة أم درمان إعداد الباحثة: إزدهار عبد الرحمن السيد إبراهيم.
- موقف أبي حيان من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري، من خلال تفسيره البحر المحيط " جمعا ودراسة. ص ١٢٠٠، رسالة دكتوراة مقدمة إلى جامعة أم القرى من إعداد الباحث/ علي بن محمد بن سعيد الزهراني. سنة ٢٠٠٠م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار بالأردن، ١٩٨٥م، ١٠٤٥ هـ
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة تأليف الشيخ محمد الطنطاوى. دار المنار ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي تحقيق احمد شمس دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م.

فهرس موضوعات البحث

المحتويات

مقدمـــة ١٦٥٩
التمهيد: تعريفات مختصرة ١٦٦٣
المبحث الأول: موقف الترجيح والاختيار ١٦٦٧
المسألة الأولى: حكم "كان" إذا وقعت بعد "إن" الشرطية ١٦٦٧
المسألة الثانية: حذف العائد المتصل المنصوب بالوصف من صلة (أل) ١٦٧٠
المسألة الثالثة: الإخبار في باب التنازع: ١٦٧٣
المسألة الرابعة: الإخبار عن خبر " كان " ١٦٧٨
المسألة الخامسة: الإخبار عن المبدل منه. ١٦٨٠
المسألة السادسة: العامل في الفاصل بين " أما" و"الفاء" ١٦٨٢
المسألة السابعة: علة حذف الياء من "استحييت" ١٦٩١
المبحث الثاني: موقف التضعيف والاعتراض ١٦٩٤
المسألة الأولى: بناء " أي " الموصولة المحذوف صدر صلتها. ١٦٩٤
المسألة الثانية: علة بناء " مثل " في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ ١٧٠١
المسألة الثالثة: حذف المفعولين الثاني والثالث بين الجواز والمنع ١٧١٢
المسألة الرابعة: تقديم التمييز على عامله ١٧١٧
المسألة الخامسة: عطف المجرد من (أل) على المضاف إليه المقترن بـ (أل) ١٧٢٤
المسألة السادسة: الإخبار عن المصدر ١٧٢٨
المسألة السابعة: ما حذفُ من الزوائدِ مِن بناتِ الثلاثةِ مما أوائله ألف وصل في

التصغير..... ..... ١٧٣١
المبحث الثالث: الأسس التي بنى عليها ابن السراج مواقفه ١٧٣٣
١. احتجاجه باستصحاب الحال ١٧٣٣
٢. الخفة ورفع الثقل..... ١٧٣٤
٣. القياس..... ١٧٣٦
الخاتمة..... ١٧٣٩
ثبت المصادر والمراجع ١٧٤٠
فهرس موضوعات البحث ١٧٤٩